قضية ناغورني كاراباغ

الجرح النازف

بقلم: آرشاك بولاديان

الدكتور البروفيسور في العلوم التاريخية

قضية ناغورني كاراباغ
الجرح النازف

بقلم: آرشاك بولاديان

الدكتور البروفيسور في العلوم التاريخية

دمشق - ٢٠١٨

Գ(47.925)
Հ-76
Հշ

ARSHAK POLADIAN

THE PROBLEM OF NAGORNO-KARABAKH
THE BLEEDING WOUND

6410

DAMASCUS 2018

ԱՐՇԱԿ ՓՈԼԱԴՅԱՆ

ԼԵՌՆԱՅԻՆ ՂԱՐԱԲԱՂԻ ՀԻՄՆԱԽՆԴԻՐ
ՉՍՊԻԱՑՈՂ ՎԵՐՔ

ԴԱՄԱՍԿՈՍ 2018

الناشر دار الشرق للطباعة والنشر
الدكتور المهندس نبيل طعمة
الطبعة الأولى
عدد النسخ ١٠٠٠ نسخة
تاريخ النشر ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م
جميع حقوق النشر محفوظة لدار الشرق للطباعة والنشر
الترقيم الدولي:
٩٧٨-٩٩٣٣-٥٩٥-١١-١

إهداء

للذكرى الخالدة لمرور ٣٠ عاماً على حركة كاراباغ، وإجلالاً لأرواح هؤلاء الشهداء الذين قدموا الغالي والنفيس من أجل تحرير الوطن، وباتت دماؤهم الطاهرة مداداً ذهبياً، كتبه التاريخ على صفحة المجد والشموخ والنضال.

المؤلف

لإبداعه وابتكاره

لا تكمن قيمة الدكتور آرشاك بولاديان صاحب المخطوط الذي شرفني لأقدم له، بأنه أستاذ جامعي فحسب، حصل على لقب بروفيسور؛ بل في كونه معلماً وطنياً فريداً في تقدّم ونشأة وطنه، وحضور شعبه، وفلسفة بنائه، وخوضه غمار أعتى القضايا التي عصفت بشعبه وجغرافيته، لتكون هذه القيمة القامة أكثر من نفيسة، ووزنها حين وجودها في ميزان الفكر الوطني والإنساني العالمي لا يقدر بثمن، ولا يضاهيها إلا ندرة الندرة من الباحثين والعلماء المتخصِّصين في مجال بحوث التاريخ وعلومه، لذلك كان ومازال وسيبقى منارة آبدة، أستطيع أن أقول عنه المفسر الشارح للتاريخ وقيمته الشرحية هذه تستحدث له لقب المبتكر، إنها السمة التي أخرجته من التقليدية العلمية، وأدخلته في شخصية الفيلسوف التي استوعبت جوهر قضاياه، لتمنحه الاتزان والانسجام، وتجعل منه مثلاً مُعبراً عن الحق في الفكر الذي ينثره كالورد على الحياة، إني رأيت فيه الفرد الأمثل للإنسان الكامل الذي يجسد في حضوره أمته، وأمته تتجسد فيه.

لقد اتفقنا على أن نطلق عليه الشارح المبتكر في قضايا أرمينيا نشأةً وحركة واستمراراً وتكويناً معرفياً مهماً عن جغرافيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ضمها جميعاً بين ثنايا فكره، وسار إلى الأمام، يفردها بين محافل الأمم ومجتمعاتها التي استقبلته بالحب في الحلِّ والترحال، في

الاستقبال والوداع، كيف به لا يكون كذلك، وهو سفير مفوض وفوق العادة ومبعوث خاص منذ عام ١٩٩٨، تجوَّل في العديد من الدول العربية؛ الكويت والبحرين والإمارات، ليستقر مع توءمه الوطني سورية، حيث ترأس بعثة بلاده أرمينيا منذ عام ٢٠٠٧، وحتى هذه اللحظة التي يغادرها مكرماً غالياً وعزيزاً مقدراً، تحمَّل خلال وجوده أعتى الظروف التي عصفت بسورية، وها هي تخرج من أزمتها، وهو يغادرها بأمان إلى جمهوريته ووطنه الغالي عليه، كما غلاوته لدى الشعب السوري الذي تآخى مع الشعب الأرمني منذ غابر الزمان، وعانى ما عاناه الشعب الأرمني من خلال الاحتلال العثماني البغيض، وما فعله من مجازر رهيبة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً، التي راح ضحيتها أكثر من مليون وخمسمئة ألف أرميني، دفن سوادهم في أرض سورية، ناهيك عن الناجين الذين تآخوا وشيَّدوا جنباً إلى جنب السوري البناء والزراعة والصناعة.

حقيقة لا تحمل المجاملة، حاولت أن أتجنب الكثير من مآثره وحكمته، إلا أنني لم أستطع إلا أن أتناول ثروته الفكرية، وفلسفته التي أعتبرها ثورةً في الفلسفة الوطنية، وأصرُّ على أنه رائدها المؤسس في زمن عَزّ فيه الوطنيون المنتمون بالأداء لا بالأقوال، وأقدر أن أقول عنها في تلخيص لا يختصرها: إنها دعوة أرضية إلى تعاون إنساني على أساس من احترام الحياة وتقدير للكفاءة الإنسانية، فالعالم عند رائدنا ومؤلف هذا المخطوط كائن أزلي أبدي، كما الربّ في صفاته، متطور يؤثر بعضه في بعض ضمن حركة التاريخ المسطور، الذي يسجل حضوره فيه بقوة قل نظيرها، ويشكل به خاتم الفلسفة التاريخية

الأرمنية، لأنه بالقياس يجسد وحدة الأزمنة؛ الماضي والحاضر والمستقبل، فما يخطّه يعني بداية للأمم والدول، ينفع جميع البشر التي خاضت تجارب المخاض من أجل الوجود أو الباحثة عنه، تجده حتماً بين محنها وكوارثها.

إن ما أنجزه ويظهر الآن تحت ناظرينا؛ أي مؤلفه (قضية ناغورني كاراباغ) الجرح النازف، لا يعني فقط للشعب الأرمني، إنه جزء عزيز وغالٍ، اغتصبته أيادي التآمر من شعب وأرض آمنة، هذا الشعب الذي لن يهدأ، ولن يستكين حتى يعود إلى حاضنته الطبيعية وامتداده التاريخي، يعبر عنه الدكتور البروفيسور أيّما تعبير، ويمنح لشعبه الأمل وضرورة العمل، لاستعادة كل شبر من أرض أرمينيا وشعبها، لأن هذا الشعب الذي قدم للحياة والإنسانية نماذج عملية من الإخلاص والوفاء والتفاني في العمل ودقة الإنجاز، يستحق الحياة، ويستحق الاعتراف من العالم أجمع، بأنه شعب عانى الويلات من العثمانيين الطورانيين، الذين أوقعوا فيه أبشع المجازر، حيث أنجز صاحب هذا المخطوط الوثيقة المهمة عن قضيته ناغورني، كما حال مؤلفاته عن الإبادة الأرمنية في ظل الإمبراطورية العثمانية، وصولاً إلى ولادة الحلم المسلوب.

لكم دكتور آرشاك بولاديان الشكر والعرفان لإغنائكم مكتبات الفكر العربي والعالمي من خلال ما تقدمونه من شرح وابتكار، ليس عن وطنكم وشعبكم وقضاياه العادلة؛ إنما بدفاعكم عن قضايا الحق أينما وُجد، كما أهديكم أحرّ الأمنيات بموفور العمر واستمرار تدفق التألق والنجاح، وأختم بما حُمِّلتهُ من قرائكم، هنيئاً لجمهورية أرمينيا بهذه القامة الوطنية العلمية

الفذّة، والدبلوماسية الراقية، والإنسانية المفعمة بالحبّ والحياة، فمواطنو سورية كافة يقولون لشخصكم الراقي: شكراً على أدائكم الأكثر من رائع، لا وداعاً، بل إلى لقاء قريب.

د. نبيل طعمة

مقدمة

مشكلة "ناغورني كاراباغ" أو "آرتساخ" الأرمنية هي تاريخ شعب، اغتُصبت حقوقه التاريخية قسرياً في عشرينيات القرن الماضي لخلفيات سياسية وجغرافية واقتصادية، بعد اتخاذ قرار غير شرعي بشأن انضمام هذا الإقليم الأرمني مع تراثه وحضارته إلى جمهورية أذربيجان، له حكم ذاتي بأوامر من زعيم الاتحاد السوفييتي جوزيف ستالين في ٥ تموز عام ١٩٢١ لإرضاء قيادة أذربيجان السوفييتية.

إنها قضية شعب دافع عن أرضه وعرضه، وناضل من أجل الحرية، ومن أجل العمل والإبداع والحياة الكريمة، فرضت عليه شروط اضطرارية غير شرعية وغير إنسانية، من دون موافقته، وإجباره بالاندماج والتأقلم في وحدة سياسية ليس له علاقة بها بتاتاً.

إن القرار الصادر من موسكو في نتيجة صفقة فاضحة في عهد السوفييت بشأن سلخ إقليم ناغورني كاراباغ وتسليمه بشكل غير شرعي إلى أذربيجان تجاهل العوامل التاريخية والجغرافية والقومية والإثنية، في الوقت الذي تذرّع ستالين بوعيه تماماً لمخاطر المشروع الطوراني من جهة، وإرضاءً لمصطفى

كمال أتاتورك بغية إبعاده عن الغرب من جهة أخرى. فالقضية بكل معاييرها جزء لا يتجزأ من المخطط الطوراني، الذي تمّ تنفيذه من أواسط القرن التاسع عشر وفي الربع الأول من القرن العشرين، حيث تمت إبادة جماعية بحق الأرمن في الإمبراطورية العثمانية وتطهير أرمينيا الغربية من سكانها الأصليين، يهدف إلى إزالة العقبة الرئيسة المتمثلة بالأرمن وأرمينيا من طريقه للامتداد إلى آسيا الوسطى وبناء تركيا الكبرى مع الشقيقة الصغيرة أذربيجان، فالمشروع الطوراني رأى دائماً أن الأرمن وأرمينيا عقبة أساسية أمام تنفيذ المخطط- الحلم، ولكي يتم الربط بين تركيا وأذربيجان لابدّ من تذليل هذه العقبة وإزالتها.

خلال عقود طويلة حاول شعب ناغورني كاراباغ المسالم إثبات وجوده تحت هذه الشمس واستعادة حقوقه التاريخية المسلوبة على أراضي الأجداد بعد انضمام الإقليم إلى جمهورية أذربيجان ذي الحكم الذاتي.

على الرغم من كل الصعوبات والتحديات والاضطهاد والتمييز العنصري زهاء ٧٠ عاماً من سلطات أذربيجان السوفييتية، حافظ شعب ناغورني كاراباغ ببسالة على هويته وعقيدته الأرمنيتين، وتشبث بإرادته وعزيمته القوية على أرضه، التي لم تكن يوماً ما جزءاً من جمهورية أذربيجان.

إن صمود الشعب الأرمني في ناغورني كاراباغ أفشل جميع المخططات

الأذرية المدعومة والرامية إلى جعل المنطقة محض أذرية، فالحرب الدائرة في المنطقة في نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، فهي بكل معنى الكلمة حرب من أجل تقرير المصير واستعادة الحقوق التاريخية لأصحاب الإقليم الأصليين، وليس لها أي صلة من بعيد ولا من قريب بالدين، كما حاول الأذريون تضليل القضية وإعطاءها صبغة دينية -كالحرب بين المسيحيين الأرمن والأذريين المسلمين للحصول على تضامن العالم العربي-الإسلامي، وكل من يقول: إن الحرب الأرمنية الأذربيجانية هي حرب دينية وطائفية فهو مخطئ بكل معنى الكلمة.

إن الشعب الأرمني في ناغورني كاراباغ يناضل في سبيل حقه المشروع في الأرض والعيش وتقرير المصير، واستطاع أن يثبت للعالم عدالة قضيته في شباط عام ١٩٨٨، وهبَّ لصراع البقاء أو الفناء، الذي تحول إلى حرب دامية من تسعينيات القرن الماضي إلى أيار عام ١٩٩٤.

وللتعارف على جوهر هذه القضية لابدّ لنا أن نلقي نظرة على الماضي لنفهم مصداقية الحاضر، ومن هذا المنطلق رأينا من المناسب تقديم الصورة الحقيقية لهذه القضية في ظل حملة التضليل الإعلامي الشرسة وتشويه الحقائق التاريخية في العالم من جمهورية أذربيجان خلال السنوات الماضية،

آخذاً بعين الاعتبار أن القراء العرب لا يعرفون الكثير عن هذه القضية، وعن جذورها التاريخية، وعن وضعها الحالي.

خلال سرد الأحداث استخدمنا مصطلح "آرتساخ" و"ناغورني كاراباغ" بالتساوي كتسمية للإقليم ماضياً وحاضراً.

وفي الختام... نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى "دار الشرق" للنشر، وخاصة لرئيس مجلس إدارة طعمة الدولية الدكتور نبيل طعمة المفكر والأديب السوري البارع وعضو مجلس الشعب، لنشر هذا الكتاب، ولمقدمته الحارة والأخوية، كما نشكر مديرة مكتب سفارة جمهورية أرمينيا بدمشق الآنسة كارون كوركجيان لمساهمتها الفعالة في إنجاز هذا العمل.

الدكتور آرشاك بولاديان
دمشق - ٢٠١٨/٩/٣٠

إقليم آرتساخ (ناغورني كاراباغ)

لمحة تاريخية

يقع إقليم ناغورني كاراباغ أو آرتساخ في الجزء الشرقي من مرتفعات أرمينيا، حيث سكنه الأرمن منذ آلاف السنين، ويعتبر الإقليم من أقدم المناطق التاريخية الأرمنية، إذ إن العديد من المصادر القديمة تشير إلى أنه من الناحية الشمالية-الشرقية، كانت تمرّ الحدود الأرمنية على امتداد نهر الكور الذي ضم آرتساخ إلى أرمينيا، وتدل المصادر والمراجع نفسها القديمة غير الأرمنية والمعالم التاريخية على أراضي آرتساخ كافة، من دون شك، على أنها بسكانها الأرمن جزء لا يتجزأ من أرمينيا التاريخية، ويظهر ذلك بشكل خاص في مؤلفات كل من هيرودوت وسترابو وبيلينيوس الأول، وكلافديوس-بطليموس، وبلودارخ، وديون كاسيوس وغيرهم، الذين أشاروا إلى أن الحدود بين أرمينيا وألبانيا القوقاسية (الران بالعربية) رسمها نهر كور.

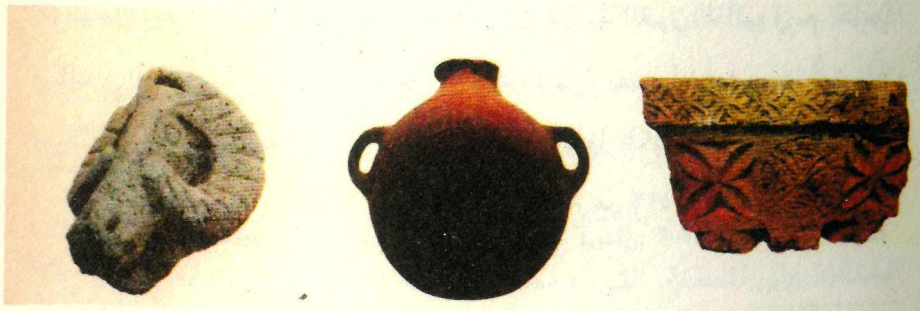

إن التنقيبات الأثرية كشفت عن أماكن ومعالم من العصور الحجرية والبرونزية والحديدية، أما في الكتابات المسمارية الأورارطية، فكانت مقاطعة آرتساخ كإقليم من الولايات الأرمنية الشرقية، تذكر بتسمية "آرداخوني" و"أورديخية". وانضمت هذه المنطقة إلى دولة أورارطو أو مملكة "وان" بعاصمتها "توشبا" في أوائل الألفية الأولى ق.م.[١]، وأصبحت لاحقاً جزءاً من مملكتي اليرفاندية والآرطاشيسية الأرمنيتين[٢]. ومن خلال حديثه عن آرتساخ، يذكر الجغرافي اليوناني سترابو أن هذا الإقليم ليس له حدود مع البلدان المجاورة، ويدخل في عمق أرمينيا الكبرى[٣]. وكشاهد عيان في القرن الأول ق.م. وأوائل القرن الميلادي، يذكر الجغرافي سترابو عن "شاكاشين-أوطيك" وأورخيسطينا- آرتساخ كولايات أرمنية. وبهذا الصدد يكتب: "إن نهر كير (الكور) يبدأ من أرمينيا، ويمر في وادٍ ضيق إلى ألبانيا (الران)- إلى آراطاجور، ويجري بينهما عبر أرمينيا"[٤].

إن معلومات سترابو تعطي فكرة كاملة عن الحدود الشمالية-الشرقية لأرمينيا. ويذكر المؤرخ اليوناني أن سكان أرمينيا في القرن الثاني ق.م. كانوا يتكلمون لغة واحدة، أي الأرمنية[٥]. وفي الفترة نفسها، أصبحت آرتساخ بسلالتها "الأرانشاهيك" جزءاً من دولة أرمينيا الكبرى، ووفق معلومات

١- الموسوعة الأرمنية السوفييتية، جـ ٤، يريفان، ١٩٧٨، ص ٥٧٦ (باللغة الأرمنية).
٢- بالايان فاهرام، تاريخ آرتساخ منذ القدم حتى أيامنا، يريفان، ٢٠٠٢، ص ٣٢-٤٢ (باللغة الأرمنية).
٣- المصدر نفسه ، ص٤٠.
٤- المكان نفسه.
٥- المكان نفسه.

سترابو كان لها اقتصاد غني وقوات عسكرية، تستخدمها خلال الحروب[٦].

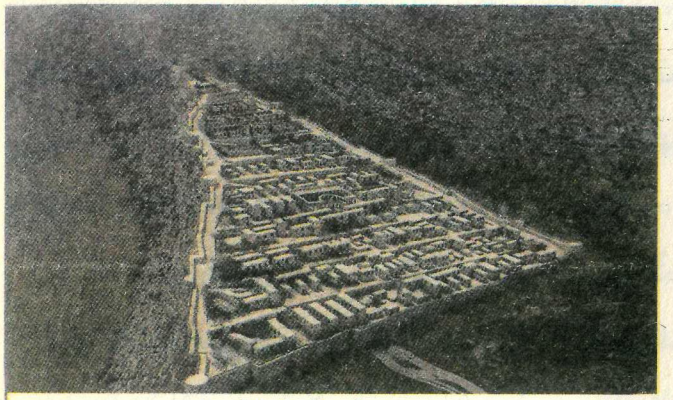
مشهد لمدينة ديكراناكيرط

في أواسط القرن الأول قبل الميلاد نالت آرتساخ أهمية كبرى من الملك الأرمني ديكران العظيم (٩٥-٥٥ ق.م.)، حيث أسس فيها واحدة من المدن الأربع التي تحمل اسمه "ديكراناكيرط» وتقع أنقاضها بالقرب من مدينة آغدام، ولا تزال أطلالها بما في ذلك المدافن القديمة والآثار الحجرية المختلفة والمنصات باقية حتى أيامنا[٧].

إن آرتساخ بلاد المجد، مسكونة منذ العصر الحجري، ولم يتوقف نبض الحياة عن هذه البقعة أبداً، فعلى مرِّ الدهور، ورثت الحضارة الإنسانية فيها قدرات فطرية ومواهب خلاقة كالأدوات الحجرية البسيطة وصولاً إلى صروح العزّ والتقوى من أمثال كنائس آماراس وكانتساسار وغيرها من المعالم التاريخية، التي شيّدت بأيادي سكانها الأرمن، الذين بذلوا القصارى في سبيل الحفاظ على المنطقة، التي أصبحت من أهم المناطق التاريخية- السياسية،

٦- الموسوعة الأرمنية السوفييتية، جـ ٤، ص ٥٧٦.
٧- بالايان فاهرام، المصدر المذكور، ص ٤٢، ٤٨.

التي تشكل عليها الشعب الأرمني.

بدءاً من القرن الثالث ولغاية القرن الخامس الميلادي، تشكل في آرتساخ النظام الإقطاعي، وانتشرت فيها المسيحية رسمياً في أوائل القرن الرابع، وأسس كريكور المنور أول كنيسة في آماراس، وانتهى من بنائها حفيده كريكوريس أول مطران لإقليم آرتساخ[٨].

في مطلع القرن الخامس الميلادي بعد اختراع الأبجدية الأرمنية من المفكر المشهور ميسروب ماشطوتس (عام ٤٠٥)، انخرطت آرتساخ في حركة نهضوية وثقافية كبيرة لا مثيل لها في التاريخ، وتأسست بجهود ميسروب ماشطوتس أول مدرسة أرمنية في معبد آماراس بجنوب آرتساخ في منطقة مارطوني الحالية، وبذلك أصبحت آرتساخ مهداً للحضارة المسيحية الأرمنية في القرون الوسطى.

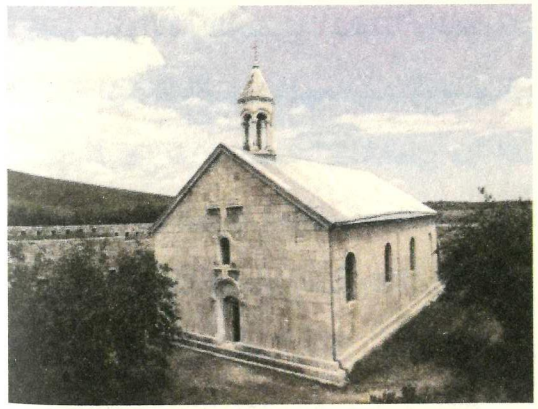
كنيسة آماراس

بعد تقسيم أرمينيا بين القيصرية البيزنطية وبلاد فارس في عام ٣٨٧، انضمت مناطق ما وراء القوقاس ومن بينها آرتساخ إلى بلاد فارس. أما في أواسط القرن الخامس بعد انهيار مملكة الأرشاكيون

٨- الموسوعة الأرمنية السوفييتية، جـ ٤، ص ٥٧٧.

الأرمنية، شكلت بلاد فارس من آرتساخ وأوطيك والران مقاطعة –»مرزبانية» (مارزبانوتيون) واحدة، ومن هذه الفترة ناضلت المقاطعة ضد حكم فارس، أما في نهاية القرن الخامس الميلادي، نتيجة الاضطرابات في عرش الدولة الساسانية، حصلت آرتساخ مع جارتها أوطيك بقيادة سلالة آرانشاهيك على استقلالها، وشكلت مملكتها تحت حكم فاتشاكان الراشد، وكان لهذه المملكة دستور وأنظمة خاصة بها، وكافحت من أجل مسيحيتها وانتشار الثقافة، وفي نتيجة تلك الجهود شهدت آرتساخ مرة أخرى نهضة علمية وثقافية كبيرة، وحسب أقوال أحد المعاصرين، تمّ في تلك السنوات بناء هياكل ومعابد يبلغ عددها بعدد أيام السنة[٩]. وباشرت بأعمالها العديد من الكنائس ومراكز الثقافة خلال القرون الوسطى في جميع أنحاء المملكة، نذكر على سبيل المثال: معبد كتيش وكاطارو، آماراس، كانتساسار، الرسول يغيشيه، هوريك، داديفانك وغيرها[١٠].

بعد توطيد الحكم العربي في آرتساخ في أوائل القرن الثامن، ناضل سكانها من أجل حريتهم واستقلالهم، وقاد الحركات الشعبية ضد الخلافة العربية بدءاً من النصف الأول من القرن التاسع شخصان من سلالة آرانشاهيك- يساي أبو موسى وسهل سمباطيان (سهل بن سنباط).

بدءاً من القرن العاشر إلى السادس عشر، ظهرت على مسرح تاريخ

٩- لمحة تاريخية عن آرتساخ، يريفان، ٢٠١٣، ص ٣. انظر أيضاً الموسوعة الأرمنية، جـ ٤، ص ٥٧٧.
١٠- المكان نفسه.

آرتساخ إمارة خاتشين (من كلمة خاتش، أي الصليب) الأرمنية، ولعبت هذه الإمارة أيضاً دوراً سياسياً وثقافياً في حياة الإقليم، حيث جرى تسميتها خاتشين لمرحلة معينة، وكانت ظاهرة بارزة في تاريخ الإقليم[11]. فمن هذه المرحلة، أي من القرن الحادي عشر، ظهر العنصر التركي في أرمينيا أيضاً، وخلق بذلك مرحلة كارثية، ليس في أرمينيا فقط؛ بل في منطقة الشرق الأوسط برمته.

11- مكردجيان ليفون، إقليم آرتساخ أو كاراباغ، الماضي والحاضر، ترجمة خالد جبيلي، حلب، ص ٢٣.

ظهور العنصر التركي في الشرق الأوسط ودوره السلبي لأرمينيا

أوجدت الفتوحات الإسلامية ومرحلة نشوء الخلافة الإسلامية (في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن السابع الميلادي) واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً جديداً في الشرق الأوسط، لعب بإفرازاته دوراً مصيرياً في تاريخ شعوب المنطقة، تتزامن هذه الحقبة الزمنية مع التحركات الكبيرة التي قامت بها القبائل الرعوية التركية أيضاً داخل حدود وطنها الأصلي في آسيا الوسطى أو باتجاه الخارج، انطلاقاً من مناطق انتشارها الأصلية في تخوم الصين الشمالية ووصولاً إلى بحر قزوين وضفاف الدانوب.

ولا تدخل مناقشة الأسباب الأولية التي أدت إلى حدوث التنقلات الواسعة لهذه القبائل في الفترة التي سبقت العهد العربي في نطاق هذا الكتاب، ذلك لأن هدفنا الأساسي هو محاولة عرض تاريخ انتشار العنصر التركي في الشرق الأوسط وخلق مرحلة كارثية في تاريخ المنطقة. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن أحد الأسباب المهمة المؤدية إلى تحرك القبائل التركية من مناطقها الأصلية إلى مناطق أخرى هو تأمين مصادر الرعي الضرورية، وقد اتسمت هذه التحركات بصدامات دموية مع السكان الأصليين في كل مكان.

وجنوباً لم تتمكن القبائل التركية، رغم ما قامت به من عمليات

حربية ثقيلة، من كسر مقاومة الساسانيين. تمكنت إحدى القبائل من الخروج من غرب تركستان في القرن العاشر الميلادي وتأسيس الحكم الغزنوي في خراسان، كما بدأت حركة أخرى جديدة في تركستان في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، أدت إلى نشوء الحكم السلجوقي[١٢].

لقد عرف الأتراك من المؤلفين العرب منذ العهد السابق للإسلام، والفضل في ذلك يعود إلى المصادر الفارسية أساساً. أما العلاقات المتبادلة بين الطرفين، فقد بدأت في فترة لاحقة أثناء الحكم الأموي (٦٦١- ٧٥٠م) كما سنرى.

ومن المعلوم أن العرب المسلمين تحركوا عبر إقليم خراسان، ثم دخلوا إلى إقليم خوارزم في بداية القرن الثامن الميلادي، واستطاعوا بعد ذلك تدريجياً أن يفرضوا سيطرتهم على كامل بلاد ما وراء النهر (والمقصود بذلك كل الولايات الواقعة خلف نهر أمودريا في آسيا الوسطى)، وانتشروا في هذه المناطق التي كانت تقطنها أصلاً شعوب إيرانية، ثم ظهرت على مسرح الأحداث قبائل الغزّ التركية محدثة تغييراً جذرياً في الواقع الحضاري للمنطقة بسبب غزواتها الكاسحة الموجهة نحو العمق الإيراني وباتجاه الشرق الأوسط.

ولم يتمكن سكان إقليم سوغد (سوغديانا) وخوارزم الأصليون من الإيرانيين من صد تلك القبائل البدائية، فتحولت مناطق واسعة من بلاد ما

١٢- انظر بولاديان آرشاك، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة الكسندر كشيشيان، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٤٧.

وراء النهر بمرور الزمن إلى مناطق تركية خالصة، أما المناطق الحدودية الشمالية الشرقية للخلافة الإسلامية (وخاصة جرجان وجنوب شرق بحر قزوين) فقد تحقق فيها التغلغل التركي في ظروف هادئة وبانسياب تام، حتى إنه يصعب رصد تاريخ قدوم العنصر التركي إليها[١٣].

اعتنقت القبائل التركية التي استقرت في المناطق المذكورة أعلاه الإسلام في القرن العاشر، وبدأت بالاحتكاك مع العالم العربي والإسلامي، فوقعت بذلك تحت تأثير الحضارة العربية، بعكس القبائل الأخرى الشقيقة، التي سكنت في المناطق الواقعة شرق آسيا الوسطى، فإنها بطبيعة الحال وقعت تحت تأثير الحضارة الصينية.

ومنذ القرن التاسع الميلادي، توافرت لدى المؤرخين المسلمين معلومات معينة عن الأتراك، ففي معظم المؤلفات العربية ذات المحتوى التاريخي والتي تعود إلى القرون الوسطى، نصادف معلومات عن القبائل التركية المختلفة، فعلى سبيل المثال يذكر الجغرافيون العرب أمثال ابن خرداذبة وابن الفقيه والمسعودي وآخرين في أعمالهم القبائل التركية، ويسهبون في ذكر معتقداتهم وأساليب عيشهم، إلا أن القسم الأغلب من هذه التفاصيل مستقاة من الأسرى والعبيد الأتراك، الجدير ذكره في هذا الصدد، أن ولاة إقليم خراسان والشرق الإسلامي، اعتادوا أثناء الحكم العباسي تسليم أعداد من الأسرى الأتراك بدل دفع الضرائب. فعلى سبيل المثال يذكر الجغرافي المقدسي أن الضريبة

١٣- المكان نفسه، ص ١٤٨.

السنوية المترتبة على إقليم خراسان، قد بلغت نحو ١٢ ألف عبد تركي[١٤].

أقنعت الحركات الشعبية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي والأعمال المضادة للحكم العباسي والمشكلات الناشئة في البلاط العباسي وتآمر البرامكة (وهم جماعة من أصل إيراني كانوا يحتلون مواقع رفيعة في إدارة شؤون القصر) الخلفاء العباسيين بضرورة تشكيل قوة عسكرية مؤلفة من عناصر غير عربية وغير إيرانية على حد سواء، وكان هذا هو الدافع وراء رفع مكانة الأسرى والعبيد الأتراك الموفدين من بلاد ما وراء النهر وبلاد الخزر، فارتقى هؤلاء «الغلمان» الأتراك في الهرم العسكري، وكانت ميزتهم الرئيسة جهلهم بالسكان المحليين، ما حدا إلى الاستعانة بهم من أجل قمع المناوشات والقلاقل المختلفة، فأصبحوا بذلك ركيزة مهمة للدفاع عن مصالح الخلافة وملاحقة الحركات الشعبية، وعلى الرغم مما وصلت إليه هذه القوة العسكرية من منزلة ضاربة في أيام الخليفة المأمون (٨١٣- ٨٣٨م)، إلا أنها لم تتمكن من عزل الحركات المضادة للحكم العباسي بشكل نهائي، وكان يتم إرسال المرتزقة الأتراك المدربين أشد التدريب إلى المناطق الأكثر سخونةً في الخلافة، فعلى سبيل المثال شكل المقاتلون الأتراك جزءاً مهماً من قياديي القوة التي حاربت «بابك الإيراني» لمدة عشرين عاماً تقريباً، إلى أن تمَّ اعتقاله وإعدامه في السامراء عام ٨٣٣ م[١٥].

١٤- Al-Moqaddasi, Descriptio imperi moslemici, ed, M. J. de Goeje-. In: BGA, pars III, ed 2-da-. Lugd. Bat. Apud. E. J. Brill, 1906,P.36

١٥- بولاديان آرشاك، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

وهكذا تصاعد الدور الذي يلعبه العنصر التركي في إدارة شؤون الخلافة إلى درجة أصبح فيها الخلفاء العباسيون ألعوبةً في أيدي هؤلاء. وقد تجلى هذا الأمر ولاسيما في عهد الخليفة المعتصم، وبدأ القادة العسكريون الكبار من ذوي الأصل التركي بالتدخل بشكل سافر في شؤون القصر، عازلين الخلفاء غير المرغوب فيهم، ومعززين مكانة من يرونه مناسباً.

لقد تمَّ استغلال العنصر التركي في السابق من أجل القضاء على البرامكة الإيرانيين، ولكن هؤلاء الدخلاء تحولوا بدورهم، وبعد إحكام سيطرتهم عل شؤون القصر، إلى عناصر مؤثرة في السياسة الخارجية والداخلية للعباسيين. ويضع المؤلفون العرب من القرون الوسطى الوزر الكامل لحالة الفوضى السائدة في الخلافة والانحطاط التدريجي للبلاد على عاتق العنصر التركي، مبرزين الدور السلبي الذي لعبه هؤلاء في حياة الخلافة العباسية، فباحتلالهم المواقع القيادية العليا في السلطة العسكرية والوظائف الأخرى في البلاد، تسببوا في إنهاك النظام السياسي والاقتصادي للخلافة العباسية.

وقد ازدادت الأمور سوءاً عندما منحهم أراضي إقطاعية واسعة في أنحاء الدولة، ما أدى إلى اضمحلال السلطة المركزية في أراضي التخوم، حتى أصبحت هذه السيطرة لا تتعدى حدود العراق. ففي مصر وسورية استطاع اثنان من القادة العسكريين الأتراك العاملين تحت إمرة الخلافة العباسية

وهما أحمد بن طولون ومحمد بن طغج الأخشيدي[١٦]، أن يستقلا ممهدين بذلك السبيل أمام نشوء الخلافة الفاطمية (٩٠٩- ١١٧١م) مستقبلاً.

وقد برزت الحاجة إلى قوات المرتزقة الأتراك من الدويلات العربية والإيرانية المستقلة وشبه المستقلة، التي انبثقت خلال التفكك التدريجي للخلافة العربية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، فقام حكام تلك الدويلات باستقدام عبيد أتراك من أسواق آسيا الوسطى وتجنيدهم في صفوف العسكر. وهكذا بدأ التغلغل التدريجي للعنصر التركي في بلاد الشرق، ولم تتصف تنقلاتهم في أرجاء الخلافة الإسلامية بالطابع الجماعي في الفترة الأولى، وهم بسبب انقطاعهم عن مواطنهم الأصلية ووقوعهم تحت تأثير الحضارة الإسلامية، ذابوا تدريجياً في البوتقة الجديدة، وخاصة أنهم لم يشكلوا سوى جزء ضئيل من مجموع سكان الخلافة الإسلامية. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبوه في المجال العسكري، لم يمتد تأثيرهم إلى حد الإخلال بالتركيبة السكانية لبلدان الشرق الأدنى، ولكننا نستطيع أن نجزم بأن تغلغلهم العسكري والدعم الذي قدموه للدولة الغزنوية التي قامت في منطقة حدودية حساسة من الدولة الإسلامية، قد مهّد السبيل مستقبلاً أمام الغزوات السلجوقية المدمرة وما رافقتها من تنقلات واسعة للقبائل التركية إلى مناطق الشرق الأدنى.

شكل ظهور السلاجقة الأتراك على مسرح التاريخ منعطفاً مهماً في

١٦- بوسفور ط ك. السلالات الإسلامية، موسكو، ١٩٧١، ص ٢٣٧- ٢٣٩ (باللغة الروسية).

تاريخ بلدان وشعوب الشرقين الأدنى والأوسط، ونتيجة لعملياتهم الحربية النشيطة وأعمال النهب الواسعة النطاق، نجحت تلك القبائل في القرنين العاشر والحادي عشر في بسط سيطرتها التدريجية على مناطق شاسعة ممتدة من آسيا الوسطى حتى إيران وآسيا الصغرى وبلاد القوقاز، فتبلور في هذه المناطق وضع سياسي جديد ومعقد[١٧].

أراد السلطان السلجوقي طغرل بك بعد الانتصار الذي حققه في معركة دنداقان عام ١٠٤٠م (في طاجكستان الحالية) أن يسبغ على غزواته طابعاً دينياً، فأعلن نفسه مدافعاً عن المذهب السنّي وحامياً للخلافة العباسية ضد سيطرة البويهيين، وهكذا استطاع بحنكته السياسية استقطاب تعاطف أتباع المذهب السنّي في العالم الإسلامي معه، ما مكّنه من إلحاق الهزيمة بأعدائه والتوسع نحو إيران والعراق وبلاد القوقاز وآسيا الصغرى، وقد استعان بقبائل الغزّ التركمانية لتحقيق غاياته.

وبدءاً من خمسينيات القرن الحادي عشر، اكتسبت غزواته مدى جديداً عندما احتل عاصمة الخلافة العباسية بغداد، ثم بدأ السلاجقة بالتحرك نحو شمال بلاد الرافدين عبر أذربيجان (شمال إيران)، الذي تحوّل إلى معبر لهم في طريقهم إلى أرمينيا، وهكذا بحلول نهاية القرن الحادي عشر الميلادي كان السلاجقة قد بسطوا سيطرتهم على كامل إيران والعراق وسورية وأذربيجان الإيرانية وأرمينيا وآسيا الصغرى ومناطق أخرى، مغيِّرين بذلك

١٧- بولاديان آرشاك، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

الخريطة السياسية لكامل المنطقة، فأصبحوا أصحاب السيادة فيها.

إجمالاً نستطيع القول: إن مراجعة المصادر الأولية[١٨]، تشير إلى أن العنصر التركي قد انتشر في الشرقين الأدنى والأوسط على مرحلتين: في المرحلة الأولى تمّ جلب الأتراك إلى دولة الخلافة لدواعٍ اقتصادية وسياسية كأسرى وعبيد، لم يشكلوا حينها أيّ خطر يذكر في الوسط الجديد، وقد امتدت هذه المرحلة من القرن التاسع حتى الحادي عشر الميلادي (أي حتى مجيء السلاجقة الأتراك). إلا أن المرحلة الثانية للانتشار التركي وقعت في ظروف دموية خطيرة، وفتحت صفحة كئيبة في تاريخ شعوب المنطقة، وخاصة للشعب الأرمني.

تعرضت آرتساخ في المرحلة نفسها في القرنين الحادي عشر والثاني عشر لغزوات الأتراك- السلاجقة، وسببت هذه الهجمات خسائر فادحة للمراكز الروحية والثقافية، حيث تعرض سكانها للقتل والنهب والسلب[١٩]، وتحررت إمارة خاتشين نهائياً في أربعينيات القرن الثاني عشر من حكم الأتراك السلاجقة، أما في أواخر القرن نفسه، فأصبحت جزءاً من أرمينيا الشمالية – الشرقية بقيادة سلالة زاكاريان. وبعد تحريرها عاشت المنطقة من جديد مرحلة بناء وعمران. وازدهرت الحرف والثقافة والاقتصاد بشكل ملحوظ، ففي هذه المرحلة بنيت المجمعات المعمارية مثل معبد هوفهانيس

١٨- آغاجانوف س، تاريخ الغزو التركماني في آسيا الوسطى في القرون ٩-١٣م، آشخاباد، ١٩٦٩، ص ١٦٣-٢١٠.

١٩- الموسوعة الأرمنية، جـ٤، ص٥٧٧.

مكرطيش (يوحنا المعمدان) ومدخل دير كانتسار (١٢١٦-١٢٦٠) وكاتدرائية داديفانك (١٢١٤) ودير كتشافانك (١٢١٤-١٢٤٨) وغيرها، وأصبحت هذه المنشآت من روائع العمران الأرمنية في آرتساخ خلال القرون الوسطى، ولغاية عام ١٨١٣ بلغ عدد الصروح التاريخية والكنائس التابعة لأبرشية آرتساخ نحو ١٣١١ معلماً. وأصبحت آرتساخ من مراكز الفكر والإبداع والتعليم، أما كانتساسار، فكانت تعتبر من أكبر المراكز الروحية كمقر لأبرشية شرق أرمينيا.

شكلت غزوات التتار المغول بدورها واقعاً جديداً لإقليم آرتساخ، بعد احتلالهم بلاد ما وراء القوقاس في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثالث عشر، وبفضل جهود الأمير الأرمني حسن جلال دولا (١٢١٤-١٢٦١)،

كنيسة كانتساسار

تمَّ إنقاذ الإقليم نسبياً من ويلات التتار المغول في نتيجة توقيع معاهدة بين الطرفين، وتعاونوا خلال القرون من الثالث عشر إلى الخامس عشر مع المغول، ولعبت إمارة خاتشين دور الوسيط بين المغول والكنيسة الأرمنية القيليقية[٢٠].

أسفرت غزوات القبائل التركية آك-كويونلو وقره كويونلو في القرنين الخامس عشر والسادس عشر خسائر فادحة لإقليم آرتساخ، وتمَّ تحطيم الكثير من المباني القديمة والآثار التاريخية، ومن بينها الكنائس. وسببت غزوات الأتراك ضرراً كبيراً لاقتصاد آرتساخ والحياة الفكرية والثقافية، وبالتحديد من تلك الفترة تغيّر اسم آرتساخ وأصبح "كاراباغ". ووفق أكثر التفسيرات انتشاراً فقد جاءت التسمية من كلمة "كارا-قره" وتعني بالتركية أسود، ومن الكلمة الفارسية "باغ" أي البستان. ومنذ ذلك الوقت بدأ تدويل مصطلح "كاراباغ" في علم التاريخ.

وبغض النظر أن هجمات الغزاة الأجانب سببت أضراراً مادية وبشرية كبرى لإقليم آرتساخ، لكن حافظت إمارة خاتشين على شظايا الدولة الأرمنية، التي تأسست عليها في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر مماليك سياسية وإدارية في آرتساخ وسونياتس الكبرى، وأصبحت هذه الممالك الأرمنية في القرنين السابع عشر والثامن عشر من أهم مراكز الكفاح ضد نير الإمبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية[٢١].

في عهد نادر شاه عام ١٧٣٥، اتحدت خمس ممالك (ديزاك

٢٠- الموسوعة الأرمنية، جـ٤، ص ٥٧٧.
٢١- المكان نفسه.

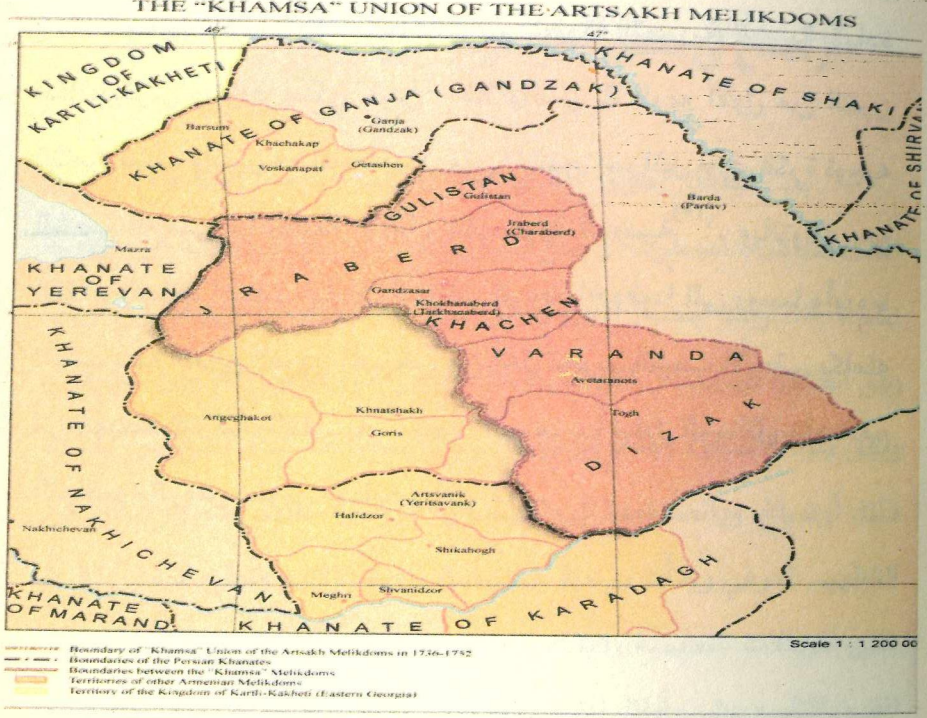

وغيوليستان وجرابيرد وخاتشين وفاراندا) في وحدة سياسية إدارية واحدة التي أصبحت معروفة في تاريخ آرتساخ باسم الممالك الخمس (خمس من اللغة العربية). وشكلت هذه الممالك مع بعضها تحالفاً عسكرياً للدفاع عن نفسها من هجمات الأتراك والفرس، وشمل هذا التحالف مساحة تمتد من المناطق المجاورة لمدينة كاندزاك في الشمال إلى نهر آراكس في الجنوب[٢٢].

في القرن الثامن عشر أصبحت هذه الممالك الخمس أساساً لوحدة إدارية جديدة، وهي خانية فارس- كاراباغ.

٢٢- مكردجيان ليفون، المصدر المذكور، ص ٢٤.

وتحولت كنيسة كانتساسار إلى مقر للحركة التحررية الأرمنية بقيادة الكاثوليكوس والمؤرخ يساي حسن- جلاليانتس في الربع الأول من القرن الثامن عشر، وأسس مع المناضل الأرمني المشهور إسرائيل أوري فكرة توجيه الشعب الأرمني (Orientation) للقيصرية الروسية[٢٣]. وبالتوازي مع الكفاح المسلح، أرسلت قيادات الممالك في آرتساخ وفوداً إلى روسيا وأوروبا لحشد دعم العالم الغربي المسيحي من أجل تحرير الشعب الأرمني بكامله من الهيمنة التركية والفارسية[٢٤]، وبهذا الهدف بدأ تبادل الرسائل خاصة مع القياصرة الروس بطرس العظيم وبافل الأول.

٢٣- الموسوعة الأرمنية، جـ ٤، ص ٥٧٧.
٢٤- انظر مكردجيان ليفون، المصدر المذكور، ص ٢٤.

آرتساخ في حضن القيصرية الروسية

بعد نضال طويل المدى ضد الإمبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية، اضطرت آرتساخ القبول طوعياً بحكم القيصرية الروسية في عام ١٨٠٥. وبعد انتصار الجيوش الروسية، انضمت آرتساخ نهائياً إلى روسيا وفق اتفاقية كيوليستان المبرمة في ١٤ تشرين الأول عام ١٨١٣ بين الطرفين، ووفق بنود الاتفاقية تخلت إيران عن جميع مقاطعات شرق القوقاس، بما في ذلك آرتساخ، وبانضمامها إلى القيصرية الروسية تخلص شعبها نهائياً من التطهير العرقي وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الإقليم وتطور لا مثيل له في شتى المجالات التعليمية والثقافية والعمرانية وإلخ[٢٥]... وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

خلال حكم الإمبراطورية الروسية استعادت الحياة الروحية والثقافية في مدينة شوشي، وظهرت الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي، وتطورت الحرف الأرمنية التقليدية مثل حياكة السجاد وغزل الحرير، وازدهرت الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبدأ العديد من الشركات التجارية والصناعية بالعمل، فأصبحت شوشي خلال وقت قصيرة واحدة من أضخم مدن ما وراء القوقاس، ومركزاً ثقافياً وفنياً أرمنياً مهماً، وكذلك وصل التعليم ومهنة الطباعة إلى مستويات مرتفعة، حيث بدأت تعمل في المدينة أكثر من ١٠

٢٥- المكان نفسه.

مؤسسات تعليمية و٥ مطابع[٢٦].

بتحريض من الإنكليز خرق ولي العهد الإيراني عباس ميرزا معاهدة كيولستان مع روسيا في شهر تموز عام ١٨٢٦، وهاجم آرتساخ. وبذا بدأت الحرب الروسية-الإيرانية الثانية. وبعد عدة معارك عنيفة وبدعم من القوات الأرمنية والشعبية، حققت الجيوش الروسية خلال سنتين انتصارات كبيرة ضد الإيرانيين، الذين اضطروا إلى إبرام معاهدة صلح جديدة مع روسيا في ١٠ شباط عام ١٨٢٨، المعروفة باتفاقية تركمنتشاي، وبموجب هذه الاتفاقية، انضمت باقي أراضي أرمينيا الشرقية – إمارتي يريفان وناخيجيفان أيضاً إلى القيصرية الروسية.

وهكذا انضمت جميع أقاليم أرمينيا الشرقية ومن بينها، كما رأينا، آرتساخ إلى القيصرية الروسية، وبموجب تلك المعاهدة كان يحق للأرمن في إيران الهجرة إلى الوطن الأم، والتزمت ايران بدفع ٢٠ مليون روبل كتعويض عسكريّ لروسيا، وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين روسيا وإيران، وبدءاً من ربيع عام ١٨٢٨ جرى هجرة نحو أكثر من ٤٠ أرمنياً من عدة مناطق إيران إلى أرمينيا الشرقية.

إن الأرمن كانوا يفضلون السلطة الروسية بعد قرون عدة تحت نير إيران الذين حصلوا على ضمانات أمنية، وتم توزيعهم في مناطق يريفان، النشوى، فايوتس دزور، زانكيزور وآرتساخ وغيرها، وكان لهجرة الأرمن من

٢٦- المكان نفسه، ص ٢٦.

إيران بعد فترة طويلة من الزمن أهمية خاصة. وبعد حصولهم على ضمانات وتوفير ظروف العيش، قاموا بممارسة حياتهم في جميع المجالات في الوطن، وأثرت هذه الهجرات في ازدياد النسبة السكانية في أرمينيا الشرقية[٢٧].

هكذا بدأت مرحلة تاريخية في حياة الأرمن الشرقيين في كنف القيصرية الروسية، التي خاضت حروباً ضارية في الوقت نفسه ضد الإمبراطورية العثمانية في عامي ١٨٢٨- ١٨٢٩ على جبهات القوقاس والبلقان.

بعد انضمام أرمينيا الشرقية إلى القيصرية الروسية ظهر في أوساط الشعب الأرمني طموحات تخص الحكم الذاتي أو ما يشبه بذلك، وكان من أنصار هذا المشروع شخصيات وطنية مثقفة من أمثال لازيريف، خوداباشيان، آرغوتيان وغيرهم. وحسب مشروع الحكم الذاتي كان من المحتمل أن تكون الإدارة بيد الشخصيات الأرمنية، التي كان يحق لها اتخاذ قوانين وأنظمة محلية ورمز وعلم الحكم الذاتي وتشكيل قوة عسكرية، طبعاً رفضت الحكومة الروسية مشروع الحكم الذاتي المقترح من الأرمن، ولكن بأوامر القيصر الروسي نيكولاي الأول، تمَّ في ٢١ آذار ١٨٢٨ تشكيل «المقاطعة الأرمنية» التي شملت جميع المناطق التابعة لمحافظتي يريفان وناخيجيفان كإقليم أرمني ضمن القيصرية الروسية، وسمح له اعتماد علمه وشعاره، وانقسمت «المقاطعة الأرمنية» إلى أربع مناطق وجرى فيها تطبيق القوانين وأنظمة الحكم الروسي بدلاً من القوانين القديمة، ولكن سرعان ما جرى في

٢٧- ميلكونيان آشوط، تاريخ الأرمن، يريفان، ١٩٩٨، ص ١٣١-١٣٢ (باللغة الأرمنية).

بلاد ما وراء القوقاس من ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر تغيرات إدارية جديدة، التي شملت «المقاطعة الأرمنية» أيضاً، حيث تمّ حلها في عام ١٨٤٠. وتم تشكيل إداري جديد مؤلف من مقاطعتين، تشمل بلاد ما وراء القوقاس إضافة إلى أرمينيا الشرقية.

وتأسست في عام ١٨٤٤ مملكة القوقاس، وتم تعيين الشخصية الروسية البارزة س. فارانتسوف كأول حاكم لهذا البلاد. أما في عام ١٨٤٩ فجرى تشكيل محافظة يريفان التي شملت بدورها الكسندرابول، ناخيجيفان، بايازيط الجديدة وأوردوباد[٢٨].

- بعد انضمام آرتساخ إلى روسيا القيصرية حافظ الإقليم لفترة طويلة على وجوده الجغرافي منيعاً ضد الاعتداءات المستمرة التي كان يشنها الأعداء في المناطق المجاورة. وكجزء من روسيا عمل الإقليم ضمن جهاز إداري في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، فمثل جميع المناطق الأرمنية عانى الإقليم من السياسة القيصرية في رسم الحدود الإدارية، التي أهملت التركيب العرقي لمنع إمكانية قيام كيان وطني فيه[٢٩]، وانقسمت المنطقة إلى مقاطعتين إداريتين نتيجة الإصلاحات الإدارية في القوقاس في عام ١٨٤٠، وبموجب هذا التقسيم ضمت آرتساخ إلى مقاطعة قزوين[٣٠].

أما في عام ١٨٦٧ فقد أسست القيصرية الروسية مقاطعة يليزافيتابول

٢٨- المصدر المذكور، ص ١٣٥-١٣٦.
٢٩- مكردجيان ليفون، المصدر نفسه، ص ٢٦.
٣٠- آفاكيان شاهين، كاراباغ وجهة نظر قانونية، ترجمة نورا أريسيان، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٣.

(كانتزاك بالأرمنية، كانجا بالتركية)، وأصبحت مدينة يليزافيتابول مركزها الإداري، وبالطبع إن تكوين هذه المقاطعة الجديدة لم يعكس الصورة العرقية- السياسية للمقاطعة، ودخلت ضمن هذه المقاطعة ولاية كانتزاك، التي شكل الأرمن معظم سكانها، والولايات التي كانت تقع داخل إقليم آرتساخ هي: شوشي، جبرائيل، جيفاشير،،، إلخ، التي يحمل أغلبها أسماء غير أرمنية، ونصف سكانها من الأرمن، وولاية زانكيزور الواقعة خارج الحدود[٣١]. ولغاية عام ١٩١٧ أصبح من المستحيل إجراء أي تعديل إداري في ظل النظام القيصري الروسي، وبقي الوضع على حاله أثناء الحرب العالمية الأولى أيضاً.

في ظل هذه الظروف وبعد ظهور العنصر التركي (المعروف آنذاك باسم تتار القوقاس) في منتصف القرن الثامن عشر في شمال آرتساخ، ما أدى إلى الصدام مع الأرمن.

في عامي ١٩٠٥- ١٩٠٦ تولى ثوار حزب الطاشناق حماية الأرمن في عدة مناطق خاصة في باكو وغيرها عام ١٩٠٥ من تتار القوقاس المدججين بالسلاح على تعدياتهم بتحريض خفي من السلطات الروسية القيصرية، وشملت اشتباكات الأرمن والأتراك (التتار) إقليم آرتساخ، زانكيزور، تفليس، كاندزاك، يريفان وغيرها[٣٢].

في ٢٧ شباط عام ١٩١٧ انتصرت الثورة البرجوازية- الديمقراطية الأولى في روسيا. وأعلن في خلفيتها في شهر آذار عن استقالته القيصر

٣١- مكردجيان ليفون، المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.
٣٢- بولاديان آرشاك، ولادة الحلم المسلوب، دمشق، ٢٠١٨، ص ٤٤.

نيكولاي الثاني، وبذا انهارت سلالة «آل رومانوف» التي حكمت روسيا نحو ثلاثمئة سنة. وتشكلت في بتروغراد عاصمة الأباطرة حكومة مؤقتة عهد إليها بتسيير دفة الأمور في روسيا، وسرعان ما تشكلت في كل أنحاء البلاد لجان تابعة للحكومة المؤقتة.

ونالت الحكومة المؤقتة في بتروغراد على غرار سياساتها الجديدة تجاه القوميات الخاضعة لروسيا والرامية إلى تغيّرات جذرية على دعم كامل من شعوب ما وراء القوقاس وأحزابها السياسية باستثناء الحزب الشيوعي، وكانت الأحزاب القوية والنشيطة في القوقاس حزب الطاشناق الأرمني والحزب المنشوي الجيورجي وحزب المساواة التتاري (الأذربيجاني). وقرر في ٩ نيسان عام ١٩١٧ في اجتماع عام لجميع فروع حزب الطاشناق في القوقاس إقامة جمهورية اتحادية في القوقاس برعاية روسية، ودافع عن هذه الفكرة تقريباً جميع الأحزاب السياسية الأرمنية[٣٣].

منذ البداية تعاطفت الحكومة المؤقتة مع القضية الأرمنية، وسمحت للمهاجرين الأرمن الغربيين بالعودة إلى ديارهم، ففي ٢٣ نيسان عام ١٩١٧ وقع الأمير لفوف-رئيس الحكومة المؤقتة وميليوكوف- وزير الخارجية مرسوم تأسيس إدارة عسكرية في مناطق أرمينيا الغربية التي حلت تحت حكم القيصرية الروسية، ووضعت هذه الإدارة (الرئيس ب آفيريانوف، نائب الرئيس- ياكوف زافاريان عضو حزب الطاشناق) مباشرة تحت إمرة

٣٣- آشوط ميلكونيان، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

الحكومة المؤقتة.

إن سياسة الحكومة المؤقتة بشأن اعتراف حق المصير للشعوب وإنشاء الإدارة العسكرية في أرمينيا الغربية أدت إلى ازدياد تفاؤل الأرمن في الحصول على وطن موحد.

مع الأسف الشديد ما دام طويلاً هذا الوضع الملائم والمساند للأرمن والقضية الأرمنية إثر اندلاع الثورة البلشفية في روسيا بقيادة لينين في ٢٤-٢٥ أكتوبر (٧-٨ نوفمبر) عام ١٩١٧ التي فتحت مرحلة صعبة وجديدة في تاريخ أرمينيا، والتي أدت لاحقاً إلى اضطرابات محلية ونزاعات بين كل من الأرمن والتتار (الأذربيجانيين) والتتار والجيورجيين، هؤلاء والأرمن، وذلك بسبب غياب الجهاز الإداري المنظم القادر على إمساك مقاليد الأمور وتوجيهها[٣٤].

٣٤- مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٠-٤١.

آرتساخ بعد ثورة أكتوبر البلشفية

يعود الجدال حول آرتساخ «كاراباغ» بعد انطلاق ثورة أكتوبر في عام ١٩١٧ وانهيار الإمبراطورية الروسية وانسحابها من الحرب العالمية الأولى، وتمّ الاعتراف بحق تقرير مصير الشعوب التابعة لروسيا السوفييتية من خلال سياسة «العقيدة الوطنية» التي أطلقها لينين قائد الثورة البلشفية.

في أيار عام ١٩١٨ أعلنت عن استقلالها جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، التي، بعد سنتين ونيف، سرعان ما فقدت استقلاليتها لأسباب مختلفة، وانضمت فيما بعد إلى المنظومة السوفييتية.

بعد الحصول على الاستقلال سارعت أذربيجان، التي ظهرت لأول مرة على مسرح التاريخ السياسي كدولة بدعم تركي، (ومن العام نفسه بدأ تدويل تسمية أذربيجان على يد الأتراك)، عن إعلان حقها بالسيطرة على إقليم آرتساخ بالقوة العسكرية، وبدأت رغبة الطبقة الحاكمة الأذرية في التوسع تبرز بجلاء، وكانت مالكة ومتعطشة للتوسُّع والاستيلاء على الأراضي المجاورة، لتشمل نصف أرمينيا الشرقية أو القوقاسية، ويمكن تحليل هذا المنطق على النحو التالي: كانتزاك وآرتساخ وزانكيزور، هي أجزاء لا تتجزأ من أذربيجان، لأنها ضمت خلال النظام القيصري الروسي إلى مقاطعة يليزافيتابول أو كانتزاك، كما أن ناخيجيفان والمناطق المجاورة لها تنتمي بالضرورة إلى أذربيجان بما فيها مدينة يريفان، رغم أن جميع هذه المناطق

كانت فيما مضى تابعة لمقاطعة يريفان، التي هي جزء من ولاية أرمينيا[٣٥].

- لتعزيز موقعها والسيطرة على الإقليم تبنت أذربيجان سياسة القمع والإبادة والترحيل، ودعمها في تنفيذ هذه السياسة القوات العثمانية بعد ظهورها في القوقاس في عام ١٩١٨ [٣٦].

وفي هذه الظروف عقد سكان كاراباغ الجبلية، حيث كان يشكل الأرمن حوالي ٩٥ بالمئة من تعداد السكان العام، مؤتمرهم الأول في ٢٢-٢٦ تموز عام ١٩١٨، وأعلنوا كاراباغ الجبلية وحدة إدارية مستقلة، وانتخب المجلس الوطني والحكومة، وامتلكت بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠ كل عناصر الدولة من جيش وسلطة شرعية[٣٧].

ومنذ أيار ١٩١٨ حتى نيسان ١٩٢٠، قامت التشكيلات العسكرية في أذربيجان إضافة إلى التشكيلات الداعمة لها من تركيا بتنفيذ أعمال عنف وقتل ضد السكان الأرمن. (فقط في شوشي -عاصمة كاراباغ- جرت مجازر في آذار ١٩٢٠، تم خلالها قتل ٢٠ ألفاً وتهجير ٢٠ ألف أرمني)، لكن لن يتسنى لأذربيجان فرض سلطتها على شعب ناغورني كاراباغ.

وبهذه المناسبة يجب القول: إنه في ٢٠ شباط عام ١٩١٩ عبر عريضة شكوى موجهة إلى الحكومات الحليفة، رفضت الدورة الرابعة للمجلس الوطني في آرتساخ نية حكومة أذربيجان في اعتبار الإقليم جزءاً من أراضي

٣٥- مكردجيان ليفون، المصدر المذكور، ص ٣٢-٣٣.
٣٦- المكان نفسه.
٣٧- آفاكيان شاهين، المصدر المذكور، ص ١٣.

جمهورية أذربيجان، وأكدت حق الشعب الأرمني في تقرير مصيره الذي تم تبنيه من مؤتمر السلام، كما تمت الإشارة في الجدول أيضاً إلى أن آرتساخ لم تعترف أبداً بسيادة أذربيجان على أراضيها[٣٨]، أما في ٢٤ شباط عام ١٩١٩ أعلن المؤتمر الرابع في آرتساخ مذكرة موجهة إلى قيادة قوى الدول الحليفة في منطقة ما وراء القوقاس، يطلب فيه احترام إرادة الشعب في آرتساخ بإعادتها كجزء لا يتجزأ من أرمينيا خلال مؤتمر السلام، حيث سيجزم وضع آرتساخ بشكل نهائي[٣٩].

ومن أجل تفادي المواجهات العسكرية بين آرتساخ وأذربيجان تم في ٢٦ آب ١٩١٩، توقيع اتفاق مبدئي بين الأطراف، حول مناقشة وضع الإقليم في مؤتمر السلام في باريس بشرط أن لا تغير الاتفاقية وضع آرتساخ كوحدة سياسية مستقلة.

إن توقيع الاتفاقية بين حكومة جمهورية أذربيجان والمجلس الوطني لآرتساخ يدل من دون شك على الاعتراف بآرتساخ كوحدة منفصلة قانونياً، أما فيما يخص موقف الرأي العام العالمي من هذه القضية، فإنه لم يتم الاعتراف بجمهورية أذربيجان في الأعوام من ١٩١٨-١٩٢٠ من المجتمع الدولي، وخاصة من عصبة الأمم، التي ما اعترفت بهذه الجمهورية الجديدة رسمياً يوماً ما، ورفضت قبول طلبها بشأن انضمامها إلى عصبة الأمم[٤٠].

٣٨- المكان نفسه.
٣٩- المكان نفسه.
٤٠- المكان نفسه، ص ١٣-١٤.

في ١ كانون الأول عام ١٩٢٠ خلال انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الخامسة المنتخبة من جمعية عصبة الأمم وبعد مناقشة طلب جمهورية أذربيجان تم التوصل إلى ما يلي:

أ- حسب المادة الأولى من ميثاق عصبة الأمم، قانونياً لا يمكن اعتبار جمهورية أذربيجان «كدولة ذات حكم ذاتي كلياً»، طالما أن أي دولة عضو في عصبة الأمم لم تعترف بها قانونياً في السابق «دولة ذات حكم ذاتي كلياً»، وإضافة إلى ذلك ذكر في التقرير أن «جمهورية أذربيجان» التي تشغل مساحة ٤٠ ألف ميل مربع، لم تشكل دولة في السابق، كانت دائماً مدرجة تحت سيطرة دول كبرى مثل التتار-المغول أو إيران، وبدءاً من عام ١٨١٣، كانت ضمن الإمبراطورية الروسية، وتسمية «أذربيجان» التي اختيرت من أجل الجمهورية الحديثة، ليست إلا اسم إحدى المقاطعات الإيرانية المجاورة، وبعد، يشك حتى في قدرة حكومة جمهورية أذربيجان على تحمل التزامات دولية وتقديم ضمانات العضوية[٤١].

وقررت اللجنة أنه رغم تقديم أذربيجان طلب الانضمام بشكل نظامي، إلا أنه من الصعب التحديد بالدقة حدود تلك المساحة التي تبسط حكومة أذربيجان عليها سيادتها تحديداً دقيقاً، ولم تسمح النزاعات الحدودية مع الجوار بتحديد حدود أذربيجان، كما قررت اللجنة بأن شروط الميثاق لا تسمح لأذربيجان بالانضمام إلى عصبة الأمم في الظروف الحالية[٤٢].

٤١- المكان نفسه، ص ١٤.
٤٢- المكان نفسه.

بعد الانتصارات في الحرب الأهلية وتحقيق الاستقرار نسبياً في البلاد، حاولت حكومة موسكو البلشفية من عام ١٩٢٠ اتخاذ خطوات تسمح لها استعادة منطقة القوقاس إلى حضنها من خلال دعم الشيوعيين هناك، الذين كانوا يعتقدون بكل قناعة أن النظام السوفييتي هو السبيل الوحيد لإنقاذ دولهم من الانهيار. وفي هذا السياق أعطى التقارب بين لينين ومصطفى كمال نتائجه، وهكذا بدعم من مصطفى كمال وتأثيره القوي في حكومة باكو دخل الجيش الأحمر الروسي في ٢٨ نيسان عام ١٩٢٠ أذربيجان، من دون أي مقاومة من حزب المساواة. وبذا أصبحت هذه الجمهورية التتارية (الأذربيجانية) جزءاً من المنظومة السوفييتية، وخلقت السلطة السوفييتية في أذربيجان وضعاً جديداً في المنطقة للانطلاق قدماً لتحقيق إنجازات من هذا المثيل من روسيا السوفييتية في بقية بلدان ما وراء القوقاس، واستخدام الحركة الكمالية القومية، كما ذكرنا، ضد مطامع دول الائتلاف في القوقاس، التي كانت بدورها تطمع بالتصدي للتمدد الشيوعي هناك.

بعد انسحاب القوات البريطانية من باطوم في ٦ تموز ١٩٢٠ بدأت جمهوريتا أرمينيا وجيورجيا تكافحان من أجل الحفاظ على استقلالهما، وخاصة منذ أيار عام ١٩٢٠ سادت أرمينيا نفسها حالة من الهياج في صفوف الشيوعيين، واعتبرت مؤشراً على رغبة روسيا السوفييتية في إعادة احتلال بلدان ما وراء القوقاس.

وفي بعض المناطق كانت الاضطرابات مصحوبة بتحركات مريبة،

وقامت بها أقليات تركية- أذرية تهدف إلى إشاعة الفوضى وإضعاف هيبة السلطة[٤٣]، وبتحريض تركي- أذري دخل الجيش الأحمر، من دون مقاومة من الجيش الأرمني، في شهر أيار ١٩٢٠ إقليم آرتساخ، وفي شهر حزيران زانكيزور، أما في شهر آب ناخيجيفان، وفي ١٠ آب ١٩٢٠، وفي يوم توقيع معاهدة سيفر بالذات، وقع الجانبان الأرمني والروسي اتفاقية بشأن احتلال تلك المناطق زمنياً من روسيا كمناطق قابلة للجدل بين أرمينيا وأذربيجان[٤٤].

لهدف تنسيق العلاقات التركية – الروسية جرى في موسكو في شهري تموز – آب عام ١٩٢٠ أول مؤتمر لممثلي تركيا الكمالية وروسيا السوفييتية، وترأس الوفد الروسي وزير الخارجية آنذاك كيوركي تشيتشيرين، وشارك في المباحث نائبه من الجنسية الأرمنية ليفون كاراخان وغيره، أما من الجانب التركي بكير سامي، ولغاية مناقشة مشروع الاتفاقية وأمور سياسية وعسكرية شكلت لجان من كلا الطرفين، وتمّ خلال المؤتمر اتفاقية قدمت روسيا بموجبها مساعدات مالية مقدارها خمسة ملايين روبل بالذهب، وعدا ذلك، وعدت روسيا بتقديم كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة[٤٥].

وناقش الطرفان خلال المؤتمر موضوعات مهمة تتعلق بالطرق والاتصالات والمضائق وغيرها، ومن بينها المناطق الأرمنية والجيورجية- قرص، أردهان، باطوم وغيرها.

٤٣- هراج داسنبيديان، القضية الأرمنية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٩.
٤٤- آشوط ميلكونيان، ص ٢٠٩.
٤٥- http://hy.wikipedia.org

ومادامت هذه المناطق كانت جزءاً من أراضي أرمينيا وجيورجيا، لذا تأجل توقيع الاتفاقية بغية التدقيق النهائي للحدود الشمالية- الشرقية لتركيا، وأصبح هذا المشروع موضوع البحث خلال المؤتمر الروسي-التركي الثاني في موسكو، الذي جرى في ٢٣ شباط لغاية ١٦ آذار عام ١٩٢١ (٤٦).

إن التطورات في العلاقات الروسية-التركية والتقارب العلني بين هاتين الدولتين أجبرت حكومة يريفان بالتفاوض مع روسيا، ولهذا الغرض أرسلت وفداً برئاسة ليفون شانت في شهر أيار عام ١٩٢٠ إلى موسكو لإجراء المباحثات، بغية ضمان مساعدة وحماية روسيا لأرمينيا، في جو يخيم عليه روح الصداقة والتفاهم المتبادل. ولعب في تنظيم هذا الحوار الأرمني-الروسي نائب وزير خارجية روسيا السوفييتية، كما ذكرنا، الأرمني ليفون كاراخان. مع الأسف الشديد فشلت جهود هذه الشخصية جراء محاولات الأتراك وقادة أذربيجان السوفييتية الرامية لإجهاض المفاوضات الأرمنية-الروسية وتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين. لذا تأجلت المفاوضات بشرط استكمالها لاحقاً في أرمينيا (٤٧).

في ١-٧ أيلول ١٩٢٠ انعقد في باكو «مؤتمر شعوب الشرق» تحت رعاية السوفييت وبالتنسيق مع زعماء أذربيجان الذي كشف بشكل واضح عن مدى تعاون البلشفة والكماليين ونياتهم الخطيرة ضد الأرمن وأرمينيا، وحضر

٤٦- المكان نفسه.

٤٧- روبينا بيروميان، أرمينيا في مجال العلاقات حزب الطاشناق والبلشفيين في أعوام ١٩١٧-١٩٢١ (باللغة الأرمنية)، يريفان، ١٩٩٧، ص ٢١٠-٢١٩.

المؤتمر شخصياً عدو الشعب الأرمني اللدود أنور باشا، الذي دعا من باكو جميع الشعوب الإسلامية القيام بالجهاد ضد الكفار من أجل تحقيق الثورة الاشتراكية. كما سعى من خلال المؤتمر إلى إحياء رابطة الأخوة الطورانية، وأعلن المؤتمر أذربيجان السوفييتية كقلعة للبروليتاريا، أما أرمينيا كقاعدة للاستعمار، ولإسقاطها وتوطيد النظام السوفييتي فيها كان من المفروض استخدام القوات الكمالية التركية (٤٨).

بعد فترة وجيزة من «مؤتمر شعوب الشرق» وبموافقة ودعم الحكومة السوفييتية شنت القوات الكمالية التركية في ٢٣ أيلول عام ١٩٢٠ هجوماً مفاجئاً على أرمينيا بقيادة الجنرال كاظم قره بكير، من غير أن يعلن الحرب عليها، وهكذا غدت أرمينيا من جديد معرضة للخطر.

حينئذٍ سارعت حكومة جمهورية أرمينيا لتصدي اجتياح الأتراك، وشكلت مباشرة «لجنة إنقاذ الوطن» وأعلنت حالة الاستنفار في البلاد، وعدا الحزب الشيوعي، استنكرت جميع الأحزاب السياسية الأرمنية الهجوم التركي.

في ٢٩ أيلول ١٩٢٠ استولى الجيش التركي على ساريغاميش وكاغزوان، واستطاع الجيش الأرمني بقيادة الجنرال توفماس نازاربيكيان على مدى شهر أن يتصدى للزحف التركي، ولكنه اضطر فيما بعد أن يتراجع على أثر انضمام تتار أذربيجان إلى القوات الكمالية (٤٩).

٤٨- أشوط ميلكونيان، ص ٢١٠.

٤٩- هراج داسنبيديان، ص ٣٩.

كانت أرمينيا في أمسّ الحاجة إلى الذخيرة والمؤن والألبسة، إلا أن أحداً لم يمد يد العون إليها. وقامت جيورجيا بدورها بعمل كل شيء من دون أن تقدم دول الحلفاء أي مساعدة إليها[٥٠]، بالعكس، استخدمت جيورجيا تلك الفرصة واستولت على أرداهان، وفيما بعد على مناطق أخرى. إن كل ذلك، ثم مواقف الأرمن الشيوعيين الداعمة لتركيا الكمالية، أثر في معنويات الجيش الأرمني، وأدى إلى انهيارات وانشقاقات في صفوفه، ونتيجة لذلك استولى الأتراك من دون أن يطلقوا رصاصة واحدة في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ على قلعة قرص، وبلغ عدد أسرى جنود الأرمن نحو ٣٠٠٠، من بينهم ١٢٠ضابطاً، وجنرالات من أمثال بيك بيروميان، آراراطيان وغيرهما.

بعد سقوط قرص، حيث حدثت مذبحة للأرمن، وتعرضت المدينة للنهب والسلب، وصلت القوات التركية إلى الكسندرابول واحتلتها في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٠، إلا أن المعركة استمرت خلال بضعة أسابيع على مشارف يريفان، وأخيراً منيت أرمينيا بالهزيمة في حرب لا تسعى إليها إطلاقاً، وقبلت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٠هدنة وقف النار[٥١].

في ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠ وجدت الحكومة الأرمنية نفسها مضطرة لتوقيع معاهدة الكسندرابول مع حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا

٥٠- فريدوف نانسن، أرمينيا والشرق الأوسط، في كتاب: آرشاك بولاديان، شهادات غربية عن الإبادة الأرمنية، دمشق، ٢٠١٦. ص ٢٧٨.

٥١- هراج داسنبيديان، ص ٣٩، آشوط ميلكونيان، ص ٢١١-٢١٢، مروان المدور، ص ٤٢٠، أحمد فؤاد رسلان، أرمينيا الأمة والدولة، القاهرة ١٩٩٧، ص ٧٦.

الكمالية في أضنة، حيث أعلنت عن انتهاء الحرب بين البلدين[٥٢]، ووقع الاتفاقية رئيس وفد جمهورية أرمينيا الكسندر خاديسيان.

إن معاهدة الكسندرابول فرضت على أرمينيا من جديد شروطاً قاسية، ومنحت تركيا مناطق قرص وأرداهان وإكدير وسورمالو، بينما نالت أذربيجان إقليم ناخيجيفان بإشراف تركيا، كما تخلت أرمينيا عن بنود اتفاقية سيفر[٥٣].

بإبرام معاهدة الكسندرابول للسلام بين حكومتي جمهورية أرمينيا وتركيا، تم تقليص مساحة الأراضي، التي كانت تقع عليها الدولة الأرمنية من ٦٠ ألف كم مربع إلى نحو نصف تلك المساحة.

كما رأينا، بعد استيلاء البلاشفة على السلطة في أذربيجان في ٢٨ نيسان عام ١٩٢٠، دخلت فيما بعد الفرقة الـ١١ للجيش الأحمر المناطق الأرمنية كاراباغ وزانكيزور وناخيجيفان. وبمساعدات حكومة روسيا السوفييتية تمكن الكماليون من تسليح جيشهم، ومن ثم من دون إعلان الحرب رسمياً هاجموا، كما ذكرنا، جمهورية أرمينيا الفتية في شهر أيلول عام ١٩٢٠. واستخدم البلاشفة الأرمن تلك الفرصة والظروف القاسية التي حلت بها أرمينيا لتحقيق مشروعهم البلشفي للاستيلاء على السلطة في البلاد.

استأنفت المفاوضات الأرمنية-الروسية في يريفان في شهر تشرين

٥٢- مروان المدور، ص ٤٢٠-٤٢١.

٥٣- هراج داسنبيديان، ص ٣٩، آشوط ميلكونيان،ص ٢١١-٢١٢، مروان المدور، ص ٤٢٠، أحمد فؤاد رسلان، ص ٧٦.

الأول عام ١٩٢٠ في ظروف عسكرية-سياسية واقتصادية قاسية للغاية جراء الغزو التركي. ترأس وفد حكومة روسيا السوفييتية بوريس ليكران، الذي انشغل خلال وجوده في أرمينيا بالدعوة لمبادئه البلشفية أكثر من اهتمامه بالمفاوضات السياسية ومعالجة أمور جمهورية أرمينيا الفتية، ووفق التعليمات من حكومة موسكو، كان يجب على الوفد من خلال المباحثات الوصول بالطرق السلمية إلى انتقال السلطة إلى الشيوعيين في أرمينيا ونقل الأسلحة والذخائر اللازمة لجيش مصطفى كمال عبر أراضيها. أما أرمينيا بدورها فكانت تسعى إلى إنهاء العدوان التركي وتحدياته بالوساطة الروسية بعد هجوم قوات مصطفى كمال في شهر أيلول من العام نفسه[٥٤].

وفي غضون ذلك، اقترح في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٠ من تفليس ممثل جمهورية روسيا السوفييتية ورئيس الوفد ب. ليكران على حكومة أرمينيا موافقتها بسماح نقل الأسلحة والذخائر الخاصة بتركيا على خطوط السكك الحديدية الأرمنية، وبالمقابل وعد بتوحيد منطقتي زانكيزور وناخيجيفان مع جمهورية أرمينيا، اللتين كانتا تحت الاحتلال الروسي، وتم حسب هذه الشروط إبرام اتفاقية بين حكومتي أرمينيا وروسيا في اليوم نفسه في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٢٠ [٥٥]. ولكن سرعان ما أثارت هذه الاتفاقية غضب أذربيجان، وبذلت مع حليفتها تركيا كل شيء ما بوسعهما إفشال الاتفاقية خاصة، وتعثر العلاقات الأرمنية- الروسية عامة. خلال لقائه في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٠

٥٤- انظر: روبينا بيروميان، ص ٢١٩-٢٢٥.
٥٥- آشوط ميلكونيان، ص ٢١٣.

مع رئيس مجلس الوزراء هامو أوهانجانيان ووزير الدفاع ديرميناسيان اقترح ممثل حكومة موسكو ليكران بشكل قاطع على توطيد السلطة السوفييتية في أرمينيا بوساطة الجيش الأحمر.

انطلاقاً من رغبة سلامة وإنقاذ البلاد من الدمار، اضطرت قيادة جمهورية أرمينيا باتخاذ قرار جريء بشأن قبول اقتراح موسكو بشرط أن تضمن روسيا حدود أرمينيا لعام ١٩١٤ ومن ضمنها محافظة قرص، للجمهورية الأرمنية السوفييتية القادمة. وبعدئذٍ قامت حكومة أرمينيا بخطوة أخرى ترمي إلى إنقاذ البلاد، حيث استقالت حكومة هامو أوهانجانيان في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٠، وشكل الطاشناق اليساريون والشيوعيون حكومة جديدة برئاسة سيمون فراتسيان، التي حكمت أرمينيا ١٠ أيام فقط[٥٦]. كما ذكرنا آنفاً خولت حكومة فراتسيان الكسندر خاديسيان توقيع معاهدة الكسندرابول في ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠.

في غضون ذلك قام الحزب الشيوعي الأرمني بحركة نشيطة بغية الوصول إلى زمام الحكم بدعم الجيش الأحمر. ففي أواسط تشرين الثاني، تشكلت في باكو اللجنة الثورية العسكرية للحزب الشيوعي الأرمني بقيادة سركيس كاسيان وعضوية مرافيان ودير كابريئيليان ونوريجانيان وبيكزاديان ودوفلاتيان.

في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ بدعم الفرقة الـ١١ للجيش الأحمر،

٥٦- المكان نفسه، ص ٢١٤. انظر أيضاً: هراج داسنبيديان، ص ٣٩-٤٢.

وصلت اللجنة الثورية العسكرية الأرمنية للحزب الشيوعي من باكو إلى أرمينيا، وأدلى رئيس اللجنة كاسيان في مدينة إيجيفان في الشمال الشرقي من البلاد بتصريح عن إخضاع أرمينيا للهيمنة السوفييتية[٥٧]. ووفق البيان الصادر عن اللجنة الثورية أعلنت أرمينيا من دون أي مقاومة جمهورية اشتراكية.

حسب القانون الدولي تعتبر تصرفات اللجنة الثورية- العسكرية الأرمنية والجيش الأحمر والإعلان عن انهيار السلطة في أرمينيا واتخاذ قرارات باسم العمال والفلاحين، من دون شك، عدواناً على سيادة دولة مستقلة، وكانت هذه اللجنة أداة في يد الحكومة الروسية والأذريين والأتراك لتوطيد السلطة السوفييتية في أرمينيا. وليس من المصادفة في اليوم نفسه استلام برقيات تهنئة من الجنرال كاظم قره بكير ورئيس اللجنة الثورية في أذربيجان ن. ناريمانوف بمناسبة توطيد السلطة السوفييتية في أرمينيا[٥٨].

بعد هذه التطورات اقترح في ١ كانون الأول ممثل جمهورية روسيا الاشتراكية ليكران على رئيس مجلس الوزراء الجديد سيمون فراتسيان تقديم استقالة حكومته لمصلحة اللجنة الثورية- العسكرية الأرمنية. وفي اليوم نفسه، قرر المكتب السياسي لحزب الطاشناق وكتلة الطاشناق البرلمانية والحكومة قبول اقتراح موسكو.

ففي ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠، تم توقيع اتفاق بين ممثل روسيا

٥٧- المكان نفسه.
٥٨- المكان نفسه، ص ٢١٥.

السوفييتية ليكران وممثلي حكومة جمهورية أرمينيا درو كانايان وديردديريان، ونصت الاتفاقية، التي كانت تحتوي على عدة نقاط، على انتقال السلطة سلمياً للجنة الثورية- العسكرية الأرمنية، وتنص النقطة الأولى على استقالة حكومة جمهورية أرمينيا، وتقوم بتسليم السلطة زمنياً إلى قيادة الجيش الأحمر برئاسة درو كانايان ومفوض روسيا سيلين لغاية وصول اللجنة الثورية- العسكرية إلى يريفان. ووفق الاتفاقية تألفت اللجنة الثورية من خمسة شيوعيين وشخصين من حزب الطاشناق- درو كانايان وسيمون فراتسيان، أما بقية بنود الاتفاقية فكانت تنص على التزامات روسيا واللجنة الثورية الأرمنية بعدم استخدام العنف ضد أعضاء الحكومة السابقين وأتباعهم وأعضاء حزب الطاشناق و....إلخ[٥٩]. وعدا ذلك التزمت الحكومة السوفييتية بالتفاوض مع تركيا وحماية مصالح أرمينيا خلال ترسيم الحدود.

وعلى الرغم من أن الجانبين، حسب الاتفاقية المبرمة بينهما بشأن تسليم زمام الحكم للشيوعيين وتشكيل السلطة من عضوية شخصين من قادة الطاشناق (درو وفراتسيان)، تم تشكيل لجنة الطوارئ في أرمينيا من اللجنة الثورية الأرمنية. سرعان ما قررت هذه اللجنة ملاحقة واعتقال قيادات وأعضاء وأنصار حزب الطاشناق، وقامت بتنفيذ سياسة «الشيوعية العسكرية» من شهر شباط عام ١٩٢١، حيث تم اعتقال الكثير من قادة الجمهورية.

٥٩- المكان نفسه.

وهكذا، في نتيجة الصفقات بين السلطات السوفييتية والكماليين انهارت جمهورية أرمينيا الأولى التي قامت بإعادة الدولة الأرمنية، ووضعت أسساً متينة لجمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية على مساحة نحو ٣٠ ألف كم مربع.

وبغض النظر أن حكومة روسيا السوفييتية التزمت بالدفاع عن مصالح أرمينيا خلال مفاوضاتها مع الجمهورية التركية، لكنها دائماً انطلقت من مصالح الاتحاد السوفييتي، وأحياناً نسيت وعودها.

في نتيجة توطيد السلطة السوفييتية في ما وراء القوقاس، أُهملت قضية كاراباغ الجبلية من المؤسسات الدولية، وخرجت من جدول أعمالها، وأعطت الضوء الأخضر لقيادة جمهورية أذربيجان السوفييتية للاستيلاء على مقاطعة آرتساخ. وتزامن تعزيز النظام السوفييتي في القوقاس مع خلق أنظمة سياسية جديدة، وعرفت كاراباغ الجبلية، كما ذكرنا، من روسيا السوفييتية كأراض متنازع عليها بين أذربيجان وأرمينيا .

مباشرة بعد تولي النظام السوفييتي في أرمينيا في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٠، أعلنت اللجنة الثورية في جمهورية أذربيجان (اللجنة الثورية وكانت أعلى سلطة في الفترة البلشفية) أن الأراضي المطالبة من أذربيجان سابقاً ؛ كاراباغ الجبلية وزانكيزور وناخيجيفان، بأنها جزء لا يتجزأ من أرمينيا، إن البيان الذي صدر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ كان على الشكل التالي:

إلى الجميع، إلى الجميع، إلى الجميع:

باسم جمهورية أذربيجان السوفييتية الاشتراكية نعلن للشعب الأرمني قرار اللجنة الثورية في أذربيجان المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني:

«لقد استلمت حكومة أذربيجان العمالية والفلاحية بياناً حول إعلان جمهورية سوفييتية اشتراكية في أرمينيا بالنيابة عن الفلاحين المتمردين، فهي إذ ترحب بانتصار الشعب الشقيق، وابتداء من هذا اليوم، تلغى الحدود السابقة بين أرمينيا وأذربيجان، ويتم الاعتراف بكاراباغ الجبلية وزانكيزور وناخيتشيفان على أنها جزء لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية».

فلتحيا الأخوة والوحدة بين العمال والفلاحين في أرمينيا السوفييتية وأذربيجان السوفييتية.

رئيس اللجنة الثورية في أذربيجان، ناريمانوف

المفوض الشعبي للعلاقات الخارجية، حسينوف.

مجلة «الشيوعي»، في ٧ كانون الأول ١٩٢٠، يريفان (نشرة أرمنية) [٦٠].

ورحب بهذا القرار شخصياً جوزيف ستالين الذي نشر في جريدة "البرافدا" في ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠ [٦١]، ثم أعلن المجلس الوطني

٦٠- Avakian Shahen, Nagorno Karabagh, Legal Aspects, Moscow, 2015, p66

انظر أيضاً: صالح زهر الدين، كاراباغ: بين تقرير المصير والمشروع الطوراني الصهيوني، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٢.

٦١- المكان نفسه.

لجمهورية أرمينيا السوفييتية بدوره في ١٢ حزيران عام ١٩٢١ كاراباغ الجبلية كجزء لا يتجزأ من أرمينيا السوفييتية، وذلك وفق الاتفاق الموقع بين اللجنة الثورية في أذربيجان وحكومتي جمهورية أذربيجان السوفييتية وجمهورية أرمينيا السوفييتية، بناء على إعلان أذربيجان السوفييتية حول التخلي عن مطامعها في كاراباغ الجبلية وزانكيزور وناخيجيفان.

وفي ١٩ حزيران عام ١٩٢١ أعلن رئيس مجلس اللجان الشعبية في أرمينيا الكسندر مياسنيكيان القرار التالي: "بناء على بيان اللجنة الثورية في جمهورية أذربيجان السوفييتية والاتفاقية الموقعة بين حكومة جمهورية أذربيجان السوفييتية الاشتراكية وحكومة جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية، تعتبر كاراباغ منذ هذه اللحظة جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية"[٦٢]. وأشار التقرير الموجه من اللجنة الشعبية للعلاقات الخارجية إلى مؤتمر السوفييت لعامي ١٩٢٠-١٩٢١ عن مزاعم توقيع اتفاقية بين أرمينيا وأذربيجان بشأن انضمام آرتساخ إلى أرمينيا[٦٣].

ولكن نسيت أذربيجان وعودها وبدأت الصراع من أجل تلك المناطق المذكورة، وعلى رأسها كاراباغ. في نتيجة ذلك تدهور الوضع إلى أن قام الأرمن في آرتساخ في بداية عام ١٩٢١ بطلب المساعدة من المناضل الأرمني نشديه؛ حاكم (سونيك ذاتية الحكم) المجاورة.

ولم تتأخر المؤازرة، ونجح الأرمن في آرتساخ بجهود الفصائل الأربعة

٦٢- آفاكيان شاهين، المصدر نفسه، ص ١٤-١٥.
٦٣- المكان نفسه.

التي أرسلها نجتيه في شباط ١٩٢١ في تطهير جنوب آرتساخ بكامله من البلشفيين، وبدا واضحاً أن الأرمن في آرتساخ لم يتقبلوا فكرة ضم المنطقة إلى أذربيجان.

استناداً إلى إعلان ناريمانوف أعلنت أرمينيا، كما ذكرنا، بمرسوم خاص في ١٢ حزيران ١٩٢١ أن كاراباغ الجبلية هي جزء لا يتجزأ منها، وتنفيذاً لذلك القرار، تم تعيين أ. أرافيان مندوب أرمينيا في كاراباغ[٦٤].

سلخ إقليم ناغورني كاراباغ

بهدف حل المشكلات الحدودية بين الجمهوريات السوفييتية الثلاث في القوقاس؛ أرمينيا وأذربيجان وجيورجيا، تمت الدعوة لعقد جلسة للمجلس الأعلى القوقاسي للحزب الشيوعي في روسيا وذلك بين ٢-٧ تموز ١٩٢١، في عاصمة جيورجيا تبليسي، وإلى جانب مناطق أخرى متنازع عليها مثل: (أخالكالاك، لوري، زانكيزور، زاكاتالا)، تمت مناقشة قضية كاراباغ.

وأكدت الجلسة المنعقدة في ٤ تموز ١٩٢١، والتي حضرها أ. مياسنيكيان، ون. ناريمانوف، وس. كيروف، وس. أورجونيكيدزيه، وغيرهم، على حقيقة أن كاراباغ الجبلية هي جزء من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية، وحسب بعض المعلومات إن ستالين شخصياً شارك الجلسة، ورغم أنه كان يحق له التصويت بصفته عضواً في اللجنة المركزية فقد أحجم عن ذلك[٦٥]، وقررت

٦٤- مكردجيان ليفون، ص ٤٨.
٦٥- المصدر نفسه، ص ٥٠-٥١.

الجلسة إجراء استفتاء شعبي في كاراباغ، وكان في الظاهر أن قضية كاراباغ الجبلية قد أخذت حلاً منطقياً، ولكن انقلبت الأمور خلال ليلة واحدة.

قدم رئيس اللجنة الثورية في أذربيجان ن. ناريمانوف بطلب اعتراض على ذلك القرار، وطالب بنقل القرار النهائي لقضية كاراباغ إلى موسكو لمزيد من الدراسة، وفي اليوم التالي، في ليلة ٥ تموز ١٩٢١، تمت إعادة النظر بالقرار الذي اتخذ، وقبول قرار إجباري حول ضم كاراباغ الجبلية إلى أراضي أذربيجان، وتشكيل إقليم ذات حكم ذاتي في تلك المنطقة. وينص القرار الجديد على ما يلي: «انطلاقاً من ضرورة تعزيز السلام بين الأذربيجانيين والأرمن والعلاقات الاقتصادية لكاراباغ العليا (الجبلية) والدنيا (السهلية) وارتباطاتها المستمرة مع أذربيجان، تبقى ناغورني كاراباغ في إطار أذربيجان مع منحها حكماً ذاتياً واسعاً مركزه الإداري شوشي الكائنة ضمن حدود المقاطعة الذاتية للحكم"[٦٦].

وعلى ما يبدو صدر القرار بناء على تهديدات ناريمان ناريمانوف "بكارثة" محتملة، تتمثل بإعفاء مجلس مفوضي الشعب في أذربيجان من المسؤولية، وبالتالي توقف النفط.

رفض الشعب الأرمني هذا القرار الشنيع، وفي ١٦ تموز عام ١٩٢١ اعتبر المجلس الأعلى للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أرمينيا ذلك القرار خاطئاً ومن دون أساس. وهكذا من دون مناقشة وتصويت من المشاركين في الاجتماع

٦٦- صالح زهر الدين، كاراباغ، ص ١٢-١٣، انظر أيضاً: آفاكيان شاهين، المصدر المذكور، ص ١٥-١٦.

اعتبر إقليم ناغورني كاراباغ جزءاً من أذربيجان السوفييتية. هذا القرار غير الشرعي وغير الملزم قانونياً- الذي أصدره جهاز حزبي إقليمي تابع لثالث دولة، من دون أي اعتبار لإرادة شعب كاراباغ- هو الذي مكّن زعماء أذربيجان حتى اليوم من إضفاء الشرعية على مطالبهم إزاء كاراباغ وغيرها من الأراضي الأرمنية.

يعد هذا القرار بكل المعايير حالة استثنائية في تاريخ القانون الدولي، حين يقوم حزب في بلد ما (الحزب الشيوعي في روسيا) من دون أي أساس قانوني أو صلاحية باتخاذ قرار حول وضع كاراباغ الجبلية وإعلانه جزءاً من أذربيجان[٦٧].

بانتزاع ناغورني كاراباغ وغيرها من المناطق من أرمينيا، وفق الصفقات بين حكومتي روسيا البلشفية وتركيا، اللتين فرضتا أحكام معاهدتي قارص وموسكو (١٩٢١)، تقلصت مساحة أرمينيا إلى حوالي ٣٠,٠٠٠ ألف كم مربع.

وبهذه المناسبة يجب القول: إن روسيا البلشفية وتركيا الكمالية استغلتا الوضع السياسي والاقتصادي العصيب في أرمينيا والوضع الدولي المناسب، قامتا بسلخ مناطق منها من دون إدارة شعبها. ففي مطلع عام ١٩٢١ في مرحلة المفاوضات التركية السوفييتية، طالبت تركيا الكمالية بضم إقليم ناخيجيفان إلى أذربيجان، وكان هذا الطلب لتركيا وأذربيجان

٦٧- آفاكيان شاهين، ص ١٦.

خطوة إستراتيجية نحو المشروع الطوراني التوسعي، ونصت المادة الثالثة من اتفاقية موسكو بين الطرفين المبرمة في ١٦ آذار عام ١٩٢١ على ما يلي: "يوافق الطرفان المتعاقدان على الاستقلال الذاتي لإقليم ناخيجيفان المبينة حدودها في هذه الاتفاقية، وتوضع تحت حماية أذربيجان، شريطة عدم نقل هذه الحماية إلى دولة أخرى..."[١٨] والمقصود هنا أرمينيا.

إن ناخيجيفان (النشوى في التاريخ العربي) التي تعتبر من إحدى المناطق الأرمنية وكانت من أهم المراكز الثقافية والسياسية لأرمينيا، ليس لها أي ارتباط جغرافي أو حدود مشتركة مع أذربيجان، وشكلت هذه الاتفاقية الأساس القانوني لتشكيل جمهورية ناخيجيفان السوفييتية ذات الحكم ضمن الحدود الأذربيجانية.

كاراباغ خلال الحكم السوفييتي

انضمت جمهوريتا أذربيجان وأرمينيا السوفييتيتان في كانون الأول ١٩٢٢ إلى عملية تشكيل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، على حين تمَّ تشكيل إقليم حكم ذاتي لكاراباغ الجبلية على جزء من أراضي كاراباغ على مساحة ٤٠٠, ٤ كم٢ في ٧ تموز ١٩٢٣ ضمن أراضي جمهورية أذربيجان السوفييتية بقرار من اللجنة الثورية المركزية التنفيذية في جمهورية أذربيجان السوفييتية.

٦٨- بولاديان آرشاك، ولادة الحلم المسلوب، دمشق، ٢٠١٨، ص ١٥٦.

وبذلك لم يتم حل قضية كاراباغ؛ بل تم تجميدها مؤقتاً، وحصل كل ذلك من أجل ألا يكون لإقليم كاراباغ الجبلية أي حدود عامة مع أرمينيا. وهكذا أصبح ذلك القرار المشؤوم في ٥ تموز لعام ١٩٢١ حرباً مفتوحة بين أرمينيا وأذربيجان، تندلع شرارتها في ظروف معينة وأوقات محدودة وفقاً لطبيعة المصالح والقوى، وبهذا الشكل فإننا نرى أن كاراباغ لم يكن في يوم من الأيام تابعاً لجمهورية أذربيجان المستقلة، التي ظهرت على مسرح التاريخ، كما ذكرنا، كدولة أول مرة في عام ١٩١٨ بدعم تركي.

لم يتصالح الأرمن في كاراباغ الجبلية مع هذا القرار طوال الفترة السوفييتية، وناضلوا لسنوات طويلة من أجل الانضمام إلى الوطن الأم، وقامت القيادة في جمهورية أذربيجان السوفييتية بانتهاك حقوق ومصالح السكان الأرمن في الفترة التي انضم فيها إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي إلى تلك الجمهورية.

خلال سنوات الحكم السوفييتي مارست السلطات الأذربيجانية سياسة تمييز عنصري ضد ناغورني كاراباغ، التي ازدادت حدّة بتولي حيدر علييف زمام الحكم كسكرتير أول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني. نتيجة تلك السياسة ازداد عدد السكان الأذربيجانيين في ناغورني كاراباغ، ما أدى إلى عدم رضى السكان الأرمن المحليين، ورافقت سياسة التعصب الأذربيجاني تدمير الآثار التاريخية والثقافية في المناطق الأرمنية.

كان للتمييز المفترض من السلطات الأذرية على كاراباغ الجبلية أثر سلبي كبير في سكان كاراباغ الجبلية، وسبب أساسي في تهجيرهم. وبالنتيجة، تغيرت النسبة السكانية في كاراباغ، ففي عام ١٩٢٣ بلغ عدد الأرمن في كاراباغ الجبلية ٩٤,٤ بالمئة، وانخفض حتى ٧٦,٩ بالمئة وفق إحصاءات عام ١٩٨٩. لقد توسعت سياسة تهجير الأرمن في مقاطعة أرمنية أخرى هي ناخيتشيفان.

وبهذا الصدد صرح زعيم أذربيجان السابق حيدر علييف في إحدى المناسبات بكل وقاحة أنه بذل كل الجهود المتاحة لتغيير الصورة الديمغرافية في ناغورني كاراباغ لمصلحة أذربيجان[٦٩].

قام الشعب في إقليم كاراباغ الجبلية والسلطات في جمهورية أرمينيا السوفييتية بتقديم طلبات عديدة موجهة للسلطات المركزية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية من أجل إعادة النظر في قرار نقل كاراباغ إلى جمهورية أرمينيا السوفييتية، لكنه لم يتم النظر فيها أو تمَّ رفضها.

من بين تلك المحاولات، طلبت حكومة جمهورية أرمينيا السوفييتية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي لعام ١٩٤٥ الموجه إلى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاتحادي،

٦٩- Նալբանդյան Էդվարդ. «Լեռնային Ղարաբաղ. տեսանելի՞ է արդյոք կարգավորումը» - https://www.mfa.am/hy/nagorno-karabakh-issue/
نالبنديان إدوارد، كاراباغ الجبلية، هل يوجد حل مرئي؟

ورسائل تحمل تواقيع أكثر من ٢٥٠٠ توقيع من سكان إقليم كاراباغ الجبلية في عام ١٩٦٣، وأكثر من ٤٥ ألف توقيع في عام ١٩٦٥، الموجهة إلى قيادة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، وكذلك اقتراحات جماعية لإقليم كاراباغ الجبلية في إطار المناقشات للدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات السوفييتية في عام ١٩٧٧ [٧٠].

٧٠- انظر: مكردجيان، المصدر المذكور، ص ٥٨-٧٤.

الحركة الشعبية من أجل توحيد كاراباغ مع أرمينيا

إن سياسة «الانفتاح- الكلاسنوست» للأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ميخائيل غورباتشوف وإعادة الهيكلة- "البيريسترويكا" في عام ١٩٨٥، حررت المشهد السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفييتي، وباتت فرصة تاريخية للأرمن في كاراباغ لطرح ملف قضية ناغورني كاراباغ من جديد، وسعوا إلى تصحيح الظلم التاريخي، والانضمام إلى أرمينيا، وقد أصبح شهر شباط عام ١٩٨٨ نقطة تحول مهمة في تاريخ ناغورني كاراباغ، حيث رفع شعبه صوته مطالباً بالحرية واستعادة حقوقه المسلوبة نحو سبعين سنة.

تحت شعار «مياتسوم- توحيد" كاراباغ إلى أرمينيا الأم، بدأت في ١٣ شباط عام ١٩٨٨ تظاهرات ومسيرات كبيرة في العاصمة استيباناكيرط. بعد أسبوع وخلال الجلسة الاستثنائية لمجلس النواب الإقليمي في كاراباغ المنعقدة في ٢٠ شباط عام ١٩٨٨ اتُّخذ قرار بشأن انضمام كاراباغ إلى جمهورية أرمينيا السوفييتية، وتمَّ رفع الطلب إلى المجلس الأعلى الأرمني والأذربيجاني، وإلى المجلس الأعلى للاتحاد السوفييتي بشأن نقل الإقليم من عداد جمهورية أذربيجان السوفييتية الاشتراكية إلى عداد جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية. وليس من المفاجأة رفض قرار برلمان كاراباغ من المجلس الأعلى

في استيباناكيرط. وكتعبير عن التضامن مع حركة كاراباغ، بدأت تظاهرات حاشدة مماثلة في يريفان، وأخذت هذه المسيرات تكتسب تدريجياً زخماً ودعماً شعبياً واسعاً، شملت مئات الآلاف، وبلغ عدد الذين احتشدوا من مناطق عديدة من البلاد للانضمام إلى التظاهرات مليون شخص[٧١].

ومن أجل تنسيق المسيرات والتظاهرات المليونية السلمية، تمَّ تشكيل "لجنة كاراباغ" من المفكرين والمثقفين والعلماء في أرمينيا، التي اتخذت لاحقاً تسمية "الحركة الوطنية الأرمنية".

من البداية اتخذت السلطة المركزية في موسكو مواقف سلبية تجاه الحركة، واعتبرتها انفصالية ومتطرفة، ما أدى إلى إثارة الغضب في أرمينيا وكاراباغ، أما وسائل الإعلام السوفييتي، وتماشياً مع أسلوبها التقليدي في التعبير، فلم تنقل غالباً حقيقة الأمور الجارية في أرمينيا وكاراباغ، ففي أفضل الأحوال كان الصحفيون ينقلون معلومات محرّفة كثيراً ما تكون غامضة مع محاولات تافهة للظهور بمظهر حيادي، ولم تسمح السلطات المركزية دخول المراسلين الأجانب المنطقة التي تجري فيها الأحداث، ولهذا فقد نقلوا الأحداث اليومية الجارية في أرمينيا وكاراباغ من مصادر ثانوية غير مباشرة، ولم يكن بوسعها نقل الاضطرابات بصورة صحيحة وكافية، وقاموا بإعطاء الأحداث تارة طابعاً دينياً- طائفياً بين مسلمين ومسيحيين وتارة طابعاً انفصالياً، مشوهين بذلك حقيقة القضية برمتها[٧٢].

٧١- مكردجيان ليفون، ص ٩.

أثناء الحركة الشعبية الهائلة في أرمينيا وكاراباغ لمدة طويلة، أرسلت موسكو بعض المسؤولين الكبار، يحملون معهم خططاً وتوصيات واقتراحات لا تتطابق مع مطالب وأمنيات الشعب الأرمني، الذي كان يرغب في استعادة العدالة وتصحيح الأخطاء التاريخية التي ارتكبت بحقه في الربع الأول من القرن العشرين.

إن حركة ناغورني كاراباغ، لم يسبق لها مثيل بهذا الزخم في الاتحاد السوفييتي خلال ٧٠ عاماً، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التظاهرات المليونية في أرمينيا. ويمكن القول بالتأكيد: إن تلك التظاهرات بطبيعتها المنظمة والسلمية أصبحت مثالاً يحتذى به وحافزاً للحركات الأخرى فيما بعد في الجمهوريات السوفييتية وفي البلدان الأوروبية، والتي أدت في آخر المطاف إلى انهيار المنظومة الاشتراكية في عام ١٩٩١ [٧٣].

في البداية لم تكن الحركة موجهة ضد الاتحاد السوفييتي، ولم يكن هناك شعارات للمطالبة باستقلال أرمينيا. على كل حال، في ربيع ١٩٨٨، عندما بدا واضحاً عدم تطبيق الخيارات الممكنة كافة لحل قضية كاراباغ داخل النظام السوفييتي، تغيّر كل شيء، وكان تاريخ ٢٨ أيار ١٩٨٨ نقطة تحول، الذكرى السبعون لتأسيس جمهورية أرمينيا الأولى (١٩١٨- ١٩٢٠)، حين رفع موفسيس كوركيسيان العلم الأرمني في ساحة الأوبرا في يريفان، التي سميت «ساحة الحرية» خلال التظاهرات.

٧٣- المكان نفسه، ص ٩.

ورداً على مطالب سكان ناغورني كاراباغ لتقرير مصيرهم، قامت السلطات الأذرية بتنظيم المجازر والتصفية العرقية بحق السكان الأرمن المقيمين على أراضي أذربيجان، وخاصة في سومغاييت.

مذبحة سومغاييت

إن مذابح الأرمن في مدينة سومغاييت الصناعية في جمهورية أذربيجان السوفييتية (المعروفة أيضاً باسم بوغروم سومغاييت أو أحداث شباط) بقيادة أذرية، استهدفت السكان الأرمن في هذه البلدة الساحلية في ٢٧-٢٩ شباط ١٩٨٨ كانت نتيجة مطالب الأرمن في «ناغورني كاراباغ» للانفصال من أذربيجان و الانضمام إلى أرمينيا[٧٤].

في ٢٧ شباط ١٩٨٨، تشكلت عصابات كبيرة من الأذريين، وتوزعت ضمن مجموعات شرعت في مهاجمة وقتل الأرمن في الشوارع وفي شققهم على حد سواء، وما ساعد في ازدياد الأمر سوءاً عمليات النهب التي جرت على نطاق واسع وانعدام التزام ضباط الشرطة، وكانت أعمال العنف في سومغاييت غير مسبوقة في نطاق الاتحاد السوفييتي، واجتذبت قدراً كبيراً من الاهتمام لدى وسائل الإعلام الغربية، وكان عدد القتلى ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص.

٧٤- انظر بالتفصيل:
The Sumgait Syndrome, Anatomy of Racism in Azerbaijan, Yerevan, 2012.

في يوم ٢٨ شباط دخلت وحدة صغيرة من القوات السوفييتية المسلحة نسبياً في وزارة الداخلية إلى المدينة، وحاولت من دون جدوى إخماد أعمال الشغب، وتمت تهدئة الوضع أخيراً عندما دخلت وحدات عسكرية أكثر احترافاً مع الدبابات وغيرها من العربات المدرعة بعد يوم واحد، وفرضت القوات التي أرسلتها الحكومة حالة الأحكام العرفية في سومغاييت، وأعلنت حظر التجول، وأنهت الأزمة.

ووفقاً لشهود عيان أرمن وعدد من أفراد الجيش السوفييتي لاحقاً، وكما أفادت التقارير أيضاً، أنه تم جلب الكحول و"أناشا" (وهو مصطلح أذري يدل على المخدرات مثل الأفيون)، بالشاحنات وتم توزيعها على الحشود الأذرية.

بدأت أول أعمال العنف بالقرب من محطة الحافلات في المدينة، حيث قاموا بتخريب وتدمير أكشاك الصحف والمحال التي يملكها الأرمن. وكانت العصابات أغلقت الطرق، وأوقفت السيارات والحافلات، ومن ثم طلبت معرفة ما إذا كان الأرمن في الداخل، فإن كانوا هناك، فكانت العصابات تقوم بسحبهم وضربهم (والبعض حتى الموت) باستخدام عبوات من الأسلحة المصنوعة يدوياً مثل الرماح وقضبان من الحديد المسلح، وقطع مشحوذة من المعدن، وهي إشارة إلى أنها صنعت في مصانع سومغاييت الصناعية قبل الهجوم.

كان رد فعل الحكومة السوفييتية على الاحتجاجات في البداية بطيئاً،

وكان التفكير في إرسال وحدات عسكرية لفرض الأحكام العرفية في البلدة فعلاً غير مسبوق في تاريخ الاتحاد السوفييتي. ويمكن لمعظم السوفييت العودة إلى أيام الحرب العالمية الثانية، حيث تم اتخاذ مثل هذه التدابير من الحكومة.

إن روح "الكلاسنوست" (حرية التعبير) رأت الاتحاد السوفييتي أكثر تسامحاً في الاستجابة للقضايا السياسية المشحونة، ومع ذلك، قام المسؤولون الروس في أذربيجان، ممن شهد بعضهم على تلك الهجمات، بمناشدة قادة الكرملين لإرسال القوات السوفييتية إلى سومغاييت.

وفي جلسة المكتب السياسي السوفييتي في اليوم الثالث من أعمال الشغب في ٢٩ شباط، تباحث غورباتشوف والمجلس الأعلى حول مواضيع عديدة حتى قبل مناقشة أحداث سومغاييت، وعندما أثيرت أخيراً القضية، أعرب غورباتشوف عن معارضته للاقتراح لكن أعضاء حكومته، بما في ذلك وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه ووزير الدفاع ديمتري يازوف، وخوفاً من تصعيد بين الأرمن والأذريين، أقنعوه لإرسال قوات التدخل.

في ٢٩ شباط تدهور الوضع لدرجة اضطرت الحكومة السوفييتية إلى دعوة المزيد من القوات المسلحة بشدة، والتي يحق لها فتح النار، وشملت الفرقة وحدة «فيليكس ذيرزنسكي» التابعة للقوات الداخلية، وهي مرفقة بمشاة البحرية من أسطول بحر قزوين البحرية، وقوات من داغستان، ولواء قوات الإنزال، والشرطة العسكرية، وفوج المظلات ١٣٧ من القوات المحمولة جواً من ريازان، وقوة عسكرية مؤلفة من ما يقرب الـ ١٠٠٠٠ رجل، يرأسهم

الفريق الجنرال كاراييف. إضافة إلى ذلك، تحركت الدبابات وأمرت بفرض طوق حول المدينة.

وذكر الصحافي الروسي من وكالة الأخبار «كلاسنوست»، أندريه شيلكوف، أنه رأى ما لا يقل عن ٤٧ دبابة وأيضاً قوات ترتدي سترات واقية من الرصاص بدوريات في البلدة، ما يعني ضمناً أن الأسلحة النارية كانت جاهزة واستخدمت خلال أعمال الشغب.

وفرض حظر التجول من الساعة الثامنة مساء حتى السابعة صباحاً، لاستمرار المناوشات بين القوات الحكومية ومثيري الشغب، وأمر كاراييف القوات لإنقاذ الأرمن الباقين في شققهم، وبحلول مساء التاسع والعشرين، كانت القوات في الحافلات والناقلات تقوم بدوريات في شوارع سومغاييت للتنفيذ الكامل للأحكام العرفية. وتحت حراسة مسلحة تسليحاً ثقيلاً، نقلت حافلات مدنية وناقلات الجنود المدرعة السكان الأرمن إلى المركز الثقافي في ساحة المدينة الرئيسة، والمبنى الذي تمّ تصميمه ليتناسب مع عدة مئات من الأشخاص، استوعب عدة آلاف من الأرمن.

في الأول من آذار، قمعت القوات السوفييتية أعمال الشغب على نحو فعال، وكان من المقرر أن تبدأ التحقيقات على الفور، لكن قامت شاحنات القمامة بتنظيف الحطام إلى حد كبير في الشوارع والتخلص منه قبل وصولها.

في أعقاب أعمال الشغب، ألقت السلطات السوفييتية القبض على أكثر من ٤٠٠ رجل لمشاركتهم في أعمال الشغب والعنف، ولم تقم وسائل الإعلام

السوفييتي بتناول الحدث، وبقيت صامتة إلى حد كبير، وبدلاً من ذلك، ركزت على القضايا الدولية، بينما أشارت الصحافة المحلية في سومغاييت بفخر، أنه لم يتم إنتاج الأسمدة المعدنية في محطات سومغاييت، وكانت قد توقفت بسبب أعمال الشغب. وكانت الحكومة السوفييتية مترددة في الاعتراف بوقوع العنف، لكنها فعلت في نهاية المطاف، إلا أنها كانت سريعة في الحد من خطورة هذا الحدث من خلال الزعم بأن أعمال الشغب كانت إلى حد كبير قضية "مثيري الشغب". وقامت السلطات السوفييتية بمنع الصحفيين الغربيين الذين سعوا للسفر إلى المدينة.

لم يتم بثّ صور المذبحة حتى ٢٨ نيسان ١٩٨٨ في فيلم وثائقي مدته ٩٠ دقيقة من صحفي سوفييتي هينريك بوروفيك، وجاء ذلك بمنزلة مفاجأة للكثير من المشاهدين السوفييت.

انتقد بوروفيك التعتيم الإعلامي الذي فرضته الحكومة السوفييتية، مدعياً أنه كان ضد أهداف غورباتشوف التي تدعو إلى المزيد من الانفتاح، وذكر: "إن عدم توافر المعلومات لم يجعل الوضع أفضل، بل جعله أسوأ... وإن صمت الصحافة يسرت الشائعات والاستفزازات".

ربما ما كان لا بد منه هو الصدق في المعلومات كاملة عن الأحداث التي وقعت. وفي وقت لاحق شرع إدوارد شيفرنادزه ليشير إلى عدم الإبلاغ عن المذبحة التي ارتكبت في سومغاييت، كما حدث في «الكلاسنوست» نفسها، "الآليات القديمة تراجعت، وهي تبسط أو تحرف أو تقضي على الحقيقة

حول هذا الحدث".

في غضون عدة أيام بعد انتهاء المجزرة، رحل ما يقارب الـ ١٢٠٠ عائلة أرمنية من سومغاييت، مقلصين عدد سكانها إلى أكثر من النصف. وساد شعور عام ساد جميع أنحاء المدينة بعدم الحساسية بضحايا الأرمن أيضاً، على حين أن العديد من الأذريين في سومغاييت أعربوا عن أسفهم لأعمال العنف التي تلت ذلك، وشعروا أنهم مضطرون لكي يروا أن الأرمن أنفسهم يستحقون ذلك كشكل من أشكال الانتقام للمطالبة بانفصال إقليم «ناغورني كاراباغ».

وضعت السلطات السوفييتية اللوم المباشر على الشخصيات المسؤولة في مدينة سومغاييت الذين أقيلوا من مواقعهم جميعاً، ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون، مارك بيسنغر، فإن مسؤولي الحكومة قاموا بـ "مراوغة" الأذريين خلال مسيرات الاحتجاج. فقد أرسلوا إشارات يمكن تفسيرها بسهولة كمعاقبة للعنف، وبعض أجزاء من الدولة قدم دعماً نشيطاً للعنف ضد الأرمن.

وهذا الشك بالأرقام السوفييتية الرسمية مدعوم بمصادر مختلفة. أولها شيلكوف الذي، وبعد زيارة سومغاييت، تأكد من أن عدد القتلى كان "على الأقل" ٣٥٠ مادام العنف كان من جانب واحد. ادعى الأرمن أن تقديره مدعوم بأدلة من شهادات وفاة الضحايا، كما رفض الكاتب والمحرر البريطاني ديفيد برايس جونز النتيجة، معلقاً أن هذه الأرقام الرسمية هي

على الأرجح منخفضة للغاية، وشاطره هذا الرأي أيضاً المؤرخ الروسي جيفري هوسكينغ الذي صرح بأنه تم قتل مئات من الأرمن أو نحو ذلك، بينما بدا للكثيرين أنه نمط منهجي من جانب جيران أذربيجان في سومغاييت. ويمكن اعتبار المذابح والاغتصاب شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية المنهجية التي تشبه الإبادة الجماعية للأرمن التي وضعت حيز التنفيذ ضد الأرمن على يد الأتراك العثمانيين في عام ١٩١٥.

اعتقلت السلطات السوفييتية ٤٠٠ رجل في أعقاب المجزرة، وأعدت تهماً جنائية لـ٨٤ شخصاً، وحكم على إسماعيلوف، مجرب الأنابيب في واحدة من محطات سومغاييت الصناعية، بتهمة القتل المتعمد، وكان أول من يحاكم من المحكمة السوفييتية العليا في موسكو في أيار ١٩٨٨. في تشرين الأول ١٩٨٨، حكم على تسعة رجال، بما في ذلك إسماعيلوف الذي سجن بـ ١٥ عاماً إضافة إلى ٣٣ عاماً حكم بها. وكانت أحكاماً أخرى أكثر قسوة، فقد أدين أحمد أحمدوف وحكم عليه رمياً بالرصاص لقيادة الشغب والمشاركة في قتل سبعة اشخاص. واستمر العديد من الأذريين في حملة «الحرية من أجل أبطال سومغاييت»[٧٥].

هذه هي حقيقة مذبحة سومغاييت التي أودت بحياة عشرات العائلات الأرمنية المسالمة بشكل منظم وممنهج، تلك العائلات التي ساهمت بكل فناء وإخلاص في تطوير الصناعات والإنتاج ليس في هذه المدينة فقط، بل في

٧٥- ملحق آزتاك العربي للشؤون الأرمنية- http://www.aztagarabic.com/ar-chives

جمهورية أذربيجان بشكل عام، وجرت هذه العمليات الإجرامية الوحشية من السلطات الأذرية، من دون شك، انتقاماً لمطالب شعب إقليم ناغورني كاراباغ لانضمامه إلى أرمينيا.

وخلال أيام قليلة غادر ١٤ ألف أرمني مضطرين من سومغاييت. وبدلاً من وقوفهم وراء القضبان، تحول هؤلاء المجرمون إلى أبطال، وكما أشار القاضي الأعلى في جمهورية أذربيجان السوفييتية الياس إسماعيلوف في ١٩٨٨: «المذنبون الذين أثاروا الناس في سومغاييت، الآن يحملون في جيوبهم قرارات النيابة وهم في المجلس المحلي». وأصبحت سومغاييت رمزاً للعدائية المفتوحة بين الشعوب ورمزاً للمجازر الدورية التي نفذت على الأراضي القومية[٧٦].

تبعت مجازر سومغاييت عمليات التهجير القسري للسكان الأرمن من المدن والقرى المختلفة في أذربيجان السوفييتية مثل كيروفاباد وخانلار وشامخور وباكو وغيرها، ووفق مصادر مختلفة، نحو ٣٦٠ ألفاً من سكان مدن عديدة من أذربيجان التجؤوا إلى أرمينيا، و١٤٠ ألفاً آخرين هاجروا إلى دول رابطة الدول المستقلة.

لم تتمكن المجازر في آذربيجان من النيل من عزيمة الشعب الأرمني، بالعكس، توسعت حركة آرتساخ بوتيرة جديدة، وبدأت مواقف السلطات المركزية المعادية للأرمن تثير الحركة تدريجياً.

٧٦- المكان نفسه.

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٨ طبقت حالة الطوارئ من أجل قمعها، وفي ٧ كانون الأول حدث الزلزال المدمر في سبيطاك، وتسبب بوقف الحركة مؤقتاً، وتم اعتقال قيادات الحركة لمدة ستة أشهر، مثل (ليفون دير بيدروسيان وف. مانوكيان، وأ.مانوتشاريان وغيرهم)، ونقلوا إلى سجون موسكو.

بقرار من المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا السوفييتية في ١ كانون الأول ١٩٨٩، ومن المجلس الأعلى لإقليم كاراباغ للحكم الذاتي المشكل في شهر أيلول، تم الإعلان عن أن إقليم كاراباغ للحكم الذاتي كجزء من جمهورية أرمينيا السوفييتية، وتم رفض ذلك من جديد من المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفييتية. واشتد حصار أذربيجان لأرمينيا وكاراباغ، ومن جديد تدفق مهجرون أرمن إلى أرمينيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي.

كانت أذربيجان تتلقى بشكل واضح دعم السلطات المركزية، وبجهود القوات المسلحة السوفييتية نظمت في نيسان ١٩٩١ عمليات تهجير قسري ومجازر بحق السكان الأرمن في قرية كيداشين وغيرها من القرى الأرمنية في منطقة خانلار. في نتيجة تلك العمليات بدأت الحركة تتحول بشكل تدريجي إلى نضال مسلح، وقررت أذربيجان حل قضية كاراباغ بشكل نهائي بنفي وقتل الأرمن على الطريقة التركية، وانتفض الشعب في كل مكان، وبدأت حرب ضارية، وعرفت بتسمية "نضال من أجل البقاء" أو "حرب التحرير".

تدهور الوضع في كاراباغ وحوله بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية عام ١٩٩١ وإخراج الجيش السوفييتي من الإقليم، ووقعت العاصمة

استيباناكيرط في الحلقة، حيث انهمرت عليها النيران من شوشي التي استقر فيها الأذربيجانيون منذ عام ١٩٢٠.

وباتت الكتائب المسلحة للمتطوعين الأرمن عام ١٩٩١ السبيل الوحيد لأمن السكان الأرمن في كاراباغ.

كاراباغ جمهورية مستقلة

وفي هذه الظروف العصيبة في ٢ أيلول ١٩٩١، أعلنت الدورة المشتركة لنواب كاراباغ ومنطقة شاهوميان عن ولادة جمهورية كاراباغ الجبلية، أما في ١٠ ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٩١، وبمقتضى قوانين جمهوريات الاتحاد السوفييتي وقواعد القانون الدولي، ولاسيما القانون السوفييتي المتعلق بـ «إجراءات البت في المسائل المتصلة بانفصال جمهورية اتحادية عن الاتحاد السوفييتي»، الصادر في ٣ أبريل/نيسان ١٩٩٠، والذي منح الكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي والقوميات ذات الكثافة السكانية العالية الحق في حرية تقرير وضعها القانوني كدولة في حالة انفصال جمهورية اتحادية عن الاتحاد السوفييتي، قال شعب ناغورني كاراباغ «نعم» للاستقلال في الاستفتاء الشعبي العام الذي أشرف عليه مراقبون دوليون.

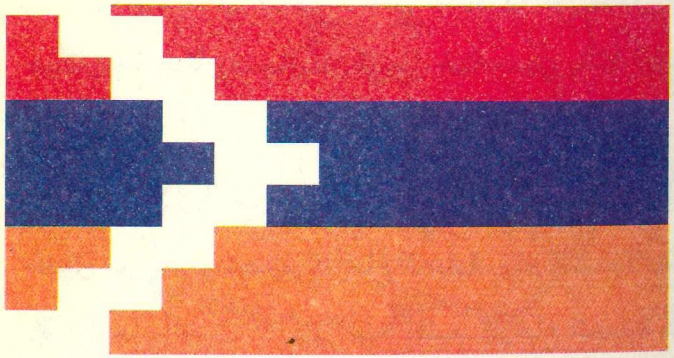

علم جمهورية آرتساخ

وهكذا أكد سكان كاراباغ الجبلية بالاستفتاء الشعبي على إعلان استقلال جمهورية كاراباغ الجبلية،

التـــي تتوافق مع معايير القانون الدولي وروح القوانين في اتحاد الجمهوريات السوفييتية في حينه(٧٧).

إن إعلان استقلال كاراباغ كان الخيار الوحيد لشعبها، الذي وعلى مرِّ العصور، امتلك مقومات الشعب المستقل وصاحب الحق في السيادة على أراضيه التاريخية. بذلك حقق إقليم آرتساخ قراراً تاريخياً جاء استجابة لإرادة شعبه مؤكداً قدرة أبنائه على صنع القرارات وشق طريق المستقبل، وهو ينتظر بفارغ الصبر اعتراف المجتمع الدولي الذي مازال يتأخر حتى الآن.

وعلى الرغم من الصعوبات الجسيمة على طريق الإستقلال والحرب الطاحنة مع أذربيجان في أوائل التسعينيات والحصار الخانق، طرأت وترسخت في ناغورني كاراباغ تطورات إيجابية وتغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتشكيل كل رموز الدولة المستقلة.

وهكذا تشكل ضمن أراضي جمهورية أذربيجان السوفييتية السابقة هيئتان حكوميتان متساويتان قانوناً، هما جمهورية كاراباغ الجبلية وجمهورية أذربيجان.

وخلال السنوات الماضية تبنى البرلمان الأوروبي عدة قرارات تدعم نضال حق تقرير مصير كاراباغ الجبلية، وتمَّ التشديد في القرار الذي صدر في ٢١ حزيران ١٩٩٩ على أن "إقليم كاراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي

٧٧- نالبنديان إدوارد، المصدر نفسه.

أعلن استقلاله في أيلول ١٩٩١، بعد إعلانات مماثلة، قامت بها الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي"(٧٨).

بعد إعلان الاستقلال زادت سياسة التصفية العرقية التي تتبعها السلطات الأذرية على كاراباغ الجبلية والأراضي الأرمنية المجاورة، من

٧٨- المكان نفسه.

خلال العمليات العسكرية الواسعة بدعم منظمات إرهابية وبشكل أساسي من الأفغان والشيشان والعنف ضد كاراباغ الجبلية من أذربيجان، ما أدى إلى عشرات الآلاف من الضحايا والخسائر المادية.

أكذوبة خوجالو التزييف والحقيقة

أطلقت أذربيجان خلال الحرب حملة هستيرية مناهضة للأرمن خلال السنوات التي أعقبت أحداث خوجالو (خوجالي) أثناء حرب التحرير لجمهورية آرتساخ- كاراباغ الجبلية. وتهدف هذه الحملة الشرسة إلى حرف انتباه المجتمع الدولي وإخفاء معالم المذابح الأرمنية في سومغاييت وباكو وكيروفاباد ومدن أذربيجانية أخرى، فضلاً عن إخلاء ٢٨ قرية أرمنية من سكانها ومأساة قرية ماراغا في جمهورية ناغورني كاراباغ، وهي أفعال تستحق الملاحقة القانونية. كما تهدف هذه الحملة إلى الإضرار بسمعة أرمينيا في المجتمع الدولي عن طريق تزييف الحقائق في شأن هذه الأحداث التي قضى فيها أناس مسالمون نتيجة للدسائس والصراع على السلطة في أذربيجان. وكان المنظم الحقيقي لأحداث خوجالو (خوجالي) المأساوية، التي تسببت بمقتل المدنيين يومي ٢٦ و٢٧ شباط ١٩٩٢، هو الجبهة القومية الأذربيجانية التي كان يرأسها أبو الفاز التشيبي الذي أصبح رئيساً لأذربيجان بعد تلك الأحداث. لقد استغل التشيبي هذه الأحداث لكي يتوصل إلى إقالة الرئيس مطاليبوف.

وبذلك، تقع مسؤولية الخسارة المأساوية لحياة المدنيين في ضواحي منطقة أغدام الخاضعة كلّياً آنذاك لسيطرة القوات الأذربيجانية، على عاتق القيادة السياسية والعسكرية لأذربيجان.

ولا تجيب أجهزة الدعاية الأذربيجانية عن أسئلة بسيطة عن هذه الأحداث: لماذا تم اكتشاف جثث الضحايا في محيط منطقة أغدام التي كانت تحت سيطرة القوات الأذربيجانية، وفيها قاعدة عسكرية أذربيجانية؟ وكيف أتيح للمصورين الأذربيجانيين والأتراك وغيرهم تصوير جثث الضحايا، إذا لم تكن هذه المنطقة تحت سيطرة القوات الأذربيجانية؟ ولماذا كانت آثار الإطلاقات النارية على جثث الضحايا من الأمام، وهم يتقهقرون إلى أغدام عبر الممر الإنساني الذي فتحته قوات الدفاع الذاتي لكاراباغ الجبلية قبل الهجوم للخروج الآمن للمدنيين من المدينة، وقد اعترف الرئيس الأذربيجاني في حينه والمسؤولون الأذربيجانيون بوجود هذا الممر؟ ولماذا لم يتم سحب جميع المدنيين عبرها من المدينة، على الرغم من التحذيرات المستمرة للقوات الأرمنية لهم عبر الراديو ومكبرات الصوت بقرب وقوع عملية عسكرية وشيكة لتحرير المدينة؟ وكانت تقصف من خوجالو (خوجالي) باستمرار مدينة استيباناكيرط عاصمة جمهورية كاراباغ الجبلية والتجمعات الأرمنية الأخرى، مسببة وقوع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين، فضلاً عن وجود المطار الوحيد لكاراباغ الجبلية في خوجالي، وهو يشكل الرابط الوحيد لأرمن غاراباغ المحاصرين بالعالم الخارجي.

وفي السنوات اللاحقة، تعرض الناشطون الاجتماعيون والصحفيون الذين حاولوا الكشف عن حقيقة هذه الأحداث، إما للسجن بتهمة التعاون مع الأجهزة السرية الأرمنية، وإما قتلوا في ظروف غامضة. ولهذا السبب

لا يتجرأ أحد في أذربيجان على مطالبة السلطات بالكشف عن حقيقة هذه الأحداث.

ونشطت هذه الحملة في أعقاب تبني الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٢ كانون الأول ٢٠١١، ومجلس الشيوخ الفرنسي في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ لمشروع القانون حول التجريم لإنكار الإبادة الأرمنية، على الرغم من أن الإبادة الأرمنية في الدولة العثمانية في عام ١٩١٥ لا علاقة لها بأذربيجان التي لم تكن آنذاك موجودة على الخريطة[٧٩].

بعد أحداث خوجالو تمَّ في ٨-٩ أيار عام ١٩٩٢ تحرير مدينة شوشي، التي كانت حصناً للقوات الآذرية وتقصف يومياً عاصمة كاراباغ استيباناكيرط، وبعد أيام طهرت القوات الأرمنية ممر لاتشين الرابط بين كاراباغ وأرمينيا، أما في عام ١٩٩٣ فقامت القوات الأرمنية بتحرير منطقة كلباجار (كارفاجار)، ثم أغدام، وفي الخريف مناطق كثيرة من كاراباغ مثل فيزولي وزانكيلان وجبرائيل وغيرها.

خلال الحرب سلبت أذربيجان من كاراباغ الجبلية منطقة شاهوميان كلها، والمناطق الشرقية من مارطوني ومارطاكيرط، وأصبحت مناطق مجاورة تحت سيطرة القوات العسكرية لكاراباغ الجبلية وباتت مناطق عازلة أمنياً لوقف إطلاق النار على المناطق السكنية في كاراباغ الجبلية من الجانب الأذري.

٧٩- ملحق آزتاك العربي للشؤون الأرمنية - http://www.aztagarabic.com/archives/1777

خلال الحرب لم يرجع ميزان القوى لمصلحة أذربيجان، وفي ١٠ أيار عام ١٩٩٤ وقعت في بيشكيك مع كاراباغ الجبلية وأرمينيا على اتفاقية وقف إطلاق النار. وفي شباط عام ١٩٩٥، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي جديد حول تعزيز وقف إطلاق النار، ورغم الانتهاكات فهي سارية التنفيذ حتى اليوم[٨٠].

٨٠- نالبنديان إدوارد، المصدر نفسه.

النزاع وعملية التسوية السلمية

بعد توالي الانتصارات الأرمنية على القوات الأذربيجانية حتى إعلان الهدنة في شهر أيار عام ١٩٩٤، بقي الشعب الأرمني في جمهورية ناغورني كاراباغ في انتظار الحل السلمي ونجاح المفاوضات السياسية التي كانت قد بدأت منذ عام ١٩٩٢ ضمن إطار "مجموعة مينسك" التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي برئاسة روسيا الاتحادية وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية باعتبارها الحل الأنسب والأفضل للصراع الأرمني-الأذربيجاني.

رغم المفاوضات التي جرت وتجري وفق معايير مقبولة دولياً لتسوية النزاع في إطار «مجموعة مينسك» التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وشروط إجراءاتها، فإن أذربيجان تزوّر حقيقة النزاع والأسباب الحقيقية لنتائجه، كما تحاول جر منظمات دولية أخرى في التسوية، وتقوم بمبادرات أخرى في المجلس الأوروبي والجمعية العمومية في الأمم المتحدة بأهداف إعلامية، ولكي تعرقل المفاوضات.

لا نريد أن ندخل في تفاصيل المفاوضات[٨١]، ولكن يجب القول:

٨١- لقد قدم الرؤساء المشاركون خلال المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مدريد في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧ المبادئ الأساسية لتسوية نزاع كاراباغ الجبلية، والذي أصبح يعرف لاحقاً باسم «مبادئ مدريد». رفضت جمهورية أذربيجان في البداية علناً الاقتراحات التي قدمت في مدريد، وسعت لاحقاً إلى تزييف جوهر الوثيقة وتحريف مضمون عملية السلام، ما أجبر رؤساء البلدان الثلاثة على تعميم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقة مدريد، والتي تنص على المبادئ الأساسية الثلاثة من القانون الدولي، وهي: عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة، حق الشعوب في تقرير مصيرها ووحدة

إن حملة العنف التي تشنها أذربيجان تشكك برغبة أذربيجان في الوصول إلى التنازلات، وجدية البيانات والمبادرات وتستمر في توجيه المبالغ التي تحصل عليها من إيرادات النفط باتجاه زيادة ميزانتها الحربية والحصول على ذخيرة ومعدات هجومية بأحجام كبيرة، وهي بذلك تنتهك الالتزامات واتفاقات عديدة في مجال الأمن والسياسة العسكرية. ويبدو أن أذربيجان تحاول إسقاط كل المبادرات الإنسانية والعسكرية والسياسية والاقتصادية لعدم تعزيز الثقة بين الأطراف. أذربيجان ترفض خاصة اقتراحات الجانب الأرمني للتعاون الإقليمي واقتراح الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك لسحب القناصين على خط التماس[٨٢].

ولكسب تضامن الشعوب الإسلامية حاولت الدعاية الأذربيجانية في السنوات الماضية، بتشجيع من تركيا، تصوير الحرب الأرمنية- الأذربيجانية في كاراباغ على أنها حرب دينية وطائفية بين المسيحيين الأرمن والأذربيجانيين المسلمين، من خلال تدويل افتراءات ودلائل كاذبة وتهميش حقوق وطموحات

الأراضي. وتم نشر العناصر الرئيسية للمقترحات وهي: تحديد الوضع القانوني النهائي لكاراباغ الجبلية من خلال التعبير القانوني الملزم لإرادة سكان كاراباغ الجبلية، وتحديد وضع وسطي لكاراباغ الجبلية حتى تنظيم التعبير الحر عن إرادة الشعب، وضمانات أمنية متعددة، بما في ذلك عملية حفظ السلام حول كاراباغ الجبلية، وإعادة الأراضي المحيطة بكاراباغ الجبلية، وتحديد ممر يربط كاراباغ الجبلية بأرمينيا، وحق عودة جميع اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى أماكن إقامتهم السابقة. لقد رفضت أذربيجان كل المقترحات المقدمة من الرؤساء الثلاثة، ليس فقط من أجل سعيها وراء تغيير جوهر عملية التفاوض، بل لتشويه طبيعة الصراع في مختلف المحافل الدولية، وتضليل المجتمع الدولي من دون تردد، وذلك من خلال تقديم عواقب الصراع على أنها الأسباب المؤدية إليه.
انظر بالتفصيل: نالبنديان إدوارد، المصدر نفسه.

٨٢- https://www.mfa.am

شعب بكامله.

كل هذا بطبيعة الحال تزوير فاضح للحقائق، لأن شعب كاراباغ كان يناضل في سبيل حقه المشروع في الاستقلال والعيش بسلام وحرية وتقرير مصيره بنفسه، فاستطاع أن يثبت للعالم عدالة قضيته، وهكذا حاولت قيادة أذربيجان اللعب على الوتر الديني للحصول على دعم العالم الإسلامي.

وهنا لابد من الإشارة إلى لقاء وزير خارجية أرمينيا السابق ألكسندر أرزومانيان في شهر مارس/ آذار من عام ١٩٩٧م مع سفراء البلدان العربية في جامعة الدول العربية الذي كان أول لقاء من نوعه في القاهرة لوزير خارجية أرمينيا تحت قبة جامعة الدول العربية. ونوقشت خلاله مسألة ناغورني كاراباغ، حيث قدم الوزير الأرمني شرحاً تاريخياً وسياسياً مفصلاً عن القضية، مشيراً إلى ما عاناه الأرمن في ناغورني كاراباغ خلال الحكم السوفييتي من الحكام الأذربيجانيين وإلى حقهم الطبيعي في الانعتاق من الظلم والتحرر من سياسة الاضطهاد القومي وتأمين الظروف التي تسمح لهم بالحفاظ على هويتهم القومية ومزاولة النشاط الإقتصادي الحر.

وفي الوقت نفسه أشار أرزومانيان إلى سلبيات الدعاية الأذربيجانية الموجّهة منذ عام ١٩٨٨ إلى العالم الإسلامي، بغرض إضفاء صبغة دينية على مسألة "ناغورني كاراباغ» وتصويرها كنزاع بين المسلمين الأذربيجانيين والمسيحيين الأرمن، بهدف الاستحواذ على التضامن الإسلامي ودعم الحكومات الإسلامية.

قامت أذربيجان ببث دعايتها المغرضة هذه خلال قمم وجلسات منظمة التعاون الإسلامية كي توهم المسلمين بأن القضية عبارة عن عدوان منظّم من أرمينيا، وليس لها شأن بمطالب السكان الأرمن في ناغورني كاراباغ.

وخلال المناقشات المتعددة اقتنع السفراء العرب بصدق النيات الأرمنية، فأدلى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد تصريحاً أعلن فيه بكل صراحة بأن قضية ناغورني كاراباغ إنما هي مسألة «تاريخية –سياسية، وليست قضية دينية».

مع الأسف الشديد خلال السنوات الماضية مارست وتمارس أذربيجان، كما ذكرنا، لغة القوة وتحاول بكل إمكاناتها استرجاع إقليم ناغورني كاراباغ. من جانبها حاولت أرمينيا خلال الفترة الماضية حل القضية بالطرق السياسية عبر المفاوضات، وأعلنت مراراً وتكراراً أن الحل السلمي لناغورني كاراباغ ليس له بديل آخر. ورغم مواقف أرمينيا السلمية والجهود المبذولة من المجتمع الدولي لحل القضية بالسبل السلمية، اخترقت أذربيجان في أوائل نيسان عام ٢٠١٦، بدعم تركي، الهدنة المبرمة بين أطراف النزاع في عام ١٩٩٤، واقتحمت قواتها العسكرية على طول خط التماس بين ناغورني كاراباغ وأذربيجان بغية تحقيق مشروع قيادتها السياسية وحل القضية بالطرق العسكرية.

وبعد تصدي القوات الأرمنية لهجمات أذربيجان وتنفيذ عمليات عسكرية ناجحة، تراجعت القوات الأذرية إلى عمق البلاد.

في ٢-٥ نيسان ٢٠١٦، قامت أذربيجان بشن حرب مفتوحة وأعمال

عدوانية ووحشية ضد إقليم كاراباغ، مثل تلك التي سبقتها في بداية عام ١٩٩٠، ودامت نحو أربع سنوات، حيث كانت تحاول الضغط، كما علمنا، على السكان المحليين بقوة السلاح بسبب مطالبتهم بحقهم في الاستقلال والحصول على دولة مستقلة ذات قرار مستقل.

وقام نظام إلهام علييف بتنفيذ أعمال وحشية وشتى أنواع التعذيب والقتل الوحشي بأساليب تنظيم داعش البربرية. وتمَّ الكشف عن أحداث شهر نيسان من جنود النظام الأذربيجاني الذين قاموا بتمثيل الجثث وبتر الأعضاء وقطع الرؤوس، وكان هناك سبع حالات إعدام بالرصاص، وسجلت ٢٤ حالة شنق و٢١ حالة بتر للآذان وعشرات القتلى.

أدانت أرمينيا وبشدة العمليات العسكرية في أوائل نيسان ٢٠١٦ التي قامت بها القوات المسلحة الأذربيجانية على طول خط التماس مع كاراباغ الجبلية والحدود مع أرمينيا واستهداف مناطق سكنية وبنى تحتية مدنية.

وأشارت وزارة خارجية جمهورية أرمينيا في بيانها الصادر في ٢ نيسان ٢٠١٦ إلى «أن الخطوات المستمرة من باكو تؤدي إلى نسف عملية التفاوض، ومؤخراً رفض اللقاء مع الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك، والعمليات العسكرية التي تبادر إليها أذربيجان بهجوم أكبر تعد محاولات فاشلة للحديث بلغة الابتزاز.

إن باكو تقوم بنسف الدعوات المتعددة من المجتمع الدولي التي تدعو إلى إيجاد الحل عبر السبل التفاوضية. فقد أدلى في الأيام الأخيرة فقط كل

من الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ونائب الرئيس الأميركي ووزير الخارجية الأميركية بتصريحات جديدة. وإليكم كيف ردت أذربيجان أمام تلك الدعوات، لقد لفتنا نظر المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، ودعونا للجم مطامع باكو العسكرية، آخذين بعين الاعتبار التطورات المماثلة التي حدثت اليوم من أذربيجان.

إن الخطوة الجديدة التي قامت بها أذربيجان في إطار توتر الأوضاع، تبين أن باكو ماضية باتجاه تصعيد الوضع بشكل مستمر نظراً لحجم العمليات والعتاد العسكري المستعمل، واختيار الأهداف؛ ما يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عملية بهدف لجم أذربيجان».

وذكرت وزارة الخارجية في جمهورية أرمينيا في بيانها الصادر في ٥ نيسان ٢٠١٧ بمناسبة مرور عام على العدوان الأذربيجاني ضد جمهورية ناغورني كاراباغ أن "أذربيجان نفذت في أوائل نيسان ٢٠١٦ خلال أربعة أيام العمليات الاعتدائية البربرية نفسها التي جرت في بداية تسعينيات القرن الماضي لمدة ٤ سنوات، حين حاولت بالقوة العسكرية قمع حق الشعب في كاراباغ الجبلية من تقرير مصيره والعيش في موطنه الأصلي.

نحني رؤوسنا أمام ذكرى كل الأبطال، الذين استشهدوا لردع هجوم أذربيجان على آرتساخ، ومنعوا بحياتهم تنفيذ الجرائم الجماعية بحق شعب كاراباغ الجبلية، على حين يدين المجتمع الدولي الانتهاكات السافرة

للحقوق الدولية الإنسانية، التي نفذتها قوات أذربيجان، تقوم باكو بتبجيل تلك الفظائع ومنفذيها، وقد أثرت مغامرة أذربيجان هذه في عملية السلام بشكل كبير.

بهدف استقرار الوضع ومنع توتر جديد ثم خلق ظروف مناسبة لدفع عملية التفاوض، جرت لقاءات بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان في فيينا في ١٦ أيار ٢٠١٦ بمبادرة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك في سانت بطرسبورغ في ٢٠ حزيران بدعوة من رئيس روسيا الاتحادية، وبنتيجة اللقاءات تم التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاق الثلاثي لتسوية النزاع بالطرق السلمية فقط ووقف إطلاق النار الساري بلا حدود بين ١٩٩٤-١٩٩٥، وتم الاتفاق على خلق تقنيات لمراقبة الانتهاكات لوقف إطلاق النار، وحول توسيع فريق الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. ورغم ذلك، تراجعت أذربيجان عن تنفيذ الاتفاقات وتعنتت تجاه المجتمع الدولي وبقيت في عزلة.

إن القيادة العليا في أذربيجان تشوه علناً وتدعي بأن الرؤساء المشاركين يعترفون بكاراباغ الجبلية كجزء من أذربيجان، وتتظاهر بأنها لا تدرك ما يقوله رؤساء الدول المشاركة، وينبغي على سكان كاراباغ الجبلية تطبيق حق تقرير المصير عبر التعبير الحر للقوة القانونية الدولية النافذة. أرمينيا لديها الموقف ذاته، نعم، الوضع النهائي لكاراباغ الجبلية يجب أن يحدده الشعب في آرتساخ.

إن خديعة باكو كشفت إخفاق المسيرة السياسية لأذربيجان. لقد حاولت باكو بعد فشلها في العملية التفاوضية حل القضايا بطرق عسكرية، لكن سرعان ما فشلت أيضاً.

لقد كشفت الحرب في نيسان العام الماضي مرة أخرى بشكل واضح أن آرتساخ لا يمكن أن تكون ضمن أراضي أذربيجان، ولا بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن التغاضي عن حق تقرير المصير للشعب في آرتساخ.

ورداً على تهديدات أذربيجان المستمرة لاستخدام القوة، فقد حذر المجتمع الدولي بوضوح بأنه لن يتوانى عن ذلك، وستقوم أرمينيا كضامنة أمن آرتساخ، بضمان أمن شعب جمهورية ناغورني كاراباغ، وسنستمر مع الدول الرئيسة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالخطوات الرامية إلى دفع عملية التسوية السلمية لقضية كاراباغ».

إن أرمينيا، بالرغم من تغيير قياداتها السياسية خلال السنوات الماضية وحتى الآن، انطلاقاً من مواقفها البناءة والمبدئية تجاه قضية ناغورني كاراباغ، تدين دائماً العمليات الاستفزازية اليومية على خط التماس من السلطات الأذرية وتناشدها بالعودة إلى رشدها والجلوس حول مائدة المفاوضات وحل القضية بالطرق السلمية.

إن أذربيجان التي حاولت خلال السنوات الماضية بزرع الحقد والبغض في مجتمعه بكل السبل المتاحة تجاه الشعب الأرمني وتصنيفه بكل سخافة "كشعب إرهابي"، وتشجع باكو علناً الكراهية ضد الأرمن، حيث أعلن الرئيس

الأذري أن الأرمن في جميع أنحاء العالم هم «العدو الأول» لأذربيجان. ووصلت حملات الترويج المعادية للأرمن إلى ذروتها مع بدء قضية سافاروف، حيث قتل هذا الجندي الأذري ضابطاً أرمينيا بالفأس وهو نائم في عام ٢٠٠٤ خلال دورة تدريبية تقيمها الناتو في هنغاريا، وذلك فقط بسبب الهوية القومية.

لقد تمت إدانته في هنغاريا حيث سجن لفترة ثم تم ترحيله في عام ٢٠١٢، وبعد عودته إلى أذربيجان، على الفور تم الإعفاء عنه وتكريمه، وجعلت منه القيادة الأذرية رمزاً للفخر القومي ومثالاً لجيل الشباب لمتابعة أفعاله، فكسب بذلك استنكار العالم بأسره.

لقد شدد مجلس المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان على أن «تمجيد وتكريم مثل هذا الشخص يتناقض مع كل المعايير المنصوصة حول حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون». كما أعرب رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن قلقهما أيضاً، وصرح المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه "يجب إدانة وشجب نوع كهذا من الجرائم الخطرة القائمة على الكره ذات الدوافع العرقية، وإلزامها بالعقوبة المناسبة، وليس تكريمها علناً». مع ذلك لا تزال السلطات في باكو تصر رغم هذه التحذيرات على أن ما فعله «هو أمر ممتاز وصحيح»، وتتجرأ لانتقاد موقف المجتمع الدولي بحدة[٨٣].

إن التدمير المنهجي للعديد من الروائع المعماريةً والمواقع المقدسة، بما

٨٣- نالبنديان إدوارد، المصدر نفسه.

في ذلك التدمير الذي حصل في ناخيجيفان في الأعوام ١٩٩٨– ٢٠٠٥ لآلاف الصلبان الحجرية المنحوتة بدقة من الفنانين الأرمن، والذي يعود تاريخها إلى ما بين القرنين التاسع والسادس عشر، يعتبر دليلاً حياً على هذه الجرائم، وفي بعض الأحيان تقوم أذربيجان استيعاب حضارة الشعب الأرمني وإرثه الثقافي الغني نهاراً وجهاراً ثم تقديمه كحضارة أذربيجانية بكل السبل.

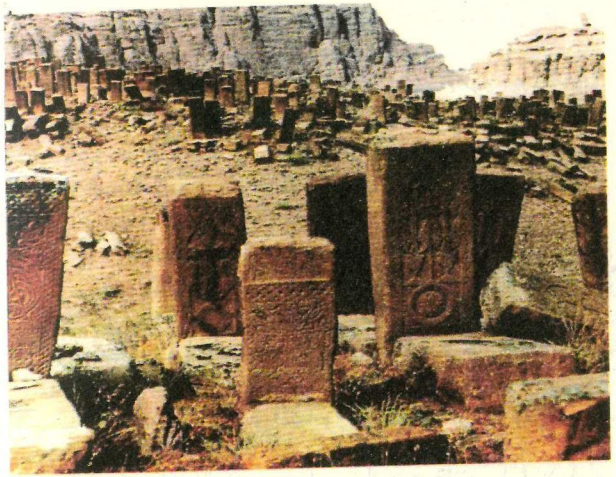

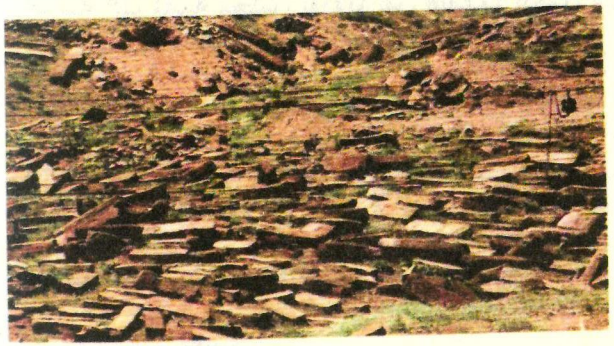

تدمير الصروح الأرمنية في ناخيجيفان

فقد تم تحطيم آلاف المنحوتات من المقابر الأرمنية التي تعود إلى القرون الوسطى بأوامر من الحكومة الأذرية، وتحولت هذه المساحة إلى قواعد عسكرية.

لقد أدان قرار المجلس الدولي السادس عشر للجمعية العامة للآثار والمواقع هذا التخريب بشدة، قائلاً: «لم يعد ممكناً نقل هذا التراث الذي كان له مكانة مرموقة بين كنوز التراث العالمي إلى الأجيال القادمة».

وقامت منظمات دولية عديدة بالتحذير من الحوادث العنصرية الفظيعة وحالات التعصب وانتهاك حقوق الإنسان وسياسة الكراهية ضد الأرمن في أذربيجان[٨٤].

خير دليل على عدم رغبة القيادة السياسية لهذه الدولة حل مشكلة ناغورني كاراباغ بالطرق السلمية من خلال التفاوض في إطار عملية "مجموعة مينسك". إضافة إلى ذلك يجب القول: إنه خلال قمم رؤساء أرمينيا وأذربيجان وعشرات اللقاءات على مستوى وزراء الخارجية لكلا البلدين بعد إحراز أي تقدم خلال المفاوضات، مع الأسف الشديد، لم يتم تحويل الاتفاقات بين الأطراف إلى واقع حقيقي نتيجة التراجع ورفض تلك الاتفاقيات من القيادة السياسية لأذربيجان، وبذا تقوم بإفشال المفاوضات تحت رعاية ومبادرات الممثلين الخاصين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، كما ذكرنا، برئاسة البلدان العظمى– روسيا الاتحادية وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، الذين بذلوا ومازالوا يبذلون جهوداً حثيثة للتسوية السياسية لقضية ناغورني كاراباغ وحل النزاع في هذه المنطقة الحساسة.

٨٤– المكان نفسه.

ملحقات

مقتبس من كتاب

(لمواجهة سياسة أذربيجان العدوانية تجاه الأرمن،
ترجمة نورا أريسيان، بيروت، ٢٠٠٦)

مجازر الأرمن في أذربيجان في الأعوام ١٩١٨- ١٩٢٠

- بعد استقلال أذربيجان في ٢٧ أيار ١٩١٨، كان أول ما انشغلت به السلطات الأذرية هو تغيير صورة السكان، أو الديموغرافيا، ليس فقط في العاصمة باكو، بل في كاراباغ الجبلية والسهلية على حد سواء عن طريق المجازر الجماعية والتهجير القسري.

- في ١٥ أيلول ١٩١٨، احتل الجيش التركي باكو، واستغلت سلطات أذربيجان تلك الفرصة السانحة من أجل تنفيذ مخططها في المجازر، وهذا جدول عن أعداد الضحايا والمتضررين:

عدد الأرمن في باكو قبل المجازر	٨٩٥٤١
عدد القتلى	٢٨٨٨٤
عدد الفارين	٣٢٠٠٠
عدد المفقودين	٣٥٨٦

- امتدت موجة المجازر إلى الولايات الأرمنية في كاراباغ ويليزافيطابول، واستمرت صعوداً ونزولاً حتى نهاية عام ١٩٢٠، وعلى وجه الخصوص، بدت المجازر التي اقترفت بحق الأرمن، في مدينة شوشي في آذار من ١٩٢٠

الجيش الأذري النظامي المؤلف من ٢٠ ألف جندي، أفظع تلك المجازر.

- ويمكن للجدول الإحصائي التالي أن يوضح بشكل عام المجازر الأرمنية في ولاية "يليزافيدبول" في "كانتزاك" وكاراباغ بين الأعوام ١٩١٨-١٩٢٠.

عدد الأرمن في المواقع السكانية الكبرى في ولاية كانتزاك وكاراباغ بين الأعوام ١٩١٦-١٩٢١

	عام ١٩١٦	عام ١٩٢١
	عدد الأرمن	عدد الأرمن
كانتزاك	١٠٧٢٨	١٠٠٠
مدينة شاماخ	٤٥٣٤	٣٦
إقليم شاماخي	١٧٨٠٠	٦٢٦٥
كوكتشا	١٧٢٠٧	٤٣١٠
مدينة نوخ	٨٠٠٩	١٦٢٨
إقليم نوخي	١٧٧٥١	١٧٨٢
إقليم أريش	١٩١٦٩	٥٠٩٩
زاكاتالا	٢٥٣٠	١٠٦٤
شوشي	٢٢٣٧٠	٣٠٠
المجموع	١٢٠٠٩٨	٢١٤٨٤

النمو السكاني في إقليم كاراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي في الأعوام ١٩٢٣- ١٩٨٩

عدد السكان	من ضمنهم					
ألف شخص	الأرمن		الأذريون		الروس	
العام	المجموع	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٢٣	١٥٧.٨	١٤٩.٦	٩٤.٨	٧٧	٤.٩	٠.٥	٠.٣
١٩٢٦	١٢٥.٣	١١١.٧	٨٩.١	١٢.٦	١٠.١	٠.٦	٠.٥
١٩٣٩	١٥٠.٨	١٣٢.٨	٨٨.١	١٤.١	٩.٣	٣.٢	٢.١
١٩٥٩	١٣٠.٤	١١٠.١	٨٤.٤	١٨.٠	١٣.٨	١.٨	١.٤
١٩٧٠	١٥٠.٣	١٢١.١	٨٠.٦	٢٧.٢	١٨.١	١.٣	٠.٩
١٩٧٩	١٦٢.٢	١٢٣.١	٧٥.٩	٣٧.٣	٢٢.٩	١.٣	٠.٨
١٩٨٩	١٨٩.١	١٤٥.٥	٧٦.٩	٤٠.٦	٢١.٥	١.٩٩	١.٠

– وقد تشكل النمو السكاني في إقليم كاراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي على النحو التالي:

نسبة السكان الإجمالية	١٠٢٪
الأرمن	٨٢,٣٪
الأذريون	٤٨٤٪
الروس	٢٦٠٪

تطور النمو السكاني بين الأعوام ١٩١٧- ١٩٧٩ في جمهورية ناخيجيفان السوفييتية ذات الحكم الذاتي

	عدد السكان (ألف شخص)				حسب النسبة ٪			
	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩
جمهورية ناخيجيفان السوفييتية ذات الحكم الذاتي								
المجموع	١٤١٣٦١	٢٠٢٤٨٧	٢٤٠٤٥٩	٢٩٣٨٧٥	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأذريون	١٢٧٥٠٨	١٨٩٦٧٩	٢٢٩٩٦٨	٢٨١٨٧٠	٩٠,٢	٩٣,٧	٩٥,٧	٩٥,٩
الأرمن	٩٥١٩	٥٨٢٣	٣٤٠٦	٠	٦,٧	٩,٩	١,٤	٠
الروس	٣١٦١	٣٩١٩	٣٨٠٧	٣٧٨٢	٢,٢	١,٩	١,٦	١,٣

وحالياً لا يسكن أي أرمني في ناخيجيفان.

تطور النمو السكاني بين الأعوام ١٩٥٩- ١٩٧٩ في جمهورية أذربيجان السوفييتية وجمهورية أرمينيا السوفييتية

	عدد السكان (ألف شخص)			حسب النسبة		
	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩
جمهورية ناخيجيفان السوفييتية						
المجموع	٣.٦٩٧٧١٧	٥.١١٧٠٨١	٦.٠٢٦٥١٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الأذريون	٢.٤٩٤٣٨١	٣.٧٧٦٧٧٦	٤.٧٠٨٨٣٢	٦٧.٥	٧٣.٨	٧٨.٠
الأرمن	٤٤٢٠٨٩	٤٨٣٥٢٠	٤٧٥٤٨٦	١٢.٠	٩.٤	٧.٩
الروس	٥٠١٢٨٢	٥١٠٠٥٩	٤٧٥٢٥٥	١٣.٦	١٠.٠	٧.٩
جمهورية أرمينيا السوفييتية						
المجموع	١.٧٦٣٠٤٨	٢٤٩١٨٧٣	٣.٠٣٧٢٥٩	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الأرمن	١.٥٥١٦١٠	٢.٢٠٨٣٢٧	٢.٧٢٤٩٧٥	٨٨.٠	٨٨.٦	٨٩.٧
الأذريون	١٠٧٧٤٨	١٤٨١٨٩	١٦٠٨٤١	٦.١	٥.٩	٥.٣
الروس	٥٦٤٧٧	٦٨١٠٨	٧٠٣٣٦	٣.٢	٢.٧	٢.٣

عدد السكان في أذربيجان حسب معطيات الإحصاء السكاني عام ١٩٩٩

من الجدير ذكره أنه، وحسب معطيات الإحصاء السكاني لعام ١٩٢٦، فإن عدد الأذريين ١٢٤١٧٥٨ قد ازداد ٥,٨ مرات حسب معطيات عام ١٩٩٩، أي إن شعوباً عديدة لم توفر التقويم الذاتي حسب المعطيات الرسمية من حيث الولادات، أو أن عددهم نقص عدة مرات، وهناك عدد من الشعوب تم ذكرهم في الإحصاءات الأخيرة (١٩٨٩ و١٩٩٩) بأعداد رمزية وذلك لأسباب سياسية.

أول عامل هو السياسة الداخلية: الحذر من تكرار حركة آرتساخ، فقد اضطروا إلى منح حق الوجود لعدد من الشعوب "المختفية" برمتها حسب معطيات الإحصاءات السابقة في إحصاء عام ١٩٨٩ (مثل الأكراد والتاليش والأوكرانيين وغيرهم). ولكن مع إدراك أن تقليص تلك الأعداد ليست حلاً للمشكلة، فتنازلوا أمام الشعوب ذات الأعداد الضخمة، فمثلاً كان عدد التاليش صفراً في عام ١٩٧٩، أما في عام ١٩٨٩ فأصبحوا ٢١٠٠٠، وفي عام ١٩٩٩ أصبحوا ٨٠ ألفاً تقريباً.

العامل الثاني مرتبط بالسياسة الخارجية: فقد وقعت جمهورية آذربيجان على مسودة اتفاقية حماية الأقليات الوطنية لدى المجلس الأوروبي، ويجب عليها تقديم تقارير دورية بخصوص تنفيذ تلك الاتفاقية، وفي عام

٢٠٠٢ قدمت تقريرها الأول حول التركيبة العرقية للسكان في الجدول الآتي:

	الشعب	العدد	النسبة المئوية
٠١.	أذريون	٧.٢٠٥.٥٠٠	(%٩٠.٦)
٠٢.	ليزكيون	١٧٨.٠٠٠	(%٢.٢)
٠٣.	روس	١٤١.٧٠٠	(%١.٨)
٠٤.	أرمن (أخذ بعين الاعتبار سكان كاراباغ)	١٢٠.٧٠٠	(%١.٥)
٠٥.	تاليش	٧٦.٨٠٠	(%١.٠)
٠٦.	أفار	٥٠.٩٠٠	(%٠.٦)
٠٧.	أتراك- ميسخيت	٤٣.٤٠٠	(%٠.٥)
٠٨.	تتار	٣٠.٠٠٠	(%٠.٤)
٠٩.	أوكرانيون	٢٩.٠٠٠	(%٠.٤)
٠١٠.	زاخور	١٥.٩٠٠	(%٠.٢)
٠١١.	أكراد	١٣.١٠٠	(%٠.٢)
٠١٢.	جيورجيون	١٣.١٠٠	(%٠.٢)
٠١٣.	التات	١٠.٩٠٠	(%٠.١٣)
٠١٤.	يهود	١٠.٩٠٠	(%٠.١٣)
٠١٥.	أوديون	٤.٢٠٠	(%٠.٠٥)
٠١٦.	آخرون	٩.٥٠٠	(%٠.١٢)

مقتبس من كتاب

Avakian Shahen, Nagorno Karabagh, Legal)
(Aspects, 5th edition, Moscow, 2015

عصبة الأمم

مذكرة حول طلب انضمام جمهورية أذربيجان إلى عصبة الأمم

مذكرة السكرتير العام

في رسالة موجهة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في ١ تشرين الثاني ١٩٢٠ طلب منه نقل طلب انضمام جمهورية أذربيجان لعصبة الأمم إلى جمعية عصبة الأمم.

وصدرت هذه الرسالة عن وفد جمهورية أذربيجان المشارك في مؤتمر السلام، الذي كان يعمل على مدى أكثر من عام في باريس. وأعلن أعضاء الوفد في جنيف أنهم استلموا مهامهم من الحكومة التي تترأس الحكم في باكو حتى شهر نيسان الماضي.

لقد أثار طلب وفد أذربيجان للسلام من أجل انضمام أذربيجان إلى عصبة الأمم من الناحية القانونية مسألتين يجدر طرحهما على الجمعية،

كانت أراضي أذربيجان منذ البداية جزءاً من الإمبراطورية الروسية، والسؤال المطروح هو أنه هل إعلان الجمهورية المؤرخ في أيار ١٩١٨ واعتراف الدول الحليفة الذي تبعه في كانون الثاني ١٩٢٠، يكفيان لتثبيت أذربيجان بحكم القانون «دولة ذات سيادة كاملة» حسب شروط المادة ١ من ميثاق عصبة الأمم؟

بهذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن الوفد الأذري هو الوحيد الذي طلب هذا الاعتراف بحكم الواقع، وأن فقط بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان وافقت، أما الولايات المتحدة الأميركية فرفضت ذلك.

لو صدقت الجمعية على وضع أذربيجان الدولي "كدولة ذات سيادة كاملة"، فإنه سوف يطرح السؤال التالي: هل الوفد الذي قدم طلب الانضمام يملك الصلاحية اللازمة لتمثيل الحكومة الشرعية للبلاد؟ وهل تلك الحكومة على استعداد لتتحمل الالتزامات، وتمنح الضمانات لانضمامها إلى عصبة الأمم؟.

عصبة الأمم: خلاصة تقرير الجمعية الأولى رقم ١٧
(جنيف، عام ١٩٢٠، ص ١٣٩)

"أذربيجان: قررت اللجنة أنه رغم تقديم أذربيجان لطلب الانضمام بشكل نظامي، إلا أنه من الصعب تحديد بالدقة حدود تلك المساحة التي تبسط حكومة أذربيجان عليها سيادتها، ولم تسمح الخلافات الحدودية مع الدول الجوار بتحديد حدود أذربيجان، كما قررت اللجنة أن شروط الميثاق لا تسمح لأذربيجان بالانضمام إلى عصبة الأمم في الظروف الحالية".

عصبة الأمم: خلاصة سجلات الجمعية الأولى
اجتماعات اللجان: اللجنة الرابعة (ص ١٧٣)

٢٠- طلب أذربيجان للانضمام لعصبة الأمم

قرأ الدكتور نانسين (النرويج) تقريره حول طلب انضمام جمهورية أذربيجان لعصبة الأمم (ص ٢١٩)، وكان طلب الانضمام مصاغاً بشكل نظامي، وتم تقديمه من وفد أذربيجان الذي عينته حكومة أذربيجان التي ترأست الحكم في باكو حتى شهر نيسان، وبعد ذلك، أشير في التقرير إلى صعوبة تشكيل رأي بسبب امتداد الأراضي التي مازالت الحكومة المنفية من باكو تبسط سيادتها عليها، أما في باكو، فهناك حكومة أخرى تبسط سيادتها.

بسبب الخلافات الحدودية مع جيورجيا وأرمينيا بات من المستحيل التحقق

بشكل يقين من حدود دولة أذربيجان المثبتة بشكل قطعي. وفي كانون الثاني ١٩٢٠ حصلت هذه الدولة على اعتراف بحكم الواقع من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا.

وفي النهاية سأل د. نانسين إن كان بالإمكان ضم دولة غير قادرة على تنفيذ جميع الشروط المنبثقة عن الميثاق إلى عضوية عصبة الأمم، وخاصة فيما يتعلق بالاستقرار والسيادة على الأراضي. وعلاوة على ذلك، هي غير معترف بها بحكم القانون من أي دولة عضو في عصبة الأمم.

وافق السيد بينيش (تشيكوسلوفاكيا) على هذه الدعوى تماماً، وبرأيه من الصعب حالياً قبول انضمام أذربيجان في كتلة عصبة الأمم، فحكومة هذه الدولة ليست مستقرة، وحدودها ليست محددة، ما صعد نزاعات وجدالات حدودية مع الجوار، وفي هذه الأوضاع، تمنع شروط الميثاق انضمام أذربيجان، وأصرَّ الوفد التشيكوسلوفاكي أن أذربيجان لا تستطيع الانضمام إلى عصبة الأمم في هذه الظروف.

دافع اللورد روبيرت سيسيل (إفريقيا الجنوبية) عن اقتراح بينيش، فبرأيه أذربيجان ليست دولة حرة، وذات سيادة تمنحها الضمانات اللازمة.

وافقت اللجنة على اقتراح بينيش بالإجماع وفق الشروط التالية:

"بعد أن ناقشت تقرير اللجنة الفرعية حول طلب أذربيجان بشأن انضمامها لعصبة الأمم، تقر اللجنة سلباً بشأن طلب انضمامها وتعيد الطلب إلى الجمعية".

إعلان اللجنة الثورية في أذربيجان السوفييتية الاشتراكية حول الاعتراف بكاراباغ الجبلية وزانكيزور وناخيتشيفان كجزء لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠

«إلى الجميع، إلى الجميع، إلى الجميع:

باسم جمهورية أذربيجان السوفييتية الاشتراكية نعلن للشعب الأرمني قرار اللجنة الثورية في أذربيجان المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني:

«لقد استلمت حكومة أذربيجان العمالية والفلاحية بياناً حول إعلان جمهورية سوفييتية اشتراكية في أرمينيا بالنيابة عن الفلاحين المتمردين، فهي إذ ترحب بانتصار الشعب الشقيق، وبدءاً من هذا اليوم، تلغى الحدود السابقة بين أرمينيا وأذربيجان، ويتم الاعتراف بكاراباغ الجبلية وزانكيزور وناخيتشيفان على أنها جزء لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية».

فلتحيا الأخوّة والوحدة بين العمال والفلاحين في أرمينيا السوفييتية وأذربيجان السوفييتية.

رئيس اللجنة الثورية في أذربيجان، ناريمانوف

المفوض الشعبي للعلاقات الخارجية، حسينوف.

مجلة «الشيوعي»، في ٧ كانون الأول ١٩٢٠، يريفان (نشرة أرمنية).

ملخص لمحضر البروتوكول
لرئاسة مجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي
في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٧

يتضمن محضر البروتوكول لرئاسة مجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي النص التالي:

«نتيجة لظروف تاريخية عديدة، تم ضم كاراباغ الجبلية بشكل مصطنع إلى أذربيجان قبل عدة عقود، وفي هذه العملية، لم يؤخذ بعين الاعتبار الماضي التاريخي للمنطقة أو الإقليم، وتركيبته السكانية، وإرادة شعبه والمصالح الاقتصادية، لقد مرت عقود، ومازالت قضية كاراباغ تثير الاهتمام وتخلق العداء بين الشعوب التي تربطها الصداقة عبر القرون، ينبغي أن تكون كاراباغ الجبلية (اسمها الأرمني آرتساخ) جزءاً من جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية، في تلك الحالة، كل شيء سيأخذ مكانه القانوني».

قرار البرلمان الأوروبي حول الوضع في أرمينيا السوفييتية

البرلمان الأوروبي

أ- آخذاً بعين الاعتبار التظاهرات العامة الأخيرة في أرمينيا السوفييتية المطالبة بتوحيد منطقة كاراباغ الجبلية مع أرمينيا،

ب- بالنظر إلى الوضع التاريخي لإقليم كاراباغ للحكم الذاتي (٨٠ ٪ من سكانه الحاليين هم من الأرمن) كجزء من أرمينيا، والادراج الاعتباطي للمنطقة

ضمن أذربيجان عام ١٩٢٣، ومذابح الأرمن في البلدة الأذرية سومغاييت عام ١٩٨٨.

ج- حيث إن الوضع السياسي المتدهور الذي أدى إلى مذابح معادية للأرمن في سومغاييت وأحداث العنف الكبيرة في باكو، هي بحد ذاتها تهديد لأمن الأرمن القاطنين في أذربيجان.

١- يدين العنف المنفذ بحق الأرمن المتظاهرين في أذربيجان.

٢- يدعم طلب الأقلية الأرمنية للوحدة مع جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية.

٣- يدعو مجلس السوفييت الأعلى لدراسة اقتراحات التسوية من النواب الأرمن في موسكو، مقترحين أن يتم حكم كاراباغ الجبلية من الإدارة المركزية في موسكو، وتتحد مؤقتاً مع روسيا الاتحادية أو تقع مؤقتاً تحت سيادة «الحكم الرئاسي الإقليمي».

٤- يدعو السلطات السوفييتية لضمان أمن ٥٠٠ ألف أرمني يقطنون حالياً في أذربيجان السوفييتية، ولضمان أن المذنبين في التحريض أو المشاركين في المجازر بحق الأرمن سوف يعاقبون وفق القانون السوفييتي.

٥- يوصي رئيسه لنقل هذا القرار إلى المجلس، واللجنة وحكومة الاتحاد السوفييتي.

-قرار مشترك حل محل الوثائق ب ٢-٥٣٨ و٥٨٧٨٨

المصدر: الجريدة الرسمية في المجتمعات الأوروبية، رقم س ٩٤-١١٧، تموز ١٩٨٨.

القرار المشترك، الكونغرس الـ١٠١، الدورة الثانية، الولايات المتحدة الأميركية، (القرار رقم ١٧٨)

للتعبير عن دعم الولايات المتحدة الأميركية لتطلعات الشعب في كاراباغ الجبلية للتسوية السلمية والعادلة للنزاع،

حيث إن الشعب في الولايات المتحدة الأميركية يرتبط مع شعب أرمينيا بروابط تاريخية وثقافية قوية.

حيث إن ٨٠ ٪ من الأرمن الأغلبية السكانية في منطقة كاراباغ الجبلية عبروا باستمرار عن رغبتهم في تقرير المصير والحرية.

حيث إن الوضع الحالي لمنطقة كاراباغ الجبلية أمر يهم الشعب في أرمينيا وأذربيجان السوفييتية.

حيث إن الحكومة السوفييتية وصفت أعمال القتل بحق الأرمن بين ٢٨- ٢٩ شباط ١٩٨٨ في سومغاييت أذربيجان بالـ (المذابح المنظمة).

حيث إن التمييز المستمر ضد الأرمن في كاراباغ والريبة حول كاراباغ الجبلية أدت إلى تظاهرات جماعية واضطرابات مستمرة حتى اليوم في هذه المنطقة.

حيث الشعب وحكومة الاتحاد السوفييتي ردت على اندلاع العنف في كاراباغ الجبلية بخطوة إيجابية بخلق لجنة إدارية خاصة مؤقتة لاستقرار الوضع.

حيث إن اللجنة الإدارية أثبتت عدم فعاليتها، لأنه تم تقويض مهمتها بسبب عدد من العوامل، بما فيها العنف المنظم ضد الأرمن واليهود ومجموعات إثنية أخرى، والحصار المفروض كاراباغ الجبلية وأرمينيا وجيورجيا.

حيث إن الحصار الذي دام ٣ أشهر، والسرقة وإتلاف البضائع المنقولة إلى أرمينيا شلت عمل الأرمن والسوفييت والأميركيين والمجتمع الدولي كله في إعادة البناء بعد حادثة ٧ كانون الأول المأساوية والزلزال الذي ضرب أرمينيا عام ١٩٨٨.

حيث إن حكومة وشعب الولايات المتحدة الأميركية عززت التزامها بأرمينيا من خلال المساعدة في جهود الإغاثة المباشرة وإعادة الإعمار للمناطق المتضررة من الزلزال.

حيث إن الولايات المتحدة الأميركية تعتزم مساعدة الأرمن في إعادة البناء بعد الزلزال.

حيث إن الولايات المتحدة الأميركية تدعم الحقوق الأساسية وتطلعات الشعب في كاراباغ الجبلية من أجل تسوية سلمية وعادلة للنزاع في كاراباغ الجبلية؛ ولذلك فهي عازمة اليوم من خلال الكونغرس ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية، ويدرك الكونغرس أنه على الولايات المتحدة الأميركية أن:

١- تستمر في دعم وتشجيع جهود إعادة الإعمار في أرمينيا.

٢- تحث الرئيس السوفييتي غورباتشوف لإعادة النظام، وعلى الفور إعادة تشكيل طرق إمداد واقتصاد غير مقيدة للشعب في أرمينيا وكاراباغ الجبلية، وضمان سلامة الشعب في كاراباغ الجبلية من الاعتداءات، والاستمرار في الحوار مع ممثلي كاراباغ الجبلية بشأن التسوية السلمية.

٣- تعزيز المناقشات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي لتسوية عادلة للنزاع في كاراباغ الجبلية التي تعكس تماماً رؤى الشعب في المنطقة.

٤- تحث في المناقشات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي، على إجراء تحقيق

حول العنف ضد الشعب في كاراباغ الجبلية، والتعرف على المسؤولين عن القتل وإراقة الدماء ومحاكمتهم.

٥- إبداء الاهتمام الجدي للشعب الأميركي حول العنف المتزايد والاضطرابات التي تعرقل الجهود الدولية للإغاثة.

ملاحظة ٢/ يجب على سكرتارية مجلس الشيوخ نقل نسخة من هذا القرار إلى سكرتارية الدولة.

صدر من مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني (يوم التشريع ٦ تشرين الثاني)، ١٩٨٩.

قانون جمهورية أذربيجان حول «إلغاء إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي عن جمهورية أذربيجان»

إن مجلس السوفييت الأعلى في جمهورية أذربيجان، انطلاقاً من حقوق سيادة جمهورية أذربيجان في اتخاذ قرارات حول قضايا قيام دولة وطنية:

- بعد الموافقة على عدم شرعية قيام إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي عام ١٩٢٣ كعنصر يتعارض مع مصالح الشعب الأذري الوطنية، ويسهم في تصعيد الخلافات الإثنية بين الشعب الأذري والشعب الأرمني؛ إذ يهدف إلى إزالة البنية التحتية للاقتصاد والاتصالات في كاراباغ التي تعد أكبر منطقة حيوية- طبيعية في أذربيجان، تستخدم من القوميين الأرمن، للقضاء على العنف في أراض تحمل الآثار الإثنية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والروحية، وتشهد على أن كاراباغ الجبلية جزء لا يتجزأ من أذربيجان.

- آخذين بعين الاعتبار أن أكثر من نصف مليون من الإثنية الأذرية يقطنون في أرمينيا السوفييتية الاشتراكية خلال فترة تشكلها، لم يقيموا منطقة إثنية ثقافية ذات حكم ذاتي، وفي السنوات اللاحقة تم نقل السكان في أرمينيا، حيث لم يبق أي أذرية.

- آخذين بالاعتبار أن السياسة التي تمارسها السلطات الأرمنية موجهة نحو فصل أراض لا تتجزأ تاريخياً من أذربيجان وجعل إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي ورقة سياسية، تهدد حقاً سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها.

- آخذين بعين الاعتبار أن الحفاظ على كيان إثني لمجموعة صغيرة من السكان الأرمن في جمهورية أذربيجان سوف يسبب تصعيداً للعنف ضد السكان الأذريين، وكذلك زيادة الجرائم التي يقترفها أمراء الحرب الأرمن، المشكلون من متطرفين محليين وموكلين من أرمينيا، من أجل القتل الجماعي والسلب والحرق وإتلاف أملاك السكان الأذريين القاطنين على أراضيهم.

- مدركين المسؤولية التاريخية أمام الأجيال الحالية والمستقبلية لدى الشعب الأذري من أجل الحفاظ على دولة أذربيجان وتطورها وسيادتها ووحدة أراضيها.

- انطلاقاً من ضرورة الاستعادة الكاملة لحقوق سيادة جمهورية أذربيجان على أراضي كاراباغ في المنطقة الجبلية بشكل كامل، ونزع السلاح من المجموعات المسلحة غير الشرعية، وكذلك ضرورة الدفاع عن حقوق المواطنين في جمهورية أذربيجان وحريتهم وكرامتهم، وتنسيق العلاقات الإثنية المتبادلة.

- واستناداً إلى إرادة الشعوب في أذربيجان، قرر ما يلي:

١- حسب المادة ٣ (فقرة ٢) والمادة ١٠ من دستور جمهورية أذربيجان، وكذلك المادة ٤ من القانون الدستوري حول "استقلال جمهورية أذربيجان رسمياً"، إلغاء إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي باعتباره كياناً إثنياً، وإلغاء قرار اللجنة المركزية التنفيذية في أذربيجان المؤرخ في ٧ تموز ١٩٢٣ "حول قيام إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي"، وكذلك قانون جمهورية أذربيجان السوفييتية الاشتراكية المؤرخ في ١٦ حزيران ١٩٨١ حول "إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي".

٢- إعادة الأسماء التاريخية لمدينة استيباناكيرط وماردكيرد وماردوني على النحو التالي: استيباناكيرط تصبح خانكيندي، وماردكيرد تصبح أغديري،

وكذلك منطقة مارداكيرد تصبح منطقة أغديري، ومدينة مارطوني تصبح خوجافيند، ومنطقة مارطوني تصبح منطقة خوجافيند.

٣- حل مناطق أسكيران وهادروت.

٤- إقامة منطقة خوجالي بمركزها الإداري خوجالي، وبالتوازي نقل منطقة أسكيران المنحلة ضمن منطقة خوجالي، ونقل منطقة هادروت ضمن منطقة خوجافيند.

٥- إدراج مدينتي خانكيندي وشوشا، إضافة إلى مناطق أغديري وخوجافيندي وخوجالي وشوشي، ضمن قائمة المدن والمناطق التي تقع (على التوالي) تحت نفوذ الجمهورية.

رئيس جمهورية أذربيجان، أياز موتاليبوف

باكو، في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٩١.

خلاصة قانون اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية حول «إجراءات قرار مشكلات فصل جمهورية اتحادية من منظومة الاتحاد السوفييتي الاشتراكي» (٣ نيسان ١٩٩٠)

المادة ٣

"في حال كان للاتحاد السوفييتي جمهوريات حكم ذاتي، وأقاليم حكم ذاتي أو أي نوع من المناطق حكم ذاتي ضمن حدوده، يجب أن يجرى استفتاء شعبي في كل إقليم ذاتي على حدة، ويحق للشعب القاطن في الأقاليم للحكم الذاتي أن يقرر مسألة البقاء ضمن الاتحاد السوفييتي أو الانفصال عنه، وكذلك أن يقرر الوضع الشرعي له كدولة.

ويتم اعتبار نتائج الاستفتاء الشعبي بشكل منفصل عن أراضي الجمهورية السوفييتية، حيث تستقر فيها أقلية إثنية من السكان تشكل أغلبية على أراضي الجمهورية.

المادة ٤

بهدف التنظيم، ومن أجل تحديد التاريخ ومراجعة نتائج الاستفتاء حول الانفصال، يشكل مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية المعنية لجنة بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها المذكورة في القسم الأول والثاني من المادة ٣ من هذا القانون.

المادة ٦

إن قرار انفصال جمهورية سوفييتية عن جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي يجب أن يجري عبر استفتاء يصوت عليه ليس أقل من ثلثي المواطنين في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي الذين يقطنون بشكل دائم على أراضي الجمهورية ومؤهلين للتصويت وفق القوانين في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي أثناء اتخاذ القرار لإجراء استفتاء حول الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، وينبغي مراجعة نتائج الاستفتاء من مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

وفي حال كان لجمهورية ما جمهوريات حكم ذاتي، وأقاليم حكم ذاتي، أو أي نوع من المناطق للحكم ذاتي، وتستقر فيها أقلية قومية من السكان ضمن حدودها كما ذكرت المادة ٣ من القانون الحالي، فإنه ينبغي مراجعة نتائج الاستفتاء من مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية السوفييتية بمشاركة مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية للحكم الذاتي ونواب الشعب السوفييت الشخصيين. ويزود مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية السوفييتية نتائج الاستفتاء إلى مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي.

المادة ٧

يزود مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية السوفييتية نتائج الاستفتاء إلى مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي.

إن مجلس السوفييت الأعلى في الجمهورية السوفييتية التي لها جمهوريات

حكم ذاتي، وأقاليم حكم ذاتي، أو مناطق حكم ذاتي تستقر فيها أقلية قومية من السكان ضمن حدودها كما ذكرت المادة ٣ من القانون الحالي، تزود نتائج الاستفتاء إلى كل جمهورية للحكم الذاتي، وأقاليم الحكم الذاتي، أو مناطق الحكم الذاتي، حيث تستقر فيها أقلية قومية من السكان ضمن حدودها إلى مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي بشكل منفصل مع الاستنتاجات الضرورية والاقتراحات من سلطات الدولة المختصة.

وفي حال تم إثبات أن الاستفتاء جرى بالتوافق مع القانون، يقوم مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي بنقله إلى مجلس نواب الشعب في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي لمراجعته. وفي حال تم انتهاك القانون خلال الاستفتاء، فإن مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي، يقرر إجراء استفتاء ثانٍ، خلال ثلاثة أشهر في الجمهورية المعنية، أو أحد أجزائها أو في كيان للحكم الذاتي، أو منطقة تستقر فيها أقلية قومية من السكان ضمن حدودها، كما ذكرت المادة ٣ من القانون الحالي.

المادة ٨

يوجه مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي نتائج الاستفتاء حول انفصال جمهورية سوفييتية عن جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي مرفقة بالاقتراحات من الأطراف المعنية إلى السلطات العليا في الدولة والجمهوريات السوفييتية وجمهوريات الحكم الذاتي، وكذلك إلى السلطات في كيانات الحكم الذاتي بهدف دراسة وتقييم النتائج الممكنة لكل جمهورية سوفييتية

أو ذات حكم ذاتي أو كيان ذات حكم ذاتي في وضع انفصال حالي لجمهورية سوفييتية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي.

قرار البرلمان الأوروبي حول «دعم عملية السلام في القوقاس»

إن البرلمان الأوروبي، واستناداً إلى قراراته السابقة حول القوقاس، وخاصة المؤرخة في ١٨ حزيران ١٩٨٧ (١)، وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠ (٢)، وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣ (٣) وفي ٢٧ أيار ١٩٩٣ (٤).

أ- حيث إن إقليم كاراباغ الجبلية للحكم الذاتي قد أعلن استقلاله متبعاً إعلانات مماثلة للجمهوريات السوفييتية الاشتراكية السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١.

ب- حيث إن الحرب قد صعّدت مشكلات إنسانية خطِرة، وخاصة تهجير أكثر من مليون شخص من أرمينيا وكاراباغ الجبلية وأذربيجان.

ج- حيث إنه تمَّ احترام هدنة عام ١٩٩٤ بشكل عام.

د- حيث إن أرمينيا وأذربيجان تقدمتا بطلب الانضمام إلى مجلس أوروبا.

هـ- حيث إن شروط التسوية السلمية لنزاع كاراباغ الجبلية هي تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

و- حيث إنه تم تسجيل التجاوزات والغش التي لوحظت في الانتخابات الرئاسية في أذربيجان في تشرين الأول ١٩٩٨، وتمت إدانتها من المراقبين الدوليين، وحيث إنه تمّ أيضاً تسجيل تجاوزات خلال الانتخابات الرئاسية في أرمينيا في آذار ١٩٩٨.

ز- حيث إنه حتى اليوم، المفاوضات بشأن حل سياسي لنزاع كاراباغ الجبلية، لم تسفر عن نتائج إيجابية.

ح- حيث إن السلوك الذي ينظر في المشكلات والتطورات السياسية الأخيرة

في المنطقة قد يؤدي إلى سلام مستقر.

ط- حيث إن الرؤساء الثلاثة في مجموعة مينسك الذين يمثلون روسيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، والذين طلبت منهم منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وضع خطة للسلام الدائم، قد اقترحوا أساساً عادلاً للمفاوضات من أجل تسوية سلمية للنزاع:

١- يصدَّق على خطة السلام المقترحة من مجموعة مينسك.

٢- يميل للرأي بأن هذه الاقتراحات تشكل أساساً للمناقشات على أمل إنهاء مأزق عملية التفاوض.

٣- يدعو مجموعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كي تستمر في بذل جهودها لإيجاد حل نهائي للنزاع.

٤- يجد أن عنصراً قوياً لحقوق الإنسان يجب أن يكون أساساً لأي تحقيق أو مهمة للمراقبين المرسلين إلى كاراباغ الجبلية تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، لضمان السلام الدائم ويحذر مسبقاً بأي حادث يقود إلى استئناف القتال.

٥- يجد أن المساعدة التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لهذه المنطقة، يجب أن تكون ذات صلة بتطور ملموس في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدين.

٦- يجد أن الاتحاد الأوروبي، يجب أن يضاعف في إطار مشروع الديمقراطية TACIS، من حجم المساعدات المخصصة للمنظمات غير الحكومية في أرمينيا وأذربيجان المهتمة في تعزيز الحوار والثقافة السياسية فيما يخص مسائل تسوية النزاعات.

٧- يكلف رئيسه بنقل هذا القرار إلى المجلس واللجنة ومجلس أوروبا والجمعية البرلمانية في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ورؤساء مجموعة مينسك وبرلمان أرمينيا وبرلمان أذربيجان وممثلي كاراباغ الجبلية.

٢١ حزيران ١٩٩٩

الجريدة الرسمية في اللجان الأوروبية، س ٢٥١/١٧٥

الخاتمة

يصادف هذا العام ذكرى مرور ٣٠ عاماً على حركة كاراباغ الشعبية و٢٧ عاماً على استقلال كاراباغ (آرتساخ) الجبلية بعد استفتاء شعبي جرى في ١٠ كانون الأول عام ١٩٩١. إن الخطوة الدستورية، التي اعتمدتها قيادة الإقليم تتطابق مع جميع المعايير والقوانين الدولية بشأن حقوق تقرير مصير الشعوب، عبرت عن أهداف وآمال الشعب الأرمني في كاراباغ من أجل تصحيح الأخطاء التاريخية، التي ارتكبت بحقه في ٥ تموز عام ١٩٢١ من القيادة البلشفية، وبالذات بأوامر الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين وانضمامه إلى أذربيجان لإرضاء قيادة أذربيجان السوفييتية آنذاك.

زهاء سبعين عاماً، تعرض شعب ناغورني كاراباغ لأبشع أنواع التمييز العنصري والقمع والضغوطات من السلطات الأذرية، التي كانت تهدف إلى تطهير الإقليم من سكانها الأصليين، وعلى الرغم من كل ذلك، صمد هذا الشعب الباسل ضد كل الممارسات العنصرية من قيادة أذربيجان السوفييتية، ودافع عن حقوقه التاريخية التي أُهملت من المنظومة السوفييتية.

إن الانهيار التدريجي للاتحاد السوفييتي واللحظة السانحة في أواسط ثمانينيات القرن الماضي في نتيجة انطلاق مسيرة «البيريسترويكا» من غورباتشوف، دفعت الأرمن في كاراباغ باستئناف مطالبهم العادلة، وفي شباط عام ١٩٨٨، أثبتوا أنهم شعب حيّ، ليسوا ضيوفاً في كنف جمهورية أذربيجان، التي ظهرت على مسرح

التاريخ كدولة لأول مرة عام ١٩١٨ بدعم تركي، صاحب أرض وتاريخ يمتد جذوره الدينية والثقافية واللغوية والأدبية في عمق كيانه الأرمني إلى آلاف السنين.

وكشف شعب كاراباغ بأن الإقليم ليس أرضاً بلا هوية، بل أرض تراثية مقدسة للأرمن، تستمد هويتها من جدلية التفاعل بين الشعب والأرض التي احتضنت التراث والحضارة الأرمنية، ولها مكانة خاصة في الذاكرة التاريخية للشعب الأرمني، وأصبحت مهداً لهويته ونقطة انطلاق مسيرته على مرّ العصور.

إن انتفاضة شباط عام ١٩٨٨ بشأن انضمام الإقليم إلى الوطن الأم أرمينيا تحتوي عمق وكثافة الذاكرة التاريخية للشعب الأرمني في ناغورني كاراباغ الذي هبّ لمطالبة شرعية حقه التاريخي المرسخ في الوجود وحق تقرير المصير على قاعدة القانون الدولي وحق الشعوب.

إن مطالب شعب ناغورني كاراباغ (آرتساخ) أثارت غضب قيادة أذربيجان السوفييتية التي تبنت من البداية التصفية العرقية والعنف والقتل والتهجير رغبةً منها في طمس القضية وحلها بالشكل الذي يتناسب مع أهدافها وطموحاتها الطورانية، ولكن من دون جدوى، كل ذلك أدى إلى اندلاع معارك عنيفة بين الأرمن في كاراباغ.

واليوم، على الرغم من عملية المفاوضات والتسوية السلمية من عام ١٩٩٢ ضمن إطار "مجموعة مينسك" التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي بوساطة الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفرنسا، تعيش جمهورية ناغورني كاراباغ حالة لا حرب ولا سلام، وهي صامدة وشامخة ولديها كل القدرات العسكرية لردع هجوم العدو الغاشم، وفي الوقت نفسه، تقوم كل مؤسسات الدولة بتنفيذ برامج إعادة

البناء وتطوير البنية التحتية والاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية لاستخدام الطاقات البشرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والعلمية كافة وغيرها، من أجل ازدهار البلاد وتأمين حياة كريمة لسكان الإقليم الذين ينتظرون بفارغ الصبر اعتراف المجتمع الدولي باستقلال جمهورية ناغورني كاراباغ (آرتساخ).

present the truth and reject the misinformation and distorting campaigns waged by the Republic of Azerbaijan against the historical facts during the past years. Nagorno-Karabakh has no future as a part of Azerbaijan and whatever is the solution، it must emanate from the will of the Artsakh people. That is the essence of the right of peoples to self-determination. Azerbaijan has neither legal nor political or moral grounds to claim over Nagorno-Karabakh.

held within the framework of the OSCE Minsk Group Co-Chairmanship (Russia، USA، and France) which is the only internationally mandated format for the resolution of this conflict. In the last decade، Co-chairs proposed several options for the settlement; however، Azerbaijan rejected all of them. In November 2007، during the OSCE Ministerial Council in Madrid، the Co-Chairs presented the basic principles of the Nagorno-Karabakh conflict settlement، which later became known as the "Madrid Principles".

Despite the international efforts، Azerbaijan is constantly hindering the negotiations and peace process by systematically violating the ceasefire regime، threatening to use force against the peaceful population، inseminates anti-Armenian hatred and other non-constructive actions. Moreover، in April 2016، Azerbaijan provoked large-scale aggression against Nagorno-Karabakh which caused loses from both sides.

Hence، to understand the essence of this issue، we must first learn the past in order to understand the credibility of the present. In this context، we considered it extremely vital to

Azerbaijani aggression. There was no other alternative left for them in order to save their lives and their land، except proclaiming the independence and creating their own statehood. On December 10، 1991، the population of Artsakh declared the establishment of the Nagorno-Karabakh Republic by plebiscite، which fully complies with both the norms of international law and spirit of the USSR laws of that time (Law of USSR of April 3، 1990)، which regulated issues related to the secession of union republics.

Withal، the reaction of Azerbaijani authorities was even more violent than before. Azerbaijani state-organized aggression turned into a large-scale conflict between the Azeri army and the people of Nagorno-Karabakh. As a result، tens of thousands were killed and considerable infrastructural damage was caused to the region.

Furthermore، in May 1994 Azerbaijan، Nagorno-Karabakh and Armenia signed a trilateral ceasefire agreement، which، despite systematic violations، is still effective.

Currently، the conflict settlement negotiations are

dictated by Stalin not only ignored historical، geographical and ethnic realities but also it was illegal inasmuch as the Caucasian Bureau of the Communist Party of Russia had no authority to make decisions on territorial disputes between the third parties، especially because at the time Armenia and Azerbaijan were de jure independent republics. Therefore، during the entire Soviet period، the Armenians of Nagorno-Karabakh never accepted this decision، and continuously addressed Soviet authorities to reconsider it.

The current phase of Nagorno-Karabakh conflict began in 1988، when in response to the peaceful claims of the autonomous region of Nagorno-Karabakh to reunite with Armenia، Azerbaijani authorities organized massacres and mass ethnic cleansing of the Armenian population on the entire territory of Artsakh and Azerbaijan. Hundreds of Armenians were killed during these pogroms، particularly in Sumgait، Baku and Kirovabad and several other cities and nearly 400،000 became refugees.

Following the collapse of Soviet Union people of Nagorno-Karabakh remained insecure in the face of

the Gulistan treaty of 1813، Artsakh-Karabakh was annexed to Russia.

In 1918، after the fall of the Russian Empire، Armenia، Georgia and Azerbaijan declared their independence. Meanwhile، the population of Artsakh، 95% of which were Armenians، proclaimed Nagorno-Karabakh an independent political unit. During that period legislative power in Artsakh was executed by the "Assembly of Armenians in Karabakh". From that time، Azerbaijan started to claim this territory and tried to annex it by force. From May 1918 to April 1920، Azerbaijan carried out series of massacres against the Armenian population.

Nevertheless، in November 30، 1920 in solidarity with Soviet Armenia the government of newly Sovietized Azerbaijan recognized Nagorno-Karabakh as well as Zangezour and Nakhichevan as integral parts of Soviet Armenia. However، under the dictation of Moscow and Stalin's direct interference، on the night of July 5، 1921 Nagorno-Karabakh was annexed to Azerbaijan and an autonomous oblast was formed on its territory. This decision

RESUME

The essence of Artsakh (Nagorno-Karabakh) conflict is its people's struggle for freedom and justice، for secure and peaceful life and for their right for self-determination.

It is an indisputable fact that over centuries Artsakh has been an integral part of Armenia and there are numerous evidences of ancient historians، chroniclers and geographers as well as numerous cultural and historical testimonials of Armenian presence (churches، cemeteries، monuments). In ancient Greek sources، it was named Orkhistene، while in recorded history of Urartian period (9th-7th centuries BC) toponym Urtekhini was used for Artsakh region.

Throughout history Artsakh region was an integral part of Armenia. Even under Persian and later Arab rule، Artsakh remained within the single Armenian administrative district. In the mid-18th century، Turkic nomadic tribes invaded the north of Karabakh، which led to clashes with local Armenians. At the end of the Russian-Persian War of 1804- 1813 and by

المصادر والمراجع

مراجع عربية

- الأرمن في دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ٣، القاهرة، ١٩٦٩.
- الحقيقة، مركز شاغرويان الثقافي، بيروت.
- آفاكيان شاهين، كاراباغ وجهة نظر قانونية، ترجمة نورا أريسيان، بيروت ٢٠٠٦.
- بولاديان آرشاك، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة الكسندر كشيشيان، دمشق، ٢٠٠٩.
- بولاديان آرشاك، حول صراع ناغورني كاراباغ، صحيفة الوطن، العدد ٢٦٧١، ١٢ حزيران ٢٠١٧.
- بولاديان آرشاك، ولادة الحلم المسلوب، دمشق، ٢٠١٨.
- تيرزيان بيرج، رؤى أرمنية- مصرية في التاريخ والسياسة والتراث، القاهرة، ٢٠٠٨.
- حسين عدنان السيد، حق تقرير المصير، القضية الأرمنية نموذجاً، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، ١٩٩٨.
- داسنابيديان هراج، القضية الأرمنية، بيروت، ١٩٩٦.
- رسلان أحمد فؤاد، أرمينيا الأمة والدولة، القاهرة ١٩٩٧.
- د. زهر الدين صالح، كاراباغ: بين تقرير المصير والمشروع الطوراني الصهيوني، بيروت، ١٩٩٢.
- د. زهر الدين صالح، أرمينيا والصمود، بيروت.
- د. زهر الدين صالح، الأرمن والعرب بين الطورانية والصهيونية، بيروت، ١٩٩٤.

- د. زهر الدين صالح، موقع كاراباغ في الصراع الأرمني- الأذربيجاني، بيروت ١٩٩٤.
- د. زهر الدين صالح، سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية، بيروت، ١٩٩٦.
- د. زهر الدين صالح، أصالة العرب والوفاء الأرمني، بيروت، ٢٠٠٠.
- السيد أديب، أرمينيا في التاريخ العربي، حلب، ١٩٧٢.
- د. شرف جورج، من روسيا... حتى كاراباغ، صراع القوميات في دول آسيا الوسطى والقوقاس، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، ١٩٩٨.
- طوريكيان شاوارش، القضية الأرمنية والقانون الدولي، اللاذقية، ١٩٩٢.
- القضية الأرمنية في الفكر اللبناني، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، ٢٠٠٠.
- كاهن كلود، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية، بيروت، ١٩٧٧.
- لمحة تاريخية عن آرتساخ، يريفان، ٢٠١٣.
- لمواجهة سياسة أذربيجان العدوانية تجاه الأرمن، ترجمة أريسيان نورا ، بيروت، ٢٠٠٦.
- المدور مروان، الأرمن عبر التاريخ، بيروت، ١٩٨٢.
- مكردجيان ليفون، إقليم آرتساخ أو كاراباغ، الماضي والحاضر، ترجمة خالد جبيلي، حلب.
- هاكوبيان طاطول، يوميات كاراباغ، أخضر وأسود لا حرب لا سلام، ترجمة د.نورا أريسيان، لبنان، ٢٠١٢.

مراجع أرمنية

- آرشاكيان آندرانيك، حرب آرتساخ للبقاء (١٩٨٥- ١٩٩٢)، يريفان، ٢٠٠٤.
- آفاكيان س.، تاريخ صحافة كاراباغ، يريفان، ١٩٨٩.
- بالايان فاهرام، تاريخ آرتساخ منذ القدم حتى أيامنا، يريفان، ٢٠٠٢.
- بيروميان روبينا، أرمينيا في مجال العلاقات حزب الطاشناق والبلشفيين في أعوام ١٩١٧-١٩٢١، يريفان، ١٩٩٧.
- كيريفوبوسكوف فيكتور، كاراباغ الثائر، يريفان، ٢٠٠٨.
- موسوعة القضية الأرمنية، يريفان، ١٩٩٦.
- الموسوعة الأرمنية السوفييتية، جـ ٤، يريفان، ١٩٧٨.
- ميلكونيان آشوط ، تاريخ الأرمن، يريفان، ١٩٩٨.
- نجاريان يغيا، ملف قضية آرتساخ، بيروت، ١٩٨٩.
- نشديه كاريكين، سيونيك الحرة، بيروت، ١٩٩٩.

مراجع أجنبية

- آغاجانوف س، تاريخ الغزو التركماني في آسيا الوسطى في القرون ٩- ١٣م، آشخاباد، ١٩٦٩، (باللغة الروسية).
- بوسفور ط ك. السلالات الإسلامية، موسكو، ١٩٧١، (باللغة الروسية).
- بيكلاريان آشوط، يوميات كاراباغ، موسكو، ٢٠١٣، (باللغة الروسية).
- خاتشيكيان آرمين، تاريخ أرمينيا، يريفان، ٢٠١٦، (باللغة الروسية).
- عدد من المؤلفين، التزوير التاريخي مع نوايا سياسية في جمهورية أذربيجان،

موسكو، ١٩٩٩، (باللغة الروسية).
- غالتشيان روبين، التزوير التاريخي والجغرافي في أذربيجان، موسكو، ٢٠١٣، (باللغة الروسية).
- مأساة سومغاييت حسب شهود عيان، يريفان، ٢٠١٣، (باللغة الروسية).
- Academy of Sciences, Artsakh (Mountainous Gharabagh), historical background, 1988
- Al-Moqaddasi, Descriptio imperi moslemici, ed, M. J. de Goeje-. In: BGA, pars III, ed 2-da-. Lugd. Bat. Apud. E. J. Brill, 1906
- Adibekyan Armine & Elibegova Anzhela, Armenophobia in Azerbaijan, Yerevan, 2015
- Galichian Rouben, Clash of histories in the south Caucasus, London, 2012
- H.Hakobian, The Medival art of Artsakh, Yerevan, 1991
- The Karabakh Conflict, Refugees, Territories. Security, Yerevan, 2005
- The Sumgait Syndrome, Anatomy of Racism in Azerbaijan, Yerevan, 2012

مواقع إلكترونية

- http://alwatan.sy/archives/108067
- http://hy.wikipedia.org
- https.//ecyclopedia.am, https.//hu.wikipedia.org

- http://thomas.loc.gov/egi-bin/z?c101:S.J.RES.178
- http://www.historyofarmenia.am/am/Encyclopedia_of_armenian_history
- Լեռնային Ղարաբաղի հիմնախնդիր - https://www.mfa.am/hy/nagorno-karabakh-issue/
- Նալբանդյան Էդվարդ. «Լեռնային Ղարաբաղ. տեսանելի՞ է արդյոք կարգավորումը» -https://www.mfa.am/hy/nagorno-karabakh-issue/
- Ինչու դեռևս կարգավորված չէ Լեռնային Ղարաբաղի հակամարտությունը -https://www.mfa.am/hy/nagorno-karabakh-issue/
- 2013 Լեռնային Ղարաբաղ. իրավական ասպեկտներ (անգլերեն տարբերակ)-https://www.mfa.am/hy/nagorno-karabakh-issue/
- Մանասյան Ալեքսանդր, Պատմական Փաստարկները Ղարաբաղյան Հակամարտության Կարգավորման Բանակցային Գործընթացում- http://www.noravank.am/img/detail.php?ELEMENT_ID=16024
- ملحق آزتاك العربي للشؤون الأرمنية http://www.aztagarabic.com/archives

نبذة عن المؤلف

آرشاك بولاديان

سفير جمهورية أرمينيا لدى الجمهورية العربية السورية منذ آب ٢٠٠٧، وكان سفيراً لبلاده لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بدءاً من عام ٢٠٠٢، وسفيراً غير مقيم لدى دولة الكويت ومملكة البحرين بدءاً من عام ٢٠٠٣، وكان قائماً بأعمال أرمينيا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢، وشغل منصب مستشار وزير خارجية أرمينيا في الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٠، وكان قبل ذلك مديراً لإدارة الأقطار العربية في وزارة خارجية أرمينيا في الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٨.

- حصل وفق مرسوم رئاسي على درجة وزير مفوض ومبعوث خاص في عام ١٩٩٨.
- حصل وفق مرسوم رئاسي على درجة سفير مفوض وفوق العادة في عام ٢٠٠٧.
- حصل السفير آرشاك بولاديان على درجة الدكتوراه في التاريخ من أكاديمية علوم جمهورية أرمينيا في عام ١٩٨٤، وعلى درجة دكتوراه الدولة في علوم التاريخ في عام ١٩٩٦ من الأكاديمية نفسها. وكان قد عمل خلال الفترة ١٩٦٧-

٢٠٠٠ بمراكز علمية وتعليمية عديدة، حيث شغل مناصب أهمها: أستاذ المواد العربية بجامعة يريفان الحكومية، وباحث علمي في لينينجراد بقسم الاستشراق لدى أكاديمية علوم الاتحاد السوفييتي، وباحث علمي في معهد الاستشراق لدى أكاديمية علوم أرمينيا.

من أهم دراساته:

- الأكراد في المصادر العربية، يريفان، ١٩٨٧ (باللغة الروسية).
- الأكراد، أنقرة، ١٩٩١ (باللغة التركية).
- دراسات في تاريخ وثقافة الشرق، أبو ظبي، ٢٠٠١.
- تاريخ العلاقات الأرمنية- العربية، أبوظبي، ٢٠٠٢.
- الإسلام ديانة ودولة، أبوظبي، ٢٠٠٣.
- صفحات من تاريخ العلاقات الأرمنية العربية، الشارقة، ٢٠٠٤.
- مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية، أبوظبي، ٢٠٠٤.
- الأكراد حسب المصادر العربية، دمشق، ٢٠٠٤.
- أرمينيا والعالم العربي، دمشق، ٢٠٠٧.
- جمهورية أرمينيا، دمشق، ٢٠٠٨.
- الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، بيروت، ٢٠١٣.
- شهود عيان عن الإبادة الأرمنية في الإمبراطورية العثمانية، دمشق، ٢٠١٤.
- شهادات غربية عن الإبادة الأرمنية، دمشق، ٢٠١٦.
- أرمينيا ماضياً وحاضراً، دمشق، ٢٠١٦.
- فائز الغصين شاهد عيان عربي سوري عن الإبادة الأرمنية بالمشاركة مع

سركيسيان ليفون، دمشق، ٢٠١٧ (باللغة العربية والأرمنية).

- العلاقات الأرمنية- السورية، شراكة تاريخية، دمشق، ٢٠١٧.
- ولادة الحلم المسلوب، دمشق، ٢٠١٨.

الفهرس

لإبداعه وابتكاره..... ٧
مـقـدمة..... ١١
إقليم آرتساخ (ناغورني كاراباغ)..... ١٥
لمحة تاريخية..... ١٥
ظهور العنصر التركي في الشرق الأوسط..... ٢١
آرتساخ في حضن القيصرية الروسية..... ٣٣
آرتساخ بعد ثورة أكتوبر البلشفية..... ٤٠
سلخ إقليم ناغورني كاراباغ..... ٥٧
كاراباغ خلال الحكم السوفييتي..... ٦٠
الحركة الشعبية من أجل توحيد كاراباغ مع أرمينيا..... ٦٤
مذبحة سومغاييت..... ٦٧
كاراباغ جمهورية مستقلة..... ٧٧
أكذوبة خوجالو التزييف والحقيقة..... ٨١
النزاع وعملية التسوية السلمية..... ٨٥
ملحقات..... ٩٧
الخاتمة ١٢٧
RESUME ١٣٥
المصادر والمراجع..... ١٣٦
نبذة عن المؤلف..... ١٤١

947.925